النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 17 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 31 مايو 2010 العدد (238) Mon. 17/6/1431 - 31 May 2010 **70 ريالاً** **16 صفحة**

علي ناصر محمد:

الأزمة اليمنية الحالية هي أزمة سلطة بامتياز، وحلها لا يتم بعسكرة المدن بل بالحوار الجاد مع الحراك السلمي

المشترك يدين تخلي السلطة عن واجباتها الدستورية في حماية سيادة الأراضي اليمنية والسماح بقتل مواطنيها

قبائل عبيدة تثور على قتل الشبواني وشخصيات تتوقع أن تزداد الأوضاع سخونة

■ هلال الجمرة

استهدف مسلحون قبليون، أمس الأحد، برجين تابعين لمحطة الكهرباء الغازية في محافظة مأرب "آل عوشان"، فيما كانت فرق هندسية تواصل عملية إصلاح 7 أبراج، تم الاعتداء عليها قبل أسبوع عقب مقتل أمين عام المجلس المحلي للمحافظة جابر الشبواني.

وأكد مصدر قبلي رفيع لـ"النداء" أن هناك جموعاً من قبائل عبيدة شديدة الحماسة لجابر الشبواني، وهناك أطراف تستغل الواقعة لأغراضها الخاصة.

وتتوقع شخصيات قبلية قريبة من أجواء الاتصالات بين مختلف الأطراف، أن تزداد الأوضاع سخونة في مأرب في حال لم يتم إيضاح ملابسات الواقعة.

وإذ أشار المصدر إلى أن هناك أطرافاً في قبيلة عبيدة تعتبر قبول التحكيم الرئاسي الذي حمله مبعوث رئاسي مساء الخميس الماضي، قبل إظهار من قام بالضربة، تسوية غير مقبولة، استبعد إمكانية السيطرة على جماعات متذمرة من عبيدة.

ويرى أن الانقسام في عبيدة قد يؤدي إلى تكرار أعمال تخريب ضد منشآت عامة وحيوية في مأرب.

وكان المجلس الأعلى للقاء المشترك أدان "الجريمة النكراء التي أودت بحياة الشبواني"، معتبراً الجريمة مشابهة "للقتل الجماعي للأطفال والنساء في المعجلة بمحافظة أبين".

وفي البيان الصادر عنه أمس، أدان تخلي السلطة عن واجباتها الدستورية في حماية سيادة الأراضي اليمنية والسماح بقتل مواطنيها من قبل سلاح الأجنبي، مشبهاً صمتها بـ"القاتل المشهور". ورأى المشترك في بيانه أن محاربة الإرهاب "يجب أن تتجه إلى تجفيف منابعه بدءاً بتحقيق العدالة والحقوق والحريات والحكم الرشيد ومحاربة الفساد".

وإذ عبر عن عزائه لأسرة "الشهيد جابر الشبواني" ورفاقه، طالب السلطة بالكشف عن كافة الأطراف التي شاركت في ارتكاب هذه الجريمة وجريمة المعجلة أيضاً والطائرة التي

التتمة في الصفحة 4

نوه بمواقف شخصيات معارضة في الخارج

ياسين سعيد نعمان لـ"النداء":

تشكيل لجنة مشتركة مع المؤتمر الشعبي للإعداد للحوار رهن بإطلاق سراح جميع المعتقلين

أكد ياسين سعيد نعمان، الأمين العام للحزب الاشتراكي، أن إطلاق سراح جميع المعتقلين طبق قرار العفو الرئاسي، سيساعد على البدء بالتحضيرات للحوار الوطني قريبا.

وقال إن اللقاء المشترك ينتظر حالياً تنفيذ قرار إطلاق سراح المعتقلين، مشدداً على أهمية الإسراع في ذلك من أجل الانتقال إلى النقطة التالية.

وأوضح في تصريح لـ"النداء" أن الخطوة التالية بعد إطلاق سراح المعتقلين ستكون تشكيل لجنة مشتركة من اللقاء المشترك وشركاؤه في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني من جهة، والمؤتمر الشعبي وحلفائه من جهة أخرى.

وبشأن موقع الحوثيين في هذه اللجنة، أفاد بأنهم رحبوا بأي حوار وطني يخرج اليمن من أزماتها، وأعلنوا تأييدهم لمضامين الرؤية الوطنية التي أعلنتها اللجنة التحضيرية للحوار، وفي حال سلموا أسماء ممثليهم، فإن المشترك

التتمة في الصفحة 4

"النداء" تستأنف حكماً قضائياً يدين محرريها بالمناطقية والمساس بالوحدة

لجنة حماية الصحفيين في نيويورك تستنكر النطق بالحكم في جلسة سرية

علمت "النداء" من مصادر قضائية أن رئيس محكمة الصحافة والمطبوعات القاضي منصور شائع عقد جلسة سرية صباح الاثنين الماضي، تلا خلالها منطوق الحكم في القضية التي يحاكم فيها 5 من محرريها وكتابها.

وكان القاضي أجل النطق بالحكم في القضية 3 مرات خلال شهر مايو. إذ قرر مطلع أبريل الماضي حجز القضية للحكم في جلسة 2 مايو، وفي الجلسة المحددة قرر تأجيل النطق بالحكم إلى 16 مايو، ثم قرر تأجيل النطق إلى 23 مايو. ولم تعقد المحكمة جلسة في 23 مايو، لكن رئيس تحرير "النداء" تلقى معلومات ظهر 24 مايو، تفيد بأن القاضي تلا منطوق الحكم في جلسة لم يتم إبلاغ محرري "النداء" بموعدها.

وحسب مصادر قضائية فإن القاضي أدان رئيس تحرير "النداء"، و3 من محرريها والكاتب ميفع عبدالرحمن بتهمة المساس بالوحدة اليمنية، وقرر إنزال عقوبة الحبس لمدة 3 أشهر على كل منهم مع وقف التنفيذ.

وتم تحريك الدعوى الجزائية ضد "النداء" في نوفمبر الماضي، وذلك بعد 5 أشهر من استجواب النيابة 4 من محرري الصحيفة هم: سامي غالب، وشفيع العبد، وعبدالعزيز المجيدي وفؤاد مسعد. واعتبرت النيابة في قرار الاتهام الكاتب ميفع عبدالرحمن فاراً من وجه العدالة، علماً بأنه لم يستدع قط للمثول أمامها، واستغرقت جلسات المحاكمة 5 أشهر.

ومعلوم أن إقامة الدعوى تم بناء على بلاغ من وزير الإعلام مطلع مايو 2009، يتهم فيه "النداء" بإثارة النعرات المناطقية والتحريض على العنف والعصيان المسلح، والمساس بالوحدة اليمنية.

وخلال جلسات المحاكمة قوّض محاميا الصحيفة

التتمة في الصفحة 4

الزميل فؤاد راشد ينتظر دعماً نقابياً لدعوى قضائية يعتزم رفعها ضد السلطة

● مروان دماج متوسطاً معتقلي الحراك: عباس جعبل، حسين العاقل، فؤاد راشد، وصلاح السقلدي

نظمت نقابة الصحفيين أمس لقاء تضامنياً مع 5 صحفيين وأصحاب رأي تم الإفراج عنهم السبت الماضي كدفعة أولى للمشمولين بالعفو الرئاسي.

وحضر اللقاء، الذي اداره مروان دماج امين عام النقابة، حشد من الناشطين والصحفيين والسياسيين، وقدم المفرج عنهم الخمسة استخلاصات مكثفة عن محنة الاعتقال التي دامت أكثر من عام.

ويعد هؤلاء أول دفعة تخرج من السجن المركزي بصنعاء في إطار إجراءات تطبيق العفو الذي أعلنه الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه عشية العيد الوطني، الأسبوع الماضي.

ومن المتوقع أن تطلق السلطات سراح المئات من المعتقلين على ذمة حروب صعدة والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية، خلال الأيام المقبلة.

الأمين العام للاشتراكي ياسين سعيد نعمان، أقام ظهر أمس مأدبة غداء على شرف المعتقلين المفرج عنهم، دعا إليها صحفيين وناشطين حقوقيين.

وكانت نقابة الصحفيين وجهت مذكرة إلى كلٍ من النائب العام ووزير العدل، تطلب فيها الإفراج عن 5 من المعتقلين في السجن المركزي والأمن السياسي تطبيقاً للعفو الرئاسي، والمعتقلون الخمسة هم: فؤاد راشد، وصلاح السقلدي، وأحمد الربيزي، وحسين العاقل، الكاتب والأستاذ في جامعة عدن، وحسين زيد بن يحيى.

وقد وجه وزير العدل بالإفراج عن المعتقلين الخمسة، لكن السلطات الأمنية وافقت على إطلاق 4 معتقلين، واستثنت الكاتب حسين زيد بن يحيى المعتقل في مقر الأمن السياسي بصنعاء منذ عام، ولم يتم نقله إلى السجن المركزي عقب صدور حكم ابتدائي من المحكمة الجزائية المتخصصة في فبراير الماضي، قضى بسجنه مدة 10 أعوام.

ومعلوم أن الزملاء فؤاد راشد وصلاح السقلدي وأحمد الربيزي لم يصدر حكم قضائي في قضيتهم، وبالنسبة لحسين العاقل، فقد صدر حكم ابتدائي في قضيته قضى بسجنه 3 أعوام.

وكان اللقاء المشترك رحب الاثنين الماضي بقرار العفو، واعتبره خطوة تمهد لإجراء حوار وطني. ومعلوم أن المشترك يشترط منذ فبراير 2009، عندما تم الاتفاق مع المؤتمر الشعبي على تأجيل الانتخابات، إطلاق سراح كافة المعتقلين من أجل البدء بالحوار.

التتمة في الصفحة 4

الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد:

الخطر على الوحدة من الداخل وصناعها أخفقوا في الحفاظ عليها

● علي ناصر

قال الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد إن الحوار من أجل الوحدة اليمنية استغرق خمسة وعشرين عاماً تخللتها صراعات وحروب وسقوط وبروز زعامات وقيادات من شطري البلاد، حيث كان كل نظام ينطلق من رؤى واستراتيجيات خاصة به رغم التغني بالوحدة والحوارات المتتالية، مشيراً إلى أنه في فترات تاريخية معينة كانت صنعاء تطالب بتحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم، كما أكدت على ذلك قرارات المجلس الوطني عام 1971 1972 التي نصت على ضم " الفرع " أي الجنوب إلى " الأصل "، وهو الشمال وإسقاط النظام في عدن بحجة علاقاته مع المعسكر الاشتراكي، بينما كانت عدن تسعى إلى إسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية على أساس برنامج الحزب الذي كانت ترفضه صنعاء ودول المنطقة وحلفاؤها وحتى بعض حلفاء النظام في عدن، كما حدث في حرب 1979.

وأشار ناصر في حديث خاص لـ " الخليج " بذكرى مرور عشرين عاماً على تحقيق الوحدة اليمنية إلى أن الخطر على الوحدة نابع من الداخل، وأن صناعها أخفقوا في الحفاظ عليها، وقال إن سبب بروز الأزمة بين شريكي الحكم عائد إلى أن نواياهما لم تكن صادقة.

وقال ناصر إن طرفي الوحدة اتفقا على إخراجه من اليمن كأحد استحقاقات الوحدة، معتبراً أن ذلك " كانت رغبة مشتركة من الطرفين لإخراجي من اليمن، بعد اتفاق نوفمبر في عدن 1989 "، لكنه أوضح أنه عندما اختلف الطرفان عام 1994 طالبا بعودته إلى اليمن، إلا أنه رفض العرضين بالرغم من حماسة الاستقطاب وبلوغه الذروة.

وتناول حوار ناصر مع " الخليج " مسار تحقيق الوحدة والحوارات التي دارت بين نظامي صنعاء وعدن، بالإضافة إلى مراحل الأزمة التي رافقت دولة الوحدة وصولاً إلى الحرب التي شهدتها البلاد في شهر مايو (أيار) من العام 1994، وما تلا ذلك من تغييب الشريك الأساسي في الوحدة (الحزب الإشتراكي اليمني)، وظهور الحراك الجنوبي، بالإضافة إلى تقييمه لعشرين سنة من الوحدة وإخفاقات صناعها، وتالياً نص الحوار:

■ أجرى الحوار: صادق ناشر

الأزمة اليمنية الحالية هي أزمة سلطة بامتياز، وحلها لا يتم بعسكرة المدن بل بالحوار الجاد مع الحراك السلمي

■ مسار تحقيق الوحدة مر بالعديد من المنعطفات والمحطات التأريخية، كيف وصل اليمنيون إلى الوحدة بعد تشطير دام لسنوات طويلة، وكيف جرت الحوارات بين النظامين، وأيهما كان أكثر جدية في مساعيه للوحدة؟

– بدأت فكرة الدعوة إلى الوحدة منذ الخمسينيات عند قيام الثورة المصرية، والأحزاب القومية كحزب البعث وحركة القوميين العرب والجبهة الوطنية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب رابطة أبناء الجنوب وغيرها من الأحزاب التي تنادي بالوحدة اليمنية، لكنها كانت تسعى حينذاك إلى تحرير الجنوب وقيام الدولة فيه على طريق الوحدة العربية واليمنية.

وفي شمال اليمن كان بعض الأحزاب التي لها امتدادات قومية يدعو أيضاً إلى الوحدة، ولكن بعض قياداتها كان يعمل ويسعى إلى إسقاط النظام الإمامي الملكي أولاً، وهذا ما حدث بعد قيام ثورة سبتمبر 1962، وقد توقفت الدعوة عند حدود الدولة الجديدة في شمال اليمن، وإن كانت تحدثت عن هدف سادس للثورة باسم الوحدة الوطنية، وقد فسره البعض بالوحدة الوطنية في شمال اليمن، إذ لم يكن هذا البند واضحاً في الدعوة الصريحة إلى الوحدة اليمنية.

وربما يخضع الأمر لجملة من التفسيرات منها ان المقصود كانت الوحدة الوطنية في الشمال، أي الجمهورية العربية اليمنية، وقد يكون تكريساً ضمنياً لموضوع " الأصل " و" الفرع " واعتبار تبعية الجنوب للشمال أمراً مفروغ منه، لكن الجماهير اليمنية كانت أكثر وضوحاً وجرأة من قيادات النظامين في صنعاء وعدن، وإن صدمت بعد ذلك بسبب عقلية الضم والإلحاق والأصل والفرع، وسلسلة الأخطاء المسيئة والقاتلة لروح ومشاعر الوحدة في نفس المواطن اليمني، الذي خاض حروباً من أجلها في الشمال والجنوب وبين الشمال والجنوب، وتحولت الدعوة والحروب إلى مصدر للتوتر في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين وحتى سقوط جدار برلين.

ومن المعروف أن الجبهة القومية، التي تحولت فيما بعد إلى الحزب الإشتراكي اليمني، كانت تسعى في ميثاقها لقيام دولة في الجنوب، وحتى حزب الشعب الاشتراكي كان يتحدث عن الوحدة، إلا أن عينه كانت على الدولة الجنوبية حتى أنه وضع نشيداً وطنياً للدولة في عدن.

وقد استغرق الحوار من أجل الوحدة خمسة وعشرين عاماً تخللتها صراعات وحروب وسقوط وبروز زعامات وقيادات، وكان كل نظام ينطلق من رؤى واستراتيجيات خاصة به رغم التغني بالوحدة والحوارات المتتالية، وفي فترات تاريخية معينة كانت صنعاء تطالب بتحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم، كما أكدت على ذلك قرارات المجلس الوطني عام 1971 1972 التي نصت على ضم " الفرع " أي الجنوب إلى " الأصل "، وهو الشمال وإسقاط النظام في عدن بحجة علاقاته مع المعسكر الاشتراكي، بينما كانت عدن تسعى إلى إسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية على أساس برنامج الحزب الذي كانت ترفضه صنعاء ودول المنطقة وحلفاؤها وحتى بعض حلفاء النظام في عدن، كما حدث في حرب 1979.

إذاً لم تكن النوايا صادقة من الطرفين بالرغم من التمترس وراء شعار الوحدة، ولهذا فقد كان الهروب إلى الوحدة مخرجاً لأزمات النظامين، وأدخل اليمن من نفق " جولد مور " في عدن إلى نفق مظلم في صنعاء لم تخرج منه حتى اليوم.

أما حول مدى جدية الأطراف لتحقيق الوحدة فإنه يمكنني اليوم القول ان الجنوب كان قد قام بعملية تعبئة واسعة لتحقيق الوحدة، وهذا لا يعني التقليل من دور القوى الوطنية في شمال اليمن.

■ أي المحطات التاريخية اقتربت أكثر من الوحدة، ولماذا لم يستغلها النظامان؟

– كانت فترة الثمانينات قد شهدت جواً ساد خلاله الهدوء والاستقرار في شمال اليمن وجنوبه، خاصة بعد أن احتكم الطرفان إلى لغة الحوار بدلاً عن لغة السلاح، وكان المفروض أن يتوحد الجنوب أولاً والشمال ثانياً قبل الوحدة بالمصالحة الوطنية التي كنا ننادي بها وقدمناها على كثير من الأفكار التي كانت تعرض في حينه بما في ذلك فكرة استعادة السلطة في عدن والتي لم تكن تشكل هاجساً بالنسبة لنا بمقدار ما كانت تشكله المصالحة الوطنية.

وكان لزاماً أن يجري بعد إتمام عملية المصالحة

■ ما يزال هناك من يردد ويراهن على شعار "الوحدة أو الموت" رغم أن الحراك الجنوبي أثبت فشل "الوحدة بالحرب"

الوحدة بالحرب أو بالسلم، كما أكدت على ذلك قرارات المجلس الوطني عام 1971 1972 التي نصت على ضم " الفرع " أي الجنوب إلى " الأصل "، وهو الشمال وإسقاط النظام في عدن بحجة علاقاته مع المعسكر الاشتراكي، بينما كانت عدن تسعى إلى إسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية على أساس برنامج الحزب الذي كانت ترفضه صنعاء ودول المنطقة وحلفاؤها وحتى بعض حلفاء النظام في عدن، كما حدث في حرب 1979.

إذاً لم تكن النوايا صادقة من الطرفين بالرغم من التمترس وراء شعار الوحدة، ولهذا فقد كان الهروب إلى الوحدة مخرجاً لأزمات النظامين، وأدخل اليمن من نفق " جولد مور " في عدن إلى نفق مظلم في صنعاء لم تخرج منه حتى اليوم.

أما حول مدى جدية الأطراف لتحقيق الوحدة فإنه يمكنني اليوم القول ان الجنوب كان قد قام بعملية تعبئة واسعة لتحقيق الوحدة، وهذا لا يعني التقليل من دور القوى الوطنية في شمال اليمن.

■ أي المحطات التاريخية اقتربت أكثر من الوحدة، ولماذا لم يستغلها النظامان؟

– كانت فترة الثمانينات قد شهدت جواً ساد خلاله الهدوء والاستقرار في شمال اليمن وجنوبه، خاصة بعد أن احتكم الطرفان إلى لغة الحوار بدلاً عن لغة السلاح، وكان المفروض أن يتوحد الجنوب أولاً والشمال ثانياً قبل الوحدة بالمصالحة الوطنية التي كنا ننادي بها وقدمناها على كثير من الأفكار التي كانت تعرض في حينه بما في ذلك فكرة استعادة السلطة في عدن والتي لم تكن تشكل هاجساً بالنسبة لنا بمقدار ما كانت تشكله المصالحة الوطنية.

وكان لزاماً أن يجري بعد إتمام عملية المصالحة استفتاءً شعبياً على الوحدة، إلا ان السلطتين حينذاك اختطتا الطريق الأسهل المتمثل في اقتسام السلطة والثروة على المستوى الأعلى وليس بما يضمن إرساء أسس راسخة لتامين المصالح العليا للشعب في كل الجنوب والشمال، وهذا ما ارتد عكسياً في صورة أزمات كللت بالحرب في 1994.

■ هل أعاق انتماء النظامين إلى المعسكرين الدوليين في إحراز تقدم جدي في تحقيق الوحدة، خاصة عند اشتداد الحرب الباردة بينهما؟

– كانت الوحدة خطاً أحمر من قبل المعسكرين آنذاك إذ ان قيامها كان يتعارض مع مصالحهما وإستراتيجيتهما في اليمن والجزيرة والبحر الأحمر والقرن الإفريقي والمحيط الهندي.

في عام 1972 اتخذ قرار محلي وإقليمي ودولي بإسقاط النظام في عدن وضم " الفرع " إلى " الأصل "، وقد قدمت دول المنطقة كافة أشكال الدعم لصنعاء، لكنها فشلت، وبعد ذلك وجد النظامان في الحوار الطويل مخرجاً للتهدئة والمناورة، وتمخض عن ذلك اتفاقية القاهرة عام 1972التي وقع عليها رئيسا الوزراء في عدن وصنعاء (علي ناصر محمد ومحسن العيني) وسقط مشروع " الضم " و" الإلحاق " وكانت ضربة لقرار الوحدة بالحرب، لكن الضربة العكسية حصلت بعد تحقيق الوحدة في عام 90 وذلك عندما اشتدت الخلافات بين الشريكين وقامت حرب 94، وبالرغم من أن الأيام أثبتت فشل هذه الفكرة من خلال الحراك الجنوبي السلمي الذي نهض بعد مضي عقد ونصف بسبب الأخطاء والممارسات التي ارتكبت بعد الحرب، إلا أن هناك من لايزال حتى اليوم يردد ويراهن على شعار " الوحدة أو الموت "، وهؤلاء لايتعلمون من التجارب ودروس التاريخ.

تأخير اتفاقيات الوحدة

■ هل كان لعدم استقرار الأوضاع في الشمال والجنوب سبباً في تأخر تنفيذ اتفاقيات الوحدة؟

– لاشك أن عدم استقرار الأوضاع في كل من الشمال والجنوب والتوترات وانعدام الثقة ثم الحروب بين الطرفين وحروب المناطق الوسطى كانت عوامل مهمة من عوامل تأخر تنفيذ اتفاقيات الوحدة، إضافة إلى أن مقتل الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي عشية اعتزامه القيام بزيارة إلى عدن وتصفية ثلاثة رؤساء في فترات متقاربة على خلفيات سياسية مرتبطة بمشروع الوحدة، كانت تعبيرا عن حجم المعوقات الناجمة عن مراكز القوى والمصالح المتنافرة في إعاقة الوصول إلى شعار الوحدة المرفوع من قبل الجميع آنذاك.

■ أين نجد دور المعارضين السياسيين الذين كان يحتضنهم كل نظام في إعاقة التوصل إلى تحقيق الوحدة؟

– كان دور المعارضة يقتصر على إصدار البيانات، وكانت المعارضة تعيش معززة مكرمة في الشطرين، بل أن بعضهم كان يعيش في " بحبوحة " أكثر من وجودهم في مناطقهم ووظائفهم السابقة، وكان دورهم يقتصر على تحريض قادة النظامين للحصول على مزيد من الدعم والمساعدة باسم الوحدة وتحقيقها بالطرق العسكرية، وقد تشكلت منظمات في الشمال والجنوب وتشكلت معها مصالح لهؤلاء على حساب الشعب الذي كان يدفع ثمن هذه الصراعات والخلافات والتفجيرات والتصريحات والحروب والتوتر، وكانت مصلحتهم الإبقاء على الأوضاع كما هي، وهذا لا يعني ان الحال ينطبق على الجميع من قيادات المعارضة التي نعتز بتاريخهم الوطني والقومي.

■ وأين كان يتركز الجهد العربي في تحقيق التقارب بين النظامين؟

– لم يبذل أي جهد عربي لتحقيق الوحدة، لا بل كانت هناك بعض الدول العربية تسعى إلى تعميق الخلافات والصراع بين النظامين في ظل الاستقطاب والحرب الباردة، وكان دور بعض الدول العربية والجامعة العربية هو القيام بالوساطة بالتهدئة بعد كل حرب ليعودوا إلى بلدانهم.

ولعلنا اليوم أمام سيناريو متكرر فأين هو الجهد العربي إزاء الأزمة اليمنية المتصلة في جزء أساس منها بمسألة الوحدة وآثار حرب 94؟، وكذلك أين هو الجهد العربي إزاء قضايا عربية مختلفة في فلسطين والسودان والصومال والعراق، وغيرها؟، هذا الغياب عائد بشكل أساسي إلى تأطير الجهد العربي.

■ ما هي برأيكم الظروف التي سبقت إعلان دولة الوحدة، وكيف سارت الخطوات في هذا الاتجاه؟

– لقد سبق قيام الوحدة أحداث وحروب في الشمال والجنوب وبينهما، أدت إلى إضعاف الطرفين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وانهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة التي استمرت بين 1945 – 1991، وقيام مجلس التعاون العربي في فبراير عام 1989 المكون من: العراق، مصر، الأردن واليمن، كل ذلك أدى إلى قيامها بعد مباركة أمريكا ودول الخليج لها والتي أتت بعد زيارة الرئيس علي عبدالله صالح إلى الولايات المتحدة الأميركية واللقاء مع الرئيس جورج بوش الأب، وزيارته لحفر الباطن واللقاء مع القيادة السعودية، وهي العوامل التي يحلو

←

■ تحاورنا على الوحدة لأكثر من ربع قرن لم يُتوج بعمل مسؤول يحقق توازن مصالح ولا يخل بمبدأ الشراكة في الوحدة

لبعضهم توصيفها بـ " اللحظة التاريخية " إذ يعتبرونها لحظة كان لابد من التقاطها، وهي مسألة ليست دقيقة بالضرورة فقد كانت ثمة عوامل ذاتية تتعلق بالقيادات الوطنية في الشمال والجنوب تضافرت مع تلك العوامل الموضوعية وأدت إلى حدوث وحدة اندماجية مباشرة.

إعلان الوحدة

■ ما هي الصيغ التي كان يحملها كل طرف لتحقيق الوحدة أثناء حواراتهما، ولماذا لم يتم الأخذ بـ " تمرحل الوحدة " عوضاً عن الوحدة الاندماجية؟

– كان لكل طرف برنامجه ورؤيته الخاصة لتحقيق الوحدة، ولقد سبق قيامها التوقيع على اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، وانجاز الدستور، وإيقاف حروب المناطق الوسطى التي استمرت بين عامي 1972 – 1982، وقيام المشاريع المشتركة، وكان لقيام المجلس اليمني الأعلى عام 1981 أثره على طريق الوحدة التدريجية والمرحلية التي أشرت إليها، ومع الأسف فإن البعض كان ضد هذه السياسة، وكنت مؤمناً بأن الطريق إلى صنعاء يجب أن يمر عبر الاحتكام إلى لغة الحوار بدلاً عن لغة السلاح، وبعد ذلك جرى الركض إلى الوحدة أو الهروب إليها تارة والهروب منها تارة أخرى في ظروف نعرفها جميعاً.

■ ما هي ظروف مغادرتك اليمن مع أولى أيام دولة الوحدة، ولماذا أصر خصومك السابقون على رحيلك، وماذا كان موقف الرئيس علي عبدالله صالح؟

– كانت رغبة مشتركة من الطرفين لإخراجي من اليمن، بعد اتفاق نوفمبر في عدن 1989، لكن عندما اختلف الطرفان عام 1994 طالبا بعودتي إلى اليمن، لكنني رفضت العرضين بالرغم من حماسة الاستقطاب وبلوغه الذروة.

■ ماذا تتذكرون من يوم الثاني والعشرين من مايو، كيف عبرتم عن مشاعركم في ذلك اليوم؟

– لازلت أتذكر ذلك اليوم، وكان أول المهنئين لي بقيام الوحدة هو المناضل محمد علي أحمد عند الساعة 12.00 ظهر يوم رفع العلم في عدن، وكان محمد علي ملاحقاً من قبل النظام في صنعاء لأنه طلب منه ومن أحمد مساعد حسين وأحمد عبد الله الحسني وعبد الله علي عليوه وعبدربه منصور هادي الخروج من صنعاء، ولكنه رفض الخروج من صنعاء واليمن، وقد وجهت رسالة إلى الرئيس علي عبد الله صالح بهذه المناسبة ولكنهم لم ينشروها.

■ ما هي أهم التحديات التي واجهتها الدولة الجديدة، وكيف جرت معالجتها، ولماذا غابت الثقة بين شركاء الوحدة؟

– قامت الوحدة بين النظامين وجرى اقتسام السلطة والثروة، ولم يكتفيا بذلك وإنما اقتسما مجموعة (الحزب الاشتراكي اليمني القيادة الشرعية) كما كان يطلق علينا، وقد أبرز الاحتكاك العملي بين المسؤولين القادمين من عدن مع مسؤولي صنعاء حجم التباينات، ومع الأسف لم تكن النوايا صادقة لدى الطرفين وهذا ما أدى إلى بروز الخلافات والصراعات بعد قيام الوحدة أدت إلى حرب 1994 وماتلاها.

■ برأيكم هل أثرت حرب الخليج على تفكيك مواقف الدولة الوليدة؟

– التعجيل بقيام الوحدة كان له علاقة بحرب الخليج الثانية، حيث كان من المفروض ان يتم الإعلان عن الوحدة في نهاية عام 1990 وفقاً لاتفاق نوفمبر 1989، كما ان قيام مجلس التعاون العربي له علاقة باجتياح الكويت من قبل النظام العراقي في أغسطس عام 1990، ومع الأسف أن قيام الوحدة ارتبط بهذه التطورات التي أثرت على الوحدة وعلى الثقة بين الشركاء وعلى العلاقة بدول المنطقة.

أزمة صناع الوحدة

■ لماذا برأيكم برزت الأزمة السياسية بين شريكي الحكم خلال الأشهر الأولى من إعلان دولة الوحدة، وهل كان إرث الصراع في الماضي أحد عوامل هذه الأزمة، وهل كان كل طرف متربص بالآخر للقضاء عليه؟

– برزت الأزمة بين شريكي الحكم لأن النوايا لم تكن صادقة، وهنا أريد ان استشهد بمذكرات الراحل الكبير الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عندما سرد قصة إنشاء حزب الإصلاح كرديف للمؤتمر لإعاقة الاتفاقيات التي توقع بين شريكي الوحدة، وغيرها من التفاصيل في هذا السياق التي تبين حالة التربص التي كان الطرفان مسكونين بها ومحكومين إليها.

■ كيف تقيمون إنجاز وثيقة العهد والاتفاق في العاصمة الأردنية عمان، وكيف وصلت الخلافات بين أطراف الحياة السياسية إلى اندلاع حرب العام 1994؟

– وثيقة العهد والاتفاق كانت تحمل مشروعاً وطنياً لبناء دولة الوحدة لأنها كانت محل إجماع وطني وعربي ودولي وجرى إجهاضها قبل أن يجف حبرها حيث ظهرت سوء النوايا، وكانت بارزة في أكثر من موقف وتعليق، وشعرت حينها أن قرار الاقتتال والانفصال قد اتخذ، وبات أمراً واقعاً.

■ كيف عبرتم عن موقفكم من الحرب، خاصة وأن طرفي الأزمة كانا يرغبان في انضمامك إليه؟

– قلت أمام الملك حسين عندما طلب مني الرئيس علي عبد الله صالح العودة معه إلى صنعاء على نفس الطائرة وهم يهمون بالمغادرة بعد خلافه مع نائب الرئيس علي سالم البيض الذي غادر عمان، أن الطرفين عندما اتفقا أخرجاني من اليمن وعندما اختلفا اليوم في قصر الهاشمية طلبا عودتي وأنا لا أقبل ذلك ولكنني مع الوحدة وضد الاقتتال والانفصال.

■ كيف تقيم تعامل قيادة الحزب الإشتراكي مع الأوضاع الداخلية بعد نشوب الحرب، وهل كان هناك تواصلاً مع بعض الأطراف الداخلية والإقليمية لوقفها؟

– ليس سراً أن طرفي النزاع كانت لهما علاقات مع أطراف إقليمية ودولية، ولكن تقديراتهما للأمور كانت غير موفقة، بدليل أن الذين وقفوا مع الأخ علي سالم البيض نائب الرئيس عام 1994 يقفون اليوم مع الرئيس علي عبد الله صالح ضد الحراك السلمي في الجنوب.

قرار الانفصال

■ كيف تقبلتم قرار الانفصال الذي أعلن في الثاني والعشرين من مايو 1994، الذي أعلنه نائب الرئيس علي سالم البيض؟

– لقد أعلنت يومها أنني ضد الاقتتال والانفصال، وانه يجب الاحتكام إلى لغة الحوار لحل المشاكل بين الحزبين، وناشدتهما بالحوار ووقف إطلاق النار ولكن " لا حياة لمن تنادي ".

■ هل لعبتم دوراً في جمع قيادات الحزب الإشتراكي في دمشق، بحكم صلتك القديمة بهذه القيادات، ولماذا انفرط عقد القيادات الإشتراكية وتشتت بين دول عدة؟

– نعم رتبت لهم اللقاء في دمشق لأسباب سياسية ومعنوية بعد موافقة القيادة السورية على هذا اللقاء، وكنت حريصاً على تقييم التجربة والخروج من هذا اللقاء برؤية للمستقبل.

■ برأيكم ما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع موجة الحراك الجنوبي؟ ما الذي فقده الجنوبيون حتى بدأت أصواتهم تتعالى للاحتجاج عن النظام؟

– لقد حذرت عام 1994 من خطورة الوضع، وان الأمور حسمت عسكرياً ولم تحسم سياسياً، وطالبت الرئيس علي عبد الله صالح باللجوء إلى الحوار، ولم يتفهم موقفي، وآنذاك قلت إن الحوار هو الحل ما لم فسيأتي يوم تعبر الأزمة عن نفسها بطريقة قد تكون دموية.

ومع الأسف فقد جرى ترحيل المعالجات التي اقترحها البعض لمعالجة الأزمة من خلال اللجان التي شكلت والتقارير التي قدمت مثل تقرير الوزيرين عبدالقادر هلال والدكتور صالح باصرة وغيرهما من اللجان والتقارير التي تحدثت عن نهب الأراضي والممتلكات الخاصة والعامة في عدن ومحافظات الجنوب إضافة إلى تسريح الآلاف من أعمالهم الذي أدى إلى موجة الحراك الذي تحدثت عنها في سؤالكم.

■ هل فقد الناس الثقة والأمل في الوحدة، وهل الوحدة هي الخطأ، أم أن تطبيق الوحدة كان هو الخطأ؟

– لقد كانت الوحدة هدفاً استراتيجياً ناضلت من أجله جماهير الشعب اليمني وقواه الوطنية شمالاً وجنوباً، وقدموا تضحيات جسيمة من أجل تحقيقها، وقد أصيبت الجماهير بخيبة أمل نتيجة الأخطاء والعقليات اللاوحدوية المهيمنة التي تجسدت بدورها في ممارسات الأجهزة التي أساءت للوحدة.

■ لو عاد بكم التأريخ إلى الوراء، كيف لكم أن ترسموا وضع اليمن، هل كنتم ستقبلون بالوحدة كما هي، أم بصيغة أخرى؟

– لقد تحاورنا أكثر من 25 سنة، وتمخض عن هذا الحوار عدداً من الاتفاقات التي قامت الوحدة على أساسها، ولو عاد بي التأريخ إلى الوراء لطالبت بتحقيق مصالحة وطنية في الجنوب منذ 67، إضافة إلى إجراء استفتاء شعبي على الوحدة قبل قيامها، إذ كان من اللازم أن يتوج هذا الحوار الطويل بعمل مدروس ومسؤول واستراتيجي وان يفضي إلى تحقيق توازن في المصالح بما لا يخل بمبدأ الشراكة في الوحدة.

■ هل تعتقدون أن وثيقة العهد والاتفاق لا تزال صالحة لأوضاع اليوم، أم أن خيار الفدرالية المطروح من بعض القوى السياسية في الداخل والخارج هو الخيار الأفضل؟

– التطورات والأحداث التي مر بها اليمن قد تجاوز الوثيقة، ولكن لا يزال هناك البعض من بنودها صالحاً، وقد استفاد منها بعض الاحزاب في البرامج والوثائق التي تطلق بين الحين والآخر ولاتجد من يلتفت إليها.

■ كيف تقيمون مهرجانات التسامح والتصالح التي انطلقت في الجنوب، وهل أقفلت ملفات الصراع السياسي في الجنوب؟

– مهرجانات التصالح والتسامح أحدثت نقلة نوعية في وعي الجماهير التي باركت هذه الدعوة والفكرة وجسدتها المهرجانات في السنوات الماضية، وقد تصدى لها البعض واعتبرها دعوة مشبوهة لأنها تتعارض مع مشاريع الفتن والانقسامات والثأر والطائفية، وأعتقد أن الدعوة للتصالح تجاوزت الخلافات بين قيادات الاشتراكي وغيرهم منذ عام 1967 وحتى اليوم.

■ ما هي الأسباب التي جعلتك تضع يدك بيد خصمك السابق علي سالم البيض في بيروت، هل ذلك جزء من المصالحة الجنوبية الجنوبية؟

– لقد التقيت مع كافة القوى السياسية التي اختلفت معها من منطلق التصالح والتسامح، واللقاء مع الأخ علي سالم البيض هو امتداد لهذا النهج الذي باركه الشعب وأصبح واقعاً ملموساً.

تجاذبات مختلفة

■ هل يمكن القول إن الوحدة التي قامت سلمياً قادرة على الاستمرار في ظل التجاذبات والانقسامات التي تسود البلاد حالياً، أم أنه يجب أن تأخذ البلاد شكلاً جديداً للعلاقة بين الشمال والجنوب في إطار صيغة للفدرالية أو نظام الأقاليم وغيرها؟

– كان من المفروض أن تقوم الوحدة على اقتسام السلطة والثروة للشعب والعدل والمواطنة المتساوية استناداً إلى دستور دولة الوحدة والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وأن يعم الرخاء والأمن والاستقرار ربوع اليمن كما نشاهد اليوم في تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأتذكر حديثاً مع مؤسس دولة الإمارات ورئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن تجربته في تأسيس الاتحاد انه بذل جهداً كبيراً في إقناع بعض الإمارات التي تخلفت عن الانضمام للدولة الجديدة وانه جرى الحوار معهم وإقناعهم بفائدة الاتحاد فانضموا إليه بطريقة طوعية وسلمية بعد ذلك عن طريق الإقناع وليس عن طريق القوة وانه صرف المال وكسب الرجال وحقق التنمية والاستقرار والازدهار في هذه الدولة.

■ بعد هذه السنوات من قيام دولة الوحدة، هل تشعرون أن الأزمة التي عانى منها اليمنيون كانت أزمة وحدة أم أزمة سلطة؟

– لقد تحدثت كثيراً عن المشاكل التي مر بها اليمن، وفي تقديري أن الأزمة الحالية هي أزمة سلطة بامتياز.

■ كيف تقيمون علاقتكم مع الأطراف السياسية في المعارضة، وهل هناك أمل في مد جسور التواصل مع الحزب الحاكم، وهل لكم اتصالات بالرئيس علي عبدالله صالح؟

– الاتصالات مستمرة مع كافة القوى السياسية في السلطة والمعارضة، ولم تنقطع اتصالاتي مع الحزب الحاكم من منطلق الحرص على تجنيب البلد مزيداً من الصراعات والانقسامات والحروب، وقد وجهت رسائل عديدة إلى الرئيس بهذا الشأن، وآخرها رسالة بشأن الحرب في صعدة والحراك في الجنوب، وضرورة الإفراج عن المعتقلين، ووقف الاختطاف والملاحقات لنشطاء الحراك، وإطلاق الصحف الموقوفة وفي مقدمتها صحيفة الأيام، والاحتكام إلى لغة الحوار، ومع الأسف أن البعض فسرها بأنها أوامر.

■ هل هناك حنين للعودة إلى اليمن، وما الذي يعيق عودتكم إليه؟

– أعتقد أن كل إنسان خارج وطنه يحن إليه وحنيني للوطن لا حدود له، ولا توجد مشكلة أمام عودتي.

الحل للخروج من أزمة اليمن

■ ما الذي يريده اليمن ليخرج من أزمته الحالية، وهل هناك مستقبل وأفق للانفصال برأيكم، وكيف نجد مساهماتكم للوصول إلى حل هذه الأزمة؟

– الأزمة في اليمن أزمة سياسية وليست أمنية ولا عسكرية ولا مالية، ولن تحل بالمساعدات وطلب السلاح وعسكرة المدن، وإنما تتطلب حواراً جاداً وصادقاً للخروج من هذه الأزمة الطاحنة، وسبق وأن طالبت القيادة بالحوار أثناء حرب صعدة العبثية وكان البعض يطالب بالتصعيد من أجل استمرار هذه الحرب لسنوات، وفي الأخير جرى اعلان الهدنة وقد رحبنا بذلك ونحن نطالب اليوم بحوار جاد مع الحراك السلمي في الجنوب للبحث عن مخرج للأزمة قبل فوات الأوان، كما أشرنا غير مرة بأن العنف والقمع والاعتقالات والقتل والتسويف والرهان على الوقت ليس في مصلحة أحد، بل أنه يفاقم المشكلة أكثر ويزيدها تعقيداً.

■ بعد 20 سنة من عمرها، هل تعتقدون أن الوحدة مهددة بمخاطر داخلية وخارجية؟

– الخطر من الداخل، فالخارج لا يؤثر كثيراً إذا كانت الجبهة الداخلية متماسكة، وهناك شبه اجماع اليوم بأن الوحدة تتهددها المخاطر وبحاجة إلى الالتفات إليها بروح المسؤولية الوطنية.

■ أين نجح صناع الدولة الجديدة وأين أخفقوا، وكيف يمكن الاستفادة من كل ذلك؟

– نجحوا في التوقيع على الوحدة يومها، وأخفقوا في الحفاظ عليها، ولم يدركوا أهمية وعظمة هذا الحدث العظيم الذي ناضلنا من أجله أكثر من 50 عاماً وقدمنا في سبيله قوافل من الشهداء، ولهذا أطالب أن يجري حواراً جاداً لتقييم تجربة الوحدة من قبل الحريصين عليها بهدف الاستفادة من الدروس والعبر، للخروج من هذه الأزمة المستحكمة التي تنذر بمصير مجهول.

حيت صمود الصحافة وشددت على إبعاد

لجنة الاشتراكي المركزية تتمسك بعدالة القضية الجنوبية وتدعو لوقف العنف والحصار ضد مناطق الجنوب

دعت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني إلى وقف حملات العنف ضد الحركة الاحتجاجية الجنوبية ومناطق الجنوب ورفع الحصار المفروض على محافظتي لحج والضالع.

ووجهت اللجنة خلال أعمال دورتها الاعتيادية الثامنة المنعقدة بصنعاء يومي 25 و26 مايو "نداء استغاثة" إلى المنظمات والجهات الدولية للضغط على السلطة لترفع حصارها العسكري المضروب على مناطق الضالع وردفان وتوجيه عون إنقاذي سريع لها.

وأكد البيان الختامي الصادر عن "دورة المناضل أنور خالد" تمسك اللجنة المركزية للاشتراكي بعدالة القضية الجنوبية ومشروعيتها وكذا تمسكها بتحليلها لهذه القضية.

وجاء في البيان الختامي "أشادت اللجنة المركزية بمكانة الحراك السلمي الجنوبي في منظومة النضال السلمي الديمقراطي ومساهماته في استعادة الأدوار النضالية التاريخية للجماهير في المحطات المختلفة لثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ولدى استخلاصها للدروس مما قدمه الحراك السلمي الجنوبي من محصلة نضالية أعادت الاعتبار لدور الجماهير في الانتصار لقضاياها العادلة، أكدت اللجنة المركزية على أهمية الحفاظ على الطابع السلمي للحراك، وحمايته من الانزلاق نحو أفخاخ العنف المنصوبة هنا وهناك سواء بتدبير من جانب السلطة، أو بدفع من ذوي الأمزجة الحادة، والتسلح باليقظة إزاء بعض الدعوات المثيرة للنزعات غير الموضوعية، أو المحرضة على الإقصاء السياسي أو الثأر التاريخي، وعدم التهاون مع أية نزاعات لا تحترم حق التعدد والتنوع أو أية ردود أفعال أو نزعات انتقامية أو القناعات والأعمال التي تتنافى مع قيم التسامح والتصالح التي قام عليها".

وحيت اللجنة المركزية "صمود الصحافة الوطنية والصحفيات والصحفيين الوطنيين الذين تصدوا ببسالة للحملات القمعية التي استهدفت فرض حصار على حرية التعبير من خلال اختطاف وإخفاء الصحفيين وحبسهم وإغلاق الصحف بالقوة المسلحة، أو إيقافها ومنع الصحفيين من الكتابة من خلال محاكم استثنائية لا تعرف معنى للقانون ولا للحقوق".

وأكدت لجنة الحزب الاشتراكي المركزية موقفها من مسائل وطنية متعددة بينها حقوق العمال والموظفين والاحتجاجات الجماهيرية في البلاد والأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة والسلم في صعدة ومحاربة الإرهاب مشددة على إبعاد عملية محاربة الإرهاب "عن الاستخدام السياسي في مواجهة أحزاب المعارضة أو الصراعات والاحتقانات الداخلية أو في تصفية الحسابات الشخصية أو القبلية أو غيرها، وتحويل الحرب على الإرهاب إلى معركة وطنية شامل".

اعتقال 4 صحفيين بينهم سكرتير تحرير "النداء" بسبب تغطيتهم احتجاجات "دار سعد"

اعتقلت الأجهزة الأمنية بمديرية دار سعد بعدن، بعد منتصف ليل الأحد، الزملاء نبيل سبيع، وبشير السيد سكرتير التحرير، وباسم الشعبي رئيس تحرير صحيفة "أخبار عدن" الأسبوعية، وفواز منصر سكرتير تحرير "أخبار عدن"، مدة ساعتين.

وقال الزميل بشير السيد إن سيارة أوبل تابعة للنجدة اعترضت طريقهم في مدخل المديرية أثناء توجههم إلى أحد شوارع المديرية، حيث قام أشخاص بقطع الطريق وإحراق إطارات وسط الشوارع احتجاجاً على انقطاعات الكهرباء المتكررة لساعات طويلة في فصل الصيف.

وأفاد السيد إن أفراد النجدة قالوا إنهم تلقوا بلاغاً من عمليات أمن محافظة عدن بالسيارة التي كانت تقل الزملاء، وهي تابعة للزميل باسم الشعبي، وتم اقتيادهم إلى شرطة دار سعد، حيث تم احتجاز السيارة في حوش الشرطة والزج بالزملاء إلى السجن رغم إبرازهم هوياتهم الصحفية.

وأضاف أن قائد الشرطة أكد أن عملية الاعتقال سببها "تلقينا معلومات تفيد أنكم قمتم بتصوير الحريق الذي اندلع في الجانب الشرقي في المديرية".

إلا أن مدير أمن المنطقة الأمنية قال للمعتقلين لاحقاً إن أمن المديرية تلقى معلومات تفيد بأنهم من المشتبه بهم في التخطيط للاحتجاجات.

ولاحظ الزملاء أثناء اقتيادهم إلى شرطة دار سعد تقاعس أفراد الأمن عن القيام بمهامهم وضبط الأشخاص المسؤولين الذين كانوا يقومون حينها بقطع الطرق وإشعال الحرائق. فضلاً عن اكتشافهم قيام أفراد الأمن بضبط مرضى نفسيين وأشخاص يقولون إنهم لا علاقة لهم بالأحداث التي تشهدها المديرية عند كل انقطاع للكهرباء.

وتدخل أمين عام المجلس المحلي للمديرية عبدالمنعم العبد، للإفراج عن الزملاء، وقدَّم باسم المجلس المحلي لدار سعد، اعتذاره عن هذا التصرف الذي قال إنه غير مقبول.

وقال إن الصحافة خط أحمر، وإن من حق الصحفيين تغطية الأحداث وفقا للقانون.

وتشهد مديريات عدن احتجاجات يومية جراء انقطاع الكهرباء عدة مرات يومياً.

التجربة اليابانية في التنمية الريفية

بتعاون مع جمعية الصداقة اليمنية اليابانية، نظمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا"، ندوة تثقيفية بعنوان "الدروس المستفادة من تجربة تحسين الحياة المعيشية والتنمية الزراعية والصحية في المناطق الريفية في اليابان بعد الحرب العالمية".

الندوة التي حضرها عدد من المسؤولين في وزارتي التربية والزراعة ومنتسبي جمعية الصداقة اليمنية اليابانية الذين سبق لهم المشاركة في برامج تدريبية في اليابان، استعرض فيها الممثل المقيم للجايكا في اليمن تاكيشي كوموري، الخطوات التي اتبعتها الحكومات المحلية في تطوير المجتمعات الريفية ابتداء من دراسة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات والاستماع للنساء بمختلف الأعمار في الحقول والمنازل وجمع المعلومات ومناقشتها، وبذل الجهود لتحسين الوضع باستخدام الموارد التي تمتلكها، وأشار إلى أن تحقيق التقدم التنموي يتطلب الرغبة الحقيقية في التطور، وتعزيز مبدأ الشراكة لتحسين المجتمع. لافتاً إلى أن اليابان كانت بعد الحرب العالمية الثانية دولة نامية، لكنها استطاعت تحقيق نمو اقتصادي سريع، وتغلبت على الفقر من خلال حركة تحسين سبل المعيشة، وهي اليوم تقدم ثروة من الدروس القيمة للدول النامية.

وأكد أهمية الاستفادة من الخبرات اليابانية لتطوير المجتمعات الريفية، وضرورة تكاتف الجهود لإيصال التجارب اليابانية إلى المجتمع المحلي، والاستفادة من الخبرات اليابانية والخطوات التي تم اتخاذها، والتي نقلت اليابان إلى مصاف الدول المتقدمة، وأن التشابه الاجتماعي والثقافي بين الشعبين الياباني واليمني كفيل بتحقيق التنمية الريفية في شتى المجالات.

وتناولت ورقة العمل مقدمة عن حركة تحسين سبل المعيشة، وعروضاً وثائقية تناولت خلفية عن حركة نشاط فرق الحكومات المحلية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي.

وقد أثريت الندوة بالنقاش المستفيض من قبل المشاركين وإمكانية الاستفادة من الخبرات اليابانية وتطبيقها في اليمن.

اختتام المرحلة الأولى لمشروع حوض صنعاء

تختتم اليوم أعمال مؤتمر اختتام المرحلة الأولى من مشروع إدارة مياه حوض صنعاء، الذي بدأ أمس في فندق موفنبيك بصنعاء، بتنظيم من وزارة المياه والبيئة، والبنك الدولي.

وسيتم في جلسات اليوم مناقشة السياسات التنفيذية لحوض صنعاء، واستعراض نتائج عمل المجموعات، ثم ملخص المخرجات والتوصيات.

وكان اليوم الأول بدأ بكلمات عن إدارة المشروع والبنك الدولي ووزارة المياه والبيئة ورئيس الوزراء، ثم تم عرض عدة أوراق عمل، منها: البناء المؤسسي وبناء القدرات للمجتمعات المحلية، رفع الوعي المائي في حوض صنعاء، إدارة الطلب وترشيد الاستهلاك، وإدارة العرض وتحسين تغذية الخزانات الجوفية.

وتخلل جلسات العمل الرئيسية، فترات نقاشية.

محاضرة جديدة في سلسلة "أبعاء تريم الثقافي"

استمراراً لمحاضرات أربعاء تريم الثقافي التي قدمها خلال عامي 2008 و2009، يقدم مركز تريم للعمارة والتراث محاضرة جديدة في سلسلة محاضرات أربعاء تريم الثقافي لعام 2010 (والتي تعقد عادة الأربعاء الأول من كل شهر) تحت رعاية وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، محاضرة بعنوان: "المخطط العام للحفاظ على التراث العمراني بين النظرية والتطبيق في العالم العربي"، يلقيها الأستاذ الدكتور صالح لمعي مصطفى -رئيس مركز إحياء العمارة الإسلامية، مصر، وذلك في الساعة السابعة والنصف من مساء الأربعاء 2 حزيران 2010 في قاعة المحاضرات الرئيسية في مكتبة الأسد – والدعوة عامة.

الجدير بالذكر أن مركز تريم للعمارة والتراث هو مؤسسة غير حكومية، مركزها دمشق، أسستها وتشرف عليها المهندسة المعمارية ريم عبدالغني منذ عام 2004. تُعنى بالتراث والعمارة في العالم العربي من خلال التوثيق والدراسة والنشر والإنتاج الفني وتنفيذ مشاريع الحفاظ والترميم وتبادل الخبرات مع المؤسسات والهيئات والمراكز المماثلة في العالم.

قبائل...

نفذتها. داعياً مجلس النواب إلى القيام بواجبه في استجواب الحكومة وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن هذه الجريمة.

تشكيل...

لا يمانع في استيعابهم في قائمة مرشحيه للجنة المشتركة.

وتابع قائلاً بأن اللجنة المشتركة التي ستشكل من السلطة والمعارضة ستكون لجنة إعداد مهمتها التنسيق مع مختلف الأطراف.

ورأى أن الجدية التي ستظهرها الأحزاب والقوى السياسية في المرحلة المقبلة من شأنها أن تؤدي إلى اطمئنان قوى وشخصيات في الداخل والخارج ما تزال تتشكك في جدية الدعوة إلى حوار وطني.

ونوه نعمان بالمواقف التي برزت مؤخراً في خطاب بعض الإخوة في الخارج، والتي من شأنها تعزيز فكرة الحوار الوطني.

وبشأن موقف علي سالم البيض، رأى أن أية جدية في حوار وطني حقيقي ستساعد على تحقيق اختراق في مواقف قوى وشخصيات عديدة "لأن مصلحة البلد حاضرة لدى الجميع".

يشار إلى أن 6 معتقلين فقط تم إطلاق سراحهم منذ خطاب الرئيس بالذكرى الـ20 للوحدة عشية 22 مايو الماضي.

ودعا البيان أصحاب الحق الشخصي في القضية إلى عدم المساس بالمصالح العامة والخاصة والاعتداء على ممتلكات الشعب، مؤكداً أن أي تصالح مع ولي الدم في حقه الخاص "لا يلغي الحق العام في مساءلة ومحاسبة مرتكبي الجريمة".

لجنة...

الأستاذين نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي قرار الاتهام، وعجزت النيابة عن الرد على ما قدماه من دفاع جوهري، ولم تتمكن من تقديم ما يثبت أن "النداء" نشرت أخباراً كاذبة أو تورطت في نشر ما يثير النعرات المناطقية.

وقررت أسرة "النداء"، بعد التشاور مع الأستاذ المحامي نبيل المحمدي، استئناف الحكم الابتدائي.

ومن المقرر أن تبدأ اليوم إجراءات الاستئناف، وتقديم عريضة الاستئناف إلى الشعبة المختصة.

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، أدان الحكم/، واعتبره دليلاً جديداً على عدم احترام الحكومة اليمنية لحرية الصحافة والحق في التعبير.

كما أدان منتدى الإعلاميات اليمنيات الحكم القضائي، واستغرب أن يجرِّم القاضي صحيفة "النداء" بتهمة المناطقية رغم أنها من أكثر الصحف اليمنية مهنية، ولفت إلى الدلالات السلبية للحكم الذي جاء بعد أيام فقط من قرار رئاسي بالعفو عن الصحفيين وإغلاق ملفات القضايا المنظورة في المحاكم.

لجنة حماية الصحفيين في نيويورك، قالت في بيان لها الأربعاء، إن محكمة الاستئناف اليمنية مدعوة إلى نقض الحكم الابتدائي الذي يجيء بعد أيام قليلة من قرار الرئيس صالح بالعفو عن صحفيين محكوم عليهم، ووقف الملاحقات القضائية ضد صحفيين آخرين يمثلون أمام المحاكم. وانتقدت اللجنة النطق بالحكم في جلسة للمحكمة لم يُشعر بانعقادها المتهمون من أسرة "النداء" ولا محاميهم.

وجاء الحكم في سياق حملة حكومية شرسة ضد الصحافة المستقلة والمعارضة، وخاتمة لسلسلة أحكام قضائية مثيرة للجدل بسبب العقوبات القاسية، وأحياناً غير المنصوص عليها في القوانين اليمنية، ضد صحفيين وكتاب يمنيين.

وتعبِّر أسرة "النداء" عن امتنانها الشديد للمحاميين الأستاذين نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي اللذين قدما أداء قانونياً رفيعاً خلال ترافعهما عن الصحيفة، ما أدى إلى دحض مزاعم النيابة، واضطرار رئيس محكمة الصحافة إلى تأجيل النطق بالحكم أكثر من 3 مرات خلال الفترة الماضي.

كما تشكر كل من اتصل بها متضامناً ومستهجناً إدانتها بالمناطقية والتحريض على الكراهية. وبشكل خاص تعبِّر الصحيفة عن تقديرها العميق لأقارب ضحايا الاختفاء القسري الذين اتصلوا برئيس التحرير في صنعاء، وزاروا منزل الزميل فهمي السقاف في عدن لإبداء تضامنهم الكامل مع "النداء".

الزميل...

إلى ذلك، عبَّر فؤاد راشد رئيس تحرير "المكلا برس" في تصريح لـ"النداء"، عن امتنانه لكل من تضامن معه ومع زملائه الصحفيين المعتقلين.

وقال في تصريح لـ"النداء" إن إقدام السلطات على اعتقالهم لمدة عام دون حكم قضائي يُعد انتهاكاً خطيراً لا يسقط بالتقادم. ورأى أن المحنة التي عاشها وزملاؤه خلال عام كامل تتطلب موقفاً جدياً حيالها.

وكشف راشد عن نيته توجيه خطاب إلى الاتحاد الدولي للصحفيين، باعتباره عضواً فيه، وذلك لطلب مساعدته في مقاضاة السلطات اليمنية للانتهاكات الجسيمة التي وقعت عليه وعلى زملائه.

وناشد نقابة الصحفيين اليمنيين تقديم العون اللازم لرفع دعوى قضائية في اليمن أو في الخارج، وبما يعيد للكرامة الصحفية قدسيتها واعتبارها.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

صفوان.. ومنى

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

"الرأي السياسي، كان أحد أقاربنا، لم يكف عن زيارتنا، حتى وإن لم نرحب به، أشعر أنه تربى معنا، فقد كان مشردا.. ولم يكن مرحباً به كثيرا، فمنذ أن كان محظورا عليه أن يقفز في الصحف والأماكن العامة، كما يفعل الآن، كان يداوم على زيارتنا، فقد زاحمنا على مائدة الغداء، وفي السيارة، أضاف وقعه الثقيل.. بين فواصل الأفلام، ومسلسلات الأطفال، وكان يرافق الأخبار كتعليق... يزيد الخبر غموضا..".

1

الاهتمام بالسياسة ليس عارضا.. بل هو اهتمام أصيل، عند كل شخص عادي يلبي ببساطة حاجة فيه، تجاه ما حوله. فالسياسة.. والتفكير السياسي، ليس حكرا على المتهنين بها. لكن هذا الاهتمام لا يظهر إلا عند البعض، والقلة منهم يبرعون في التعبير عنه، حين يكون بمقدورهم فقط توجيهه جيدا.. فيكون الاهتمام السياسي، هو اهتماما فكريا من الطراز الرفيع، ويقيم علاقة وثيقة مع التحليل.. ويعتنق المنهج البحثي.. ليحاول أن ينجو رأيه من كونه رأيا شخصيا.. فلا يكون الرأي السياسي مجرد ملاحظة عارية، بل قدرة على تفكيك عناصرها.. كمن في معمل، وغزل خيوطها كمن في معمل.. أيضا... ولكن للخياطة..

ما الذي يدفعني لقول ذلك..! أنا دائما كنت أقول ذلك، لكن أكتبه الآن! وهذا يثير استغرابي أنا... لأني وجدت نفسي مطالبة بإعلانه، ليس من قبل أصدقاء، فعلوا ذلك فعلا.. بل لأن، الآن، هو وقت مناسب.. لذلك.. لأني أشعر أني في قمة نضج تجربتي الشخصية.. والكتابية.. فأعود للبداية... (على فكرة الشعور بالنضج.. ليس جيدا دائما إن كان يدفعك لكتابة مقال يورد البدايات.. فعادة، كل البدايات بدائية..).

في بداياتي، لم أقرأ في السياسة، ولا في الفكر، ولا الفلسفة، ولا الأدب، (أكتب ذلك وأنا مبتسمة).. وحين أفعل ذلك الآن، أفعلها كمن يعود لكتاب هجره منذ زمن، فاقرأ بعين الخبير، وليس بعين المتعلم...، ببساطة، لأن هناك من اختزل مكتبته وقدمها لي كل يوم مع مصروف المدرسة.

وكما خط معي اللوحات التي أعلقها في فصلي.. خط في شخصيتي طريقة في التفكير حمتني في تسيير حياتي واتخاذ قراراتي، كما.. جعلتني أنجو من كوني لا أقرأ... لدرجة.. أني حتى لم أكن أقرأ كتب المدرسة... ولا أبالغ في هذا... فلهذا كان أبي.. يخاصمني قبل كل امتحان.. لم أكن مجتهدة إطلاقا... كنت أحرق دمه وأعصابه.. وفلوسه..

ولا أكذب.. إن قلت لكم إني كنت أدهشه أحيانا، حين أنجح وأتفوق، فلم أرسب أبدا.. نعم، متفوقة كنت وغير مجتهدة، منذ كنت في مدرستي الابتدائية حتى تخرجت من كلية الإعلام، الثانية على دفعتي مع مرتبة الشرف.. وأعرف لم كنت الثانية وليس الأولى... لأني لم أكن أذاكر كما يجب أن يذاكر الطلبة.. وأنا لا أحرض أحدا.. لكن من له مثلي، أب وأستاذ ومعلم.. لا يحتاج لكتب المدرسة ومراجع المؤلفين..

التفوق الدراسي، لم يكن هدفي.. أبدا.. وليس فخراً لي الآن، الفخر الحقيقي هو كل ما ينشر لي كمقال سياسي، أو عام، أو عن السينما.. أو حتى طق.. طق باسم "منى صفوان"، فلا أدعي أني الامتداد الطبيعي "لصفوان البناء"، ولكني استفدت من كل اهتماماته، ففي سن مبكرة كنت أتنصت وأنصت لكل نقاشاته مع أصدقائه وأقاربنا، وحين لاحظ اهتمامي اهتم به، وفتح بيننا نقاشات خاصة، كنت المستمع فيها، وصاحبة الأسئلة المقتضبة، فلم يكن في ما يقوله شيء مبهم..

وحين جاء الوقت ليكون لي اهتمامي الأكاديمي، وجهني هو لكلية الإعلام.. لأني أردت تخصصا عاما أدرس فيه كل شيء، وأهتم بكل شيء، وأول بحث علمي قمت به في الكلية، كان عن "الدراما"، وأذكر إلى الآن، صدمته باختياري لموضوع البحث.. فلم يكن هو مهتما بهذا الجانب كثيرا، وكانت مكتبته تفتقر لكتب كثيرة عن الدراما والمسرح والسينما، مقارنة بكتب الفكر والفلسفة والسياسية، لكنه لبى احتياجي المعرفي لهذه النقطة، وشغفي بها، لنعرف معا، وأكثر، عن تاريخ الدراما.. فكان بحثا فلسفيا وفكريا.. وسياسيا أيضا، اعتبرته من أقوى بحوثي طوال السنوات الأربع.. لأني أحببته، والأجمل أنه هو أعجب بطريقة صياغتي للبحث وربطي للمعلومات، فشهادته فاقت اهتمامي بالدرجة العلمية التي عليّ أن أحصل عليها من هذا البحث، الذي كان يلبي حاجة شخصية لي لأني فعلا كنت أود أن أعرف.. وهنا عرفت معنى أن أبحث وأكتب ما يهمني أنا.. ليس لأي غرض آخر غير شغف المعرفة..

ورضاه لما أكتبه.. كان دافعا شخصيا، لكنه رفض أثناء دراستي الإعلام، أن يقرأ مقالاتي قبل نشرها، وأصر أن يراها بعد النشر.. فهو لن يصحح لي، وعليّ أن أتعلم من أخطائي.. وما زلت.. أي ما زلت أخطئ، لكني توقفت عن التعلم من أخطائي..

فالمقال الذي أحرره باسمي.. يحمل أخطائي أنا وشخصيتي، التي تصقلها تجربتي معه، ودون أن أكون جزءاً منه، فأبي دائما.. هو السقف الذي لم يستطع أحد تجاوزه.. لذا لم أصب بلوثة الوقوع في غرام المدرسين في مرحلة المراهقة.. كما حدث لبعض الفتيات.. ولا بعد ذلك، في مرحلة النضج، بلوثة الإعجاب بالمفكرين العرب.. فأبي اهتم بعالم الفكر السياسي منذ سنوات شبابه وحتى هذه اللحظة، دون أن يهمل فروع العلم الأخرى في الهندسة والفيزياء، وكان يصل للحلقات الفكرية المفقودة في الفكر العربي المنشور، أو يؤلف بينها، ليخرج بنظرية فكرية جديدة، فبسط هذا عندي هواية "النظريات الفكرية" التي أطلقتها.. منذ الصغر.. على كل شيء.. حتى في اللعب، فهو يفكر بطريقة علمية –فكرية تحلل كل شيء وتفنده، توجد له حلا وفرضية ومشكلة، يؤرقه الهم العام، كما يؤرقه تحصيلنا العلمي..

الرأي السياسي، كان أحد أقاربنا، أشعر أنه تربى معنا، منذ أن كان محظورا عليه أن نراه في الصحف والأماكن العامة، على مائدة الغداء، وفي السيارة، بين فواصل الأفلام وتعليقا على الأخبار، في النكت الظريفة التي يطلقها، فهو خفيف الدم جدا.. متهكم.. ناقد ساخر.. فلا غرابة أن تكتب طفلة تربت على هذا الأسلوب، المقال السياسي الساخر.. أبي، كمل شخصيتي، بناني بشخصيته وأفرد لي مساحة شاسعة لأوجد بنفسي "منى" وأحبها، وأكمل نقصها بنفسي كما أراه أنا.. وهو كان ولم يزل دائما الرجل الكامل الذي لا ينقصه شيء..

فقط كنت أجد أن ما ينقص أفكار "صفوان البناء" عدم الظهور الإعلامي.. لها، فهو لم يكن مهتما، بينما أنا حريصة ولازلت على أن يفعل ذلك. وأجد أن كل أسماء الفكر العربي، إسهاماتها.. تجاوزها إسهام أبي، الذي لم يهتم أبدا لإطلاق أفكاره واكتفى بكونه "المهندس صفوان"، فهو المهندس الناجح في عمله، والمجتهد في هوايته، والهتمامه، ليجعل اهتمامه الفكري، غير مرئي، وفقط كهواية شخصية، وهو ما جعلني دائما، غير راضية عن هذه النقطة.. وغير مهتمة بما ينشر من إسهامات فكرية سياسية، بعناد طفلة، لأقول كل مرة.. أبي أفضل.. ولي الحق في اعتناق هذه الفكرة وإعلانها.. فلا أجد أن هناك فكرة صحيحة وأخرى خاطئة... والزمن يثبت حقيقة الفكرة من عدمها..

فلقد أعلنت الكثير من الأفكار، قبل ذلك، والتي لم أكن أنتظر أن تعجب أحدا، ولم تتعمد أن تهاجم أحداً، فقط كتبت، لأن في بالي فكرة تشغلني، وتوترني، ولن أرتاح منها إلا إن أطلقتها.

وربما بقيت مسكونة بأن عدم إطلاق الفكرة يقتلها، وكنت قد ندمت على كل أفكار أبي التي لم يطلقها، فقررت أن أكون العكس، فندمت على كثير من الأفكار التي نشرتها... بعد ذلك.

لقد تعاملي قلمي مع الأفكار كداء لا يشفى منه إلا بالنشر.. وشفع لي كوني خريجة كلية الإعلام، حاصلة على بطاقة نقابة الصحفيين، لكن، حتى وإن كنت مدرسة فيزياء كنت سأفعل ذات الشيء، أي أن الصحافة فعلا محظوظة.

ومما أكد لي أني شخصية مستقلة عن الرجل الذي أحببته دائما، وبنيت معه شخصيتي، أنه كان يتمنى أن أصبح عالمة ذرة، وأدرس الفيزياء النووية. ورغم إعجابي بهذا العلم.. الذي لم أفهمه حتى الآن، إلا أني كنت أدعو ألا يتم ذلك.. فاستطعت أن أحصل على مساعدته بأن يوجهني هو لكلية الإعلام، دون أن أقترح ذلك، بعد أن شرحت له ميولي، وما الذي أود عمله في المستقبل، بعد أن تأكدت.. أنه لا معاهد سينما هنا.. وفوجئت أن لدينا كلية إعلام..

أبي، هو من بنى شخصيتي المستقلة، دعمني في كل قراراتي الشخصية، الرأي السياسي الناضج، لا يأتي إلا من شخصية ناضجة، هذا ما أدركه الآن، بعد 32 عاما معه (أتمنى أن تنسوا هذا الرقم بعد قراءة المقال).

أبي، ساعدني دائما أن أستقل، أن أبتعد، أن أتمرد، وكلما فعلت ذلك زادت كتاباتي نضجا، ووضوحا، وجنونا، وكلما اقتربت منه، فتح نقاشي معه، بابا للشمس.. مع أنه اشتراكي، ولست كذلك... لكن الكلام معه يسمح "لمنى" أن تفكر بحرية.. كمقالي الأخير.. "فرصة النفاذ" الذي بدأ معه حوارا، بعد كلمة الرئيس بمناسبة عيد الوحدة الـ20 –أعادها الله بمزيد من الجلسات السياسية.

2

فهو الرجل الشرقي، الذي يدعم خيارات ابنته.. في مجتمع شرقي، دون أن ينصاع للحالة العامة.. يعلمني معنى الحرية.. لذا من السهولة أن أكتب بحرية وأعبر بحرية.. وأعيش دون أن أبحث عنها، لأنها جزء مني..

أبي، كما كان حريصا أن نقرأ أدب شكسبير للأطفال، وغنوا يا أطفال لسليمان العيسى، وعن الفلك والفيزياء.. ووظائف الجسم، حرص أن تكون منى هي فقط مني... التي بحثت أيضا عن أخبار الفنانين والأفلام، في صحفه السياسية العربية، التي كان يُحضرها للبيت، لتجري بعد ذلك بحثا عن الدراما في كلية لا تهتم بها.. وتسافر بعد ذلك بحثا عن السينما.. ركضا وراء حلم.. بتشجيع منه.. ودون أن تفقد اهتمامها بالسياسة، وبكل ما يدور حولها، دون أن تفكر كثيرا في أن أي اهتمام سياسي، ليس خارجا عن النص، بل متماشيا.. مع أي اهتمام آخر..

فكما تهتم بما يهمك شخصيا وتود تحقيق حلم شخصي فيه، يمكن أن تهتم بما هو عام كأنه جزء خاص فيك تدركه وتربيت عليه.. وفي الأخير، أتمنى أن يكون هذا المقال بلا أخطاء لغوية، لأن أبي قد يقرؤه.

السعدي بعد عام على اعتقاله

سُجن مع الحوثيين تحت الأرض، وزاره المقالح مغمض العينين، والعفو الرئاسي مر من جواره

■ فؤاد مسعد

بعد مرور عام على اعتقال العميد علي السعدي، القيادي البارز في الحراك الجنوبي، لا يزال يحتفظ بقدر كاف من روح الدعابة الآسرة، إلى جانب إرادته التي بدت أقوى مما مورِّس عليه من ضغوط وما تعرض له من إجراءات قمعية خلال اعتقاله واقتياده للسجن وتنقله بين السجون من عدن إلى صنعاء، ثم من صنعاء إلى عدن مرة أخرى.

في مثل هذه الأيام اعتقل العميد السعدي مع العميد قاسم الداعري ليجري نقلهما بعد ذلك إلى زنازين انفرادية في سجن الأمن السياسي بالعاصمة صنعاء، وهناك كان السعدي وزميله الداعري على موعد مع وجبة تنكيل كاملة الدسم، علاوة على حشرهما في تلك الزنازين التي لا تزيد مساحة الواحدة منها عن متر × متر، فهي لم تعد صالحة لأن تبقى فيها أجساد آدمية مهما بلغت درجة خصومتها مع صاحب قرار الحبس والعفو والإفراج.

يتذكر العميد السعدي اللحظة الخاطفة التي رأى فيها محمد المقالح معصوب العينين، وحين ناداه سارع زبانية السجن لاقتياد المقالح إلى مكان آخر.

يحدث السعدي زائريه بكل أريحية عما واجهه في تلك الزنازين، كما لا يخفي تندره على القائمين على تلك السجون ومحاولتهم إرهاب المعتقلين وإرهاقهم بالكثير من التحقيقات التي بدا أنها لم تنل من رجل يتجاوز الـ60 من العمر، لكنه يتمسك بإرادة شابة وعزيمة قوية. يقول ببساطة وهدوء غير مصطنع: السجن والتحقيق وإصدار الأحكام القضائية والإعدام، كل هذه لن تحل المشكلة. وبلهجة فيها من النصح ما يجعله واثقا من نفسه أكثر، يواصل: المطلوب أن تحل مشاكل الناس، أما الاعتقالات والمحاكمات فإنها لن تحل أية مشكلة حتى ولو جاءت تلك الأحكام لتقضي بالإعدام، القناعة لدينا لا يمكن أن تتغير.

يحرص السعدي الذي يحتفظ بعلاقة جيدة مع كافة مكونات الحراك وقواعده، على إبقاء علاقة متوازنة بين الحراك والصحافة، ويعتبر ما يقال من أشخاص محسوبين على الحراك ضد الصحافة ناتجاً عن سوء فهم، مؤكداً أن الصحافة لعبت دورا في تغطية فعاليات الحراك منذ بدايته ولا أحد ينكر هذا الدور.

مقارنة بما واجهه السعدي ورفاقه في سجون صنعاء من معاناة، فإن سجن المنصورة المركزي الذي مضى على نزوله فيه بضعة أشهر، يعد حالة أرقى، على الرغم من الحصار المفروض على زيارته، حيث أفاد أحد ضباط السجن بأن زيارة السعدي ممنوعة، وإذا سمح لأحد بزيارته فإنها لا تتجاوز دقائق من وراء القضبان، ولولا ابتسامة الحظ لما قدر لنا زيارته.

يتابع القيادي في الحراك أهم أخبار البلد، وآخر تصريحات الساسة والمسؤولين، كما يتابع المحاكمات التي تجرى على قدم وساق، والأحكام التي تصدر بين الحين والآخر، وفور رؤيته للزميل نبيل سبيع سأله بابتسامة مصحوبة بالدهشة: عادهم ما حبسوك؟

ويعلق على الحكم الصادر بحق "النداء" قائلا إنه ينتظر في أية لحظة زيارة سامي غالب، ويضيف أن في السجن فرشا كافية لسامي وزملائه.

في سياق حديثه عن السجون التي قدر له زيارتها بشكل إجباري، يلحظ معاناة معتقلين آخرين على ذمة الحوثية والقاعدة، لا يخفي تعاطفه مع ضحايا الانتهاكات هناك، خصوصا من يتهمون بالحوثية، بينما لا يخفي استغرابه مما يقابل به معتقلون على ذمة "القاعدة" من حفاوة وحسن ضيافة وكرم استقبال، على الرغم من الخطورة التي يمثلها أعضاء القاعدة.

يتحدث السعدي عن الصراع الذي عادة ما ينشب بين السجناء على خلفية انتمائهم المذهبي، حيث يتعرض الحوثيون للاعتداء من قبل المحسوبين على القاعدة كلما بدر من الحوثيين ما يشي بانتمائهم لمذهب لا يتفق مع متطرفي المدرسة الوهابية الذين لا يروق لهم أن يسمعوا من زملائهم في السجن "حي على خير العمل". ويعلق السعدي على مشهد اعتداء أولئك على هؤلاء، قائلا إنه اعتداء على الطريقة الإسلامية!

الشهر الماضي، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن بحبس العميد علي السعدي سنة و3 أشهر. لقد أمضى سنة، هل بقي عليه قضاء 3 أشهر، أم أن العفو الرئاسي سيشمله؟

العتواني دعا الرئيس لتوجيه دعوة لأبناء الجبال بالعودة أدراجهم كما دعاهم في السابق للنزول للاصطياد في السواحل ونزلوا للاصطياد في نهب الأراضي، وعشال يطالب بإنشاء محكمة متخصصة لناهبي الأراضي بدلاً من الصحافة

سباق على الأرض بين البرلمان وناهبي الأراضي

● عشال

● العتواني

● أصلع

■ هلال الجمرة

يخوض المعتدون على أراضي الحديدة والمدافعون لتحريرها (البرلمان) منافسة سباق على الأرض. ويبدي الفريق الأول حماسا كبيرا ويزحف بسرعة عالية ومركزة، فيما يراوح الفريق الثاني مكانه مكتفياً بالتقرير ومرتبكاً في إيجاد صيغة مناسبة ينفذ بها هذا التقرير. ففي جلسة أمس الأحد، كشف النائب علي بغوي أصلع، أحد أعضاء كتلة الحديدة، عن استمرار الفريق الأول في الزحف. ونبّه البرلمان بأن: "النهب لأراضي الحديدة مازال جارياً على قدم وساق، وأن التاجر سالم صالح باحاج استولى في الأيام الأخيرة على مساحات شاسعة من أقصى الشمال وحتى حدود الساحل في الجانب الشمالي لمحافظة الحديدة.

وأشار إلى أن اللجنة البرلمانية لم تصل إلى مناطق كثيرة في الحديدة "منها الجزء الشمالي لمحافظة الحديدة والذي تعرض ويتعرض يومياً للنهب والاستيلاء، ويتعرض أبناؤه للانتهاك والاعتداء من قبل الناهبين"، وكذا لم تتعرض لبعض الشخصيات الكبيرة.

وإذ حمّل البرلمان مسؤولية التأخير في إلزام الحكومة بالتوصيات، دعا الرئيس إلى أن يضع حداً سريعاً للزحف على أراضي أبناء الحديدة ليثبت لهم أنه يبادلهم الوفاء كما يبادلونه الوفاء".

وأكد رئيس كتلة الناصري النائب سلطان العتواني أن الحل لمشكلة الأراضي في الحديدة بيد رئيس الجمهورية. وقال إن على الرئيس أن يدعو أبناء الجبال إلى العودة أدراجهم،بعد أن دعاهم "في أحد خطاباته إلى النزول ليصطادوا من السواحل، فهبّوا لاصطياد الأراضي والاستيلاء عليها".

لقد حمل كلام العتواني معنى قوي المضمون، وهو أن رئيس الجمهورية دعا أبناء الجبال لاصطياد أراضي أبناء السواحل. ويرى ضرورة أن يلقي الرئيس خطاباً آخر يدعوهم إلى العودة من حيث أتوا، لأن نهب الأراضي لا يعني الاصطياد.

العتواني وعلي عشال دعوا الحكومة ممثلة بوزير العدل إلى إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة ناهبي الأراضي بدلا من المحكمة الخاصة التي أنشئت للصحفيين، وأضاف الثاني: أن تنشأ محاكم متخصصة بطبيعة مستعجلة لناهبي الأراضي. واتهم الأول المجلس بالتستر على المجرمين تحت مسميات عديدة.

وخلال مناقشة مجلس النواب أمس تقرير الحديدة بحضور وزيري العدل والأوقاف ورئيس مصلحة الأراضي، تحدث عديد نواب بجراءة رغم اختلاف توجهاتهم الحزبية، وفي خط واحد مفاده: تنفيذ التوصيات واستدعاء الحكومة للالتزام بها.

وقال عشال إن عمليات نهب الأراضي تتبع شكلين: "الأول بواسطة مجاميع مسلحة تسطو على الأراضي، والثاني بطريقة منظمة من خلال التوجيهات الرسمية، وهو الأغلب، ليس لبناء مساكن، وإنما للاستثمار"، مشيراً إلى أن "أحد من صرفت لهم أراض في عدن بتوجيهات رسمية قام ببيعها في اليوم التالي بأكثر من مليار ريال، ويتاجرون بها". مشدداً على أن تمنع تلك الأوامر نهائياً.

وبمثال عميق نقل عشال ردّ أحد البسطاء في أبين عند سؤاله عن الفرق بين النظام الشمولي والنظام الحالي: "قبل الوحدة كانت الدولة تنتزع أرض شخص واحد وتوزعها على 500 شخص، أما اليوم فهي تنتزع أراضي 500 شخص وتعطيها لشخص واحد".

فعلّق الراعي قائلا: "هي المزارع ذي كانت حق ستالين ولينين رجعت في الأخير لمحمد وعلي".

أبدى رئيس كتلة المؤتمر الشيخ سلطان البركاني تفاعلاً واهتماماً خاصاً بالتقرير، واقترح أن يتم تشكيل لجنة قضائية خاصة ونوعية للنظر في قضايا الأراضي التي أوردها التقرير، وإحالة تقرير الحديدة للجنة برلمانية مختصة من أجل متابعة تنفيذ توصيات البرلمان وتقديم تقريرها خلال شهر.

ووصف الدكتور منصور الزنداني التقرير بأنه هام ومتميز، مقترحاً أن يطبع ويوزع في كتاب لما له من أهمية، وأنه شرف للبرلمان بأكمله لأنه لمس جرح اليمنيين ومشكلة يعانونها. وقال إن "التقرير ضم مسؤولين كان يجب عليهم أن يحموا أموال المواطن وأموال الدولة، لا أن يساهموا في نهبها".

وإذ لفت النائب سعيد دومان إلى أن مشكلة نهب الأراضي لا تختص محافظة الحديدة فقط، بل كثيراً من المحافظات اليمنية، قال إن الجديد في هذه القضية هو النهب بـ"المليشيات التابعة للدولة ونهب الأراضي بالقوة". مطالباً بإيقاف تلك المليشيات التابعة للدولة، وتشكيل لجان في كل محافظة لتقصي الحقائق حول نهب الأراضي.

علي المعمري قال إن الوحدة اليمنية مهددة بفعل ناهبي الأراضي، وهؤلاء لا يشكلون خطراً على الأفراد فقط، وإنما على البلد وعلى الأمن القومي لليمن. وأضاف: المشكلة ليست مرتبطة بجماعات، بل إن مسؤولين نافذين في السلطة هم الذين يرتكبون أفعال النهب، وهم الخطر الأكبر.

ودعا البرلمان إلى الاستيقاظ والوقوف على ما يجري من اعتداءات، وأن يتصرف على أساس إعادة الحقوق لأصحابها ومعاقبة المعتدين.

وكان النائب مفضل الأبارة طرح مقترحين؛ الأول: إلزام هيئة الأراضي بتقديم المعتدين على أراضي الدولة إلى القضاء، والثاني: إلزام وزير العدل بحث المحاكم على سرعة الفصل في قضايا الأراضي وتزويدها بالقضاة والاحتياجات اللازمة. لكنهما وجدا رفض النواب.

كلفوهم بتحرير وحماية أراضي مؤسساتهم من العسكريين والقادة، مع أن فرع الهيئة قدم شكوى إلى اللجنة البرلمانية وبيّن فيها 15 مشكلة تواجه الفرع

معتدى على أملاكهما يراد منهما أن يلتزما بالتوصيات: وزير الأوقاف والإرشاد ورئيس هيئة أراضي الدولة

يحضر وزير الأوقاف والإرشاد ورئيس الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة جلسات مجلس النواب، منذ 3 أيام، بصفتهما متورطين في مشكلة نهب الأراضي في الحديدة، لا باعتبارهما نماذج من المعتدى على أراضيهم من قبل نافذين عسكريين وأمنيين في المحافظة. ويطلب منهما المجلس أن يلتزما بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول نهب الأراضي في الحديدة.

في المقابل، قدّم فرع هيئة أراضي الدولة في الحديدة شكوى إلى اللجنة البرلمانية بأسماء الباسطين على أملاك الدولة مرفقة بها 15 مشكلة يواجهها الفرع. أبرز تلك المشاكل قيام مجموعات مسلحة بالسطو على أراضي الدولة والمواطنين بموجب عقود من الدولة، ويستند بعض الناهبين على جمعيات سكنية ينهب عن طريقها، وغالباً ما تكون جمعيات وهمية.

وكذا عدم تعاون بعض مدراء المديريات بضبط المعتدين على أراضي الدولة. فضلاً عن وجود خلل كبير في القضاء، إذ تقدم الهيئة شكوى على المعتدين إلى النيابة فتطلب النيابة من الفرع تقديم دعوى اعتداء تحدد فيها المساحة وأحياناً قد تكون المساحة المغتصبة شاسعة لا يتمكن الفرع من تحديدها مثل ما هو على طريق الدريهمي أو اللحية أو الصليف. وعدم توفر الكادر القانوني الذي يغطي حجم القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات المتعلقة بالاعتداءات والادعاءات على أراضي الدولة، ولا يوجد داخل الإدارة القانونية للفرع سوى محاميين.

المشكلة في الاعتداء على أراضي الحديدة لا تتعلق فقط بإصدار الفرع أو هيئة الأراضي عقوداً لأكثر من طرف كما يحدث، وقد أوردت اللجنة حالات كانت مشكلتها هذه، بل المشكلة الرئيسية تتمثل في أن المعتدين على الأراضي الخاصة بالدولة، غالبيتهم من المسؤولين والنافذين العسكريين والأمنيين أو المدججين بالأسلحة.

● الهتار

● العنسي

فيؤكد النائب علي العنسي ذلك قائلاً: "ما عسى الأخوين وزير الأوقاف وريس هيئة الأراضي أن يفعلا أمام مجموعة نهابين مدججين بالأسلحة!". وأضاف موضحاً أن التزام هذين المسؤولين لن يحرر أراضي الدولة من أيدي الغاصبين: "هناك شخصيات عسكرية نافذة، وهناك عصابات مسلحة يتم استئجارها لنهب الأراضي، ولن يستطيع هؤلاء الوزراء عمل شيء ما لم تحضر الحكومة بمجملها".

وكان علي العنسي هو أول من طرح قضية حضور الحكومة بأكملها للالتزام بالتوصيات، مبدياً خشيته من أن يمارس المعتدون على الأراضي والقادة العسكريون والضباط مبدأ "الخطف مع وزيري العدل والأوقاف والإرشاد ورئيس هيئة الأراضي، ويعتدوا عليهم في حال حاولوا تحرير أراضي الدولة من أيديهم".

ولفت النائب عبدالكريم شيبان (إصلاح) إلى أنه "لا يجوز مناقشة التقرير إلا بحضور وزراء الداخلية والدفاع والإدارة المحلية، لكونهم المعنيين بأراضي الدولة وحماية المواطنين وتحريرها منهم".

واقترح أحد أعضاء كتلة الحديدة النائب محمد بكير صلاح (مؤتمر) أن يتم "التفاوض مع مجلس القضاء الأعلى باعتبار كافة الوزراء المعنيين متورطين في نهب الأراضي"، داعيا المجلس إلى إعطاء مناقشة التقرير الأولوية واستدعاء الحكومة لتنفيذ التوصيات بجدية.

"لا يمكن حل المشكلة ما لم تكن الحكومة موجودة بأكملها، ولا بد أن يلتزم رئيس الوزراء عندما تأتي الحكومة للاستيضاح منها في قضية مأرب أولاً بالتوصيات التي جاء بها تقرير أراضي الحديدة"، قال عبدالرزاق الهجري. ويرى عبده بشر أنه لابد من حضور "قادة الألوية وقادة الدفاع الجوي لأنهم النهابة الحقيقيون".

ولم يصوّت المجلس أمس على أي مقترح، رغم طرح العديد من المقترحات بشأن التقرير.

اعتذر عن الالتزام بالتوصيات باعتبارها مخالفة للدستور، لأن التقرير لم يتحقق من صحة الشكاوى

وزير العدل ينسف تقرير نهب الأراضي بالحديدة

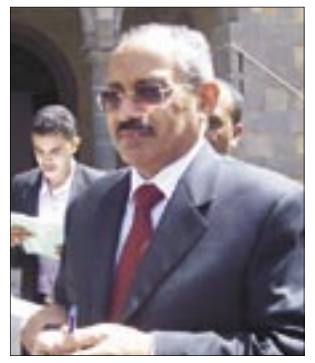

● الاغبري

استل وزير العدل حجته القانونية وضرب تقرير اللجنة البرلمانية بشأن تقصي الحقائق حول مشاكل أراضي الحديدة، في مقتل. اتهم اللجنة بتجاوز صلاحياتها الدستورية والقانونية، وقال: ليس من حق اللجنة تحديد ما إذا كان الشخص مغتصباً لأرض أم لا. وأضاف: مسألة تحديد المغتصب من البريء هي مسألة قضائية بحتة، وإن ما يتصل بتحديد الملكيات والفصل في المنازعات هو اختصاص أصيل للقضاء.

أنصتت القاعة لحديث د. غازي الأغبري، وهو الوزير الوحيد الذي طلب الحديث. وتحدث أمام المجلس لمدة 7 دقائق، بيّن خلالها موقفه من التقرير والثغرات القانونية عليه. وفنّد تلك المآخذ قائلاً: الأسماء التي وردت في هذا التقرير هي مجرد اتهامات، ومطالباتنا بتنفيذ التوصيات الخاصة في هذا التقرير مخالفة للدستور والقانون. مبدياً اعتذاره الشديد عن الالتزام بتلك التوصيات: لعدم وجود أحكام باتة تؤكد وجود اعتداءات.

وإذ لفت إلى وجود جهات مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات القانونية واسترداد الأرض "فالهيئة العامة لأراضي الدولة هي مسؤولة عن أراضي الدولة، وعليها أن ترفع شكاوى في حال اعتدي على أرضها. ووزارة الأوقاف مسؤولة عن الأوقاف، والمواطنون مسؤولون عن أراضيهم، ولهم أن يتوجهوا بشكاواهم إلى المحاكم والجهات المختصة، وهي صاحبة الاختصاص في الادعاء". وأردف مستغرباً: أما أن تأتي لجنة تقصي حقائق وتستلم شكاوى، وتطوف الحديدة خلال أسبوع واحد، وتدّعي أنه تم الاعتداء على أراضي الدولة، ونريدنا أن نلتزم بتنفيذ توصياتها، فهذا خارج إطار الدستور والقانون. مشيراً إلى أن اختصاص المجلس أن يستدعي الجهات المسؤولة لمحاسبتها في حال قصرت في استردادها أو تهاونت في الدفاع عن أملاكها.

... فردّ النواب بهجمات مضادة

أثارت كلمة وزير العدل حفيظة النواب، وبدأوا بالردّ المضاد، ومهاجمته هو والقضاء كافة.

نفى رئيس المجلس يحيى الراعي ما قاله الوزير، وقال: "لسنا في المجلس على ما وصفت، فنحن عملنا وفقا للقانون والدستور، ونحن لم ندعُك إلى هنا إلا لنقول لك إن الأحكام الراكدة في أدراج النيابات والمحاكم بحاجة إلى تحريك، ونريدك أن تحركها".

رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني نبّه الأغبري إلى الصفة التي يمثلها، وقال إن الوزير "جاء يتحدث بصفته قاضي محكمة، ونسي أنه مسؤول سياسي في الحكومة"، وأضاف: كان عليه أن ينطلق من منطلق الحمل الوزاري الذي يكلف به، لا أن يتجمل بالدفاع عن الناهبين للأراضي لأنهم رجال دولة. وزاد: أرض الدولة ليست مباحة، وأراضي المواطنين ليست مباحة، وعلى المجلس مناقشة الموضوع بجدية. مؤكداً على حق النواب في الدفاع عن المواطنين.

استغرب النائب صخر الوجيه من حديث الوزير، ووجّه خطابه إليه متسائلاً: هل تعتقد يا سيادة الوزير أن المواطنين الضعفاء من أبناء الحديدة سيجدون إنصافا إذا كان المشكو به مسؤولاً كبيراً في الدولة ممن وردت أسماؤهم في التقرير؟ نحن نعرف أنه إذا كان أحد الأطراف من الحديدة فإنه يعتقل صاحب الحديدة ويترك الآخر. موضحاً أن إمكانيات وقوّة "المحاكم في الحديدة لا يمكنها استجواب كبار المسؤولين في الدولة، الذين وردت أسماؤهم في التقرير".

ومثّل الوجيه للوزير على ضعف القضاء بحادثة البنك الوطني، الذي أفلس بسبب أخطاء الإدارة، وأصدرت

● الوجيه

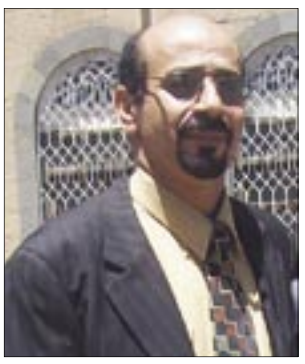

● العجي

النيابة أوامر بالقبض القهري على كل مسؤوليه، "ولم يعتقل إلا أصحاب الكرفتات، أما النهابة الحقيقيون فظلوا يسرحون ويمرحون على صوالين آخر موديل، مدججين بالسلاح في العاصمة صنعاء، وتم محاكمتهم باعتبارهم فارين من وجه العدالة".

ولفت، وهو ممثل إحدى الدوائر المنهوبة أراضيها، إلى أن المعتدين على أراضي الدولة "اختطفوا أناساً من دائرتي الانتخابية، وعندما تم الإبلاغ عنهم قامت السلطات الأمنية باعتقال المبلغين". مستطرداً باستغراب: "لماذا ابن الحديدة إذا أحضر مسدسا قامت الدنيا ولم تقعد، أما كبار النافذين يأتون مدججين بالسلاح ويطلقون النار ويذهبون دون رقيب أو حسيب؟!".

النائب المستقل ناصر عرمان عاب على وزير العدل أن يقف أمام المجلس "ليعلم النواب الدستور والقانون". وخاطبه قائلاً: "لا يحق لك أن تأتي لتتحدث عن صلاحيات المجلس. وعلى الوزير أن يعلم أن هذه التوصيات ليست أحكاما قضائية".

رئيس اللجنة المعدة للتقرير النائب سنان العجي ردّ على الوزير قائلاً: "إن اللجنة حرصت على تحري الشفافية، وكنت أتمنى على وزير العدل أن يقرأ التقرير قراءة فاحصة". وأردف: "نحن أوردنا في تقريرنا شكاوى جاءتنا من جهات رسمية ومن مواطنين خلال أسبوع فقط، وما خفي كان أعظم". ملفتاً إلى أن اللجنة التقت بقضاة محاكم في الحديدة وبمقدمتهم رئيس محكمة الاستئناف، وأفادوا بالحرف بأنهم عاجزون عن إيصال بعض الشخصيات.

موضحاً للوزير كيف يقضي القضاة الذين يباهي بهم ويدعو الناس إلى اللجوء إليهم: "ادعى أحد النافذين والمعتدين على الأراضي بـ500 معاد من أراضي الدولة، وصدر له حكم قضائي بثلاثة آلاف معاد".

ووصف النائب عبدالعزيز جباري ما أورده التقرير بـ"الفضيحة للنظام بكل المقاييس". معتبراً أن النهابين في التقرير "هم نفسهم الذين نهبوا الأراضي في عدن والمكلا وفي صنعاء"، وفصّل النهابين ومصدرهم: النهابة من صنعاء والمنهوبون من تهامة، النهابة من صنعاء والمنهوبون من عدن، النهابة من صنعاء والمنهوبون من تعز، النهابة من صنعاء والمنهوبون من إب، النهابة من صنعاء والمنهوبون من المكلا..". فقاطعة الراعي: "وليش ما تقول من ذمار"، علّق جباري: احتمال.

فيما اعتبر العمراني تنحيهما غير مؤثر طالما ولديهما نفوذ

البركاني يطلب من الراعي والأحمر التنحي عن إدارة الجلسات لورود اسميهما في المتهمين بنهب الأراضي

● البركاني

أثار رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني مسألة المخالفة الدستورية التي قد تثني رئيس البرلمان يحيى الراعي ونائبه حمير الأحمر عن تنفيذ توصيات تقرير الحديدة، وطالبهما بـ"التنحي عن رئاسة الجلسات خلال مناقشة تقرير ناهبي أراضي الحديدة لورود اسم رئيس المجلس ضمن المعتدين على أراضي الغير واسم الشيخ حميد الأحمر، عضو المجلس أخ نائب رئيس المجلس، ضمن الأسماء أيضاً".

وقال البركاني إنه من الأولى بهما أن يتنحيا عن إدارة الجلسات توخياً للمهنية والحيادية، لكنهما تجاهلا مقترحه ولم يتحدث نائب آخر عن ذلك.

النائب علي العمراني خالف مقترح البركاني وقال إن تحييدهما عن إدارة الجلسات لن يؤثر كثيراً، طالما ونفوذهما السياسي قد يؤثر في تنفيذ التوصيات. واقترح عليهما أن يتبرعا بالأراضي التي آلت إليهما لصالح جامعة الحديدة، مذكراً النواب بأن "الـ20 سنة الماضية قد جعلت الجميع يتسابق على الثراء بالحق والباطل"، وأنه بات على البرلمان اليوم أن يقف في الاتجاه المضاد لذلك التسابق.

لكن عبدالعزيز جباري أبدى اعتراضاً شديداً وقال إنه "لا يجوز لهما أن يتبرعا بأرض ليست في ملكهما".

قال بشر إن الشبواني كان يخزن مع أحمد علي على الدوام، وإن ضربه من أمريكا يجعل رئاسة الجمهورية مهددة أيضاً بالضرب من الطيران الأمريكي، والعمراني لا يستبعد أن يضرب البرلمان، والهجري والمعمري وجعبل يرونه خرقاً للسيادة

استدعاء الحكومة للكشف عن خفايا مقتل الشبواني بمقترح من البركاني

حذّر النائب صخر الوجيه زملاءه نواب الشعب من التنصل من مسؤولياتهم تجاه القتل خارج إطار الدستور والقانون. وبعد تنبيههم إلى أن وضع الوطن يمر في "ظرف بالغ الخطورة"، أبلغهم بحدوث "جرائم قتل خارج إطار الدستور، آخرها حادثة مقتل الأمين العام للمجلس المحلي بمأرب جابر الشبواني"، داعياً إياهم إلى الوقوف بجديّة تجاه هذه القضية.

وإذ استبعد أن تكون الحكومة اليمنية هي المنفذة للضربة الجوية في مأرب وقتل الشبواني، واحتمل أن تكون جهات خارجية من قامت بذلك، قال: "لا أعتقد أنها الحكومة وإنما أيادٍ خارجية برضا من الحكومة اليمنية". وتوجّه بخطابه إلى النواب متسائلاً: هل يجوز لحكومتنا أن تقتل خارج إطار الدستور؟ مشدداً على ضرورة تقديم الحكومة إجابة على استيضاحه بشأن حادثتي المعجلة ومأرب "من الذي نفذ الضربة الجوية في المعجلة وفي مأرب مؤخراً؟ ومن الذي أمر بالقتل؟ أرجو أن تجيب الحكومة".

السيادة المنقوصة

النائب الإصلاحي عبدالرزاق الهجري أيّد ما قاله الوجيه. وقال: "نحن أمام مسألة خطيرة: فاليوم يقتل الناس دون محاكمة لمجرد الاشتباه بهم، وهذا خارج الدستور القانون". واقترح تشكيل لجنة لتقصي الحقائق كحق هام للمجلس. وإذ تساءل: من الذي يقتل أبناء اليمن؟، متشككاً أن تكون "أمريكا قد قامت بتنفيذ الضربة"، نبّه الحكومة إلى أننا اليمنيون: "لسنا في تكساس أو في محمية لأوباما، بل نحن دولة مستقلة ولنا سيادتنا، فإما أن يحترموا سيادتنا، وإلا فعلى دولتنا إعلان التخلي عنها".

الشيخ جعبل طعيمان، النائب عن إحدى دوائر محافظة مأرب، ذكّر النواب باليمين التي أقسموها "للحفاظ على سيادة الوطن"، وأضاف باقتضاب: لكن أمريكا قد انتهكت سيادة اليمن إن كانت من نفذت الضربة الجوية وقتلت رئيس المجلس المحلي في مأرب، وإن كانت الحكومة قد ارتكبت هذه الجريمة فبأي حق وبأي مبرر تقتل الناس خارج القانون؟ مطالباً بإنزال لجنة برلمانية لتقصي الحقائق ومعرفة من "القاتل ومن الآمر؟".

وفيما لاحظ النائب علي المعمري (مؤتمر) أن غالبية المتحدثين كانوا ممن ينتمون إلى تيار المعارضة. عتب على قيادة أحزاب المعارضة قائلاً: "الخارج لا يستضعفنا إلا إذا كنا مفككين، فيما البلد بحاجة ماسة للحوار والتكاتف، لكني لم أر أي بيان يستنكر هذه الحادثة العسكرية صادر عن أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة)، والآن أرى نواب المعارضة أول المتحدثين". مؤكداً أن المشكلة في البلد تتمثل في "السيادة المنقوصة". وأضاف موضحاً أشكال انتهاك السيادة: قبل أيام قامت السلطات السعودية بانتهاك الأراضي اليمنية بتحرير رهينتين ألمانيتين، ولا ندري كيف حدث"، مرجعاً السبب في انتهاك السيادة إلى "عدم الاستقرار السياسي".

مسلسل ضربات لا يستبعد أن يستهدف البرلمان ورئاسة الجمهورية

حادثة الضربة الجوية بمأرب، ليست الأولى من نوعها. وطبقاً للوجيه فهي استمرار لمسلسل حوادث قتل خارج إطار الدستور "بدأت بقتل الحارثي في 2003، بواسطة طائرة أمريكية بدون طيار في مأرب، ظلت الحكومة متحفظة على كيفية مقتله إلى أن صرحت أمريكا بتنفيذها للعملية، تليها حادثة المعجلة التي راح ضحيتها نحو 49 من المدنيين الأبرياء، ولم يكشف تقرير اللجنة البرلمانية عن الجهة التي نفذت العملية، وجاءت بعدها الضربة الجوية في شبوة، ثم في مأرب، وقبل 3 أيام في مأرب".

نواب لم يستبعدوا أن تنفذ ضربات خارجية أخرى ما لم يتخذوا قرارات جادة ووطنية تجاه تلك الضربات المتوالية. فالنائب المؤتمري علي العمراني يقول: ليس هناك من هو بمنأى عن هذه الضربات أو القتل خارج الدستور والقانون. حاثاً النواب على التعامل بمسؤولية وباتعاظ.

ولا يستبعد العمراني "أن يتعرض هذا المجلس لضربة، طالما وأننا صرنا نعيش في شريعة الغاب خارج حكم الدستور". مؤكداً على ضرورة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للنزول إلى مأرب بشأن الحادثة.

النائب عبده بشر (مؤتمر) اعتبر الضربة على مأرب "تسليم محافظات بأكملها للتدخل الأمريكي". متسائلاً من أعطى الطائرة الأمريكية الحق في الضرب، وهل هناك أحكام بالقتل.

وإذ لفت إلى أن السلطة "تستخدم القاعدة بازدواجية وكأنها سيف مسلط على البعض ولا يصل إلى آخرين"، اعتبر القرب من السلطة ناراً والبعد عنها ناراً أيضا. وقال إن جابر الشبواني الذي ضربته الطائرة كان صديقاً لنجل الرئيس أحمد علي عبدالله صالح "وكان يخزن هو وأحمد علي 24 ساعة، ومع ذلك ضربت الطائرة سيارته".

ومستنداً إلى قرب الشبواني من النظام والعقيد أحمد علي، قائد الحرس الجمهوري، قال إن الدولة اليمنية لم تكن راضية عن هذه الضربة، وإن الشبواني قُتل عن غير علمها، ولهذا فهو لا يستبعد أن "تأتي طائرة أمريكية وتضرب رئاسة الجمهورية في أي لحظة طالما ظل الصمت من الدولة تجاه هذا الاختراق للسيادة".

ويعتبر بشر أن السبب الرئيس في هذه الاختراقات للدستور هو "المعاهدات الأمنية التي وقعت عليها الحكومة بطريقة سرية دون موافقة البرلمان"، وطالب بإلغائها وضرورة عرض أي معاهدة أو اتفاقية على البرلمان للمصادقة عليها.

رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني لاحظ أن المشكلة عميقة، وأن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق من شأنه قتل القضية، فاقترح أن "تأتي الحكومة بكاملها إلى المجلس" اليوم الاثنين، لكن المحضر التقريري للجلسة لم يقل سوى إن المجلس استدعى وزيري الدفاع والداخلية، وأهمل الحكومة، وأن رئيس المجلس وجه لهما رسائل لحضور جلسة اليوم. ويوم أمس اعترض المجلس وطلب البركاني من رئيس المجلس عدم تكذيب المجلس لأن ما أقر هو حضور الحكومة بأكملها، ولو شكك رئيس المجلس في ذلك فعليه الاحتكام إلى الأشرطة التسجيلية للتأكد. ثم أقر المجلس استدعاء الحكومة إلى الأسبوع القادم دون تحديد يوم محدد.

الاثنين 17 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 31 مايو 2010 العدد (238)
Mon. 17/6/1431 - 31 May 2010

يحدث في الضاحية الشرقية للحبيلين:

- جرس إنذار حديدي في ردفان لا تصغي له السلطات
- مديرة "سليك" ترقص أيضاً فوق رؤوس الثعابين!
- الآباء ثاروا على الاستعمار البريطاني فحلّت اللعنة على أبنائهم وبناتهم

■ الحبيلين ردفان - سعدان اليافعي:

لدى طلاب مدرسة "سليك" إلمام واسع بتقلبات الطقس في منطقتهم، فأغلبهم يتلقى دروسه في العراء، في هجير الشمس غالباً، وتحت زخات المطر أحياناً، وفي الضاحية الشرقية من مدينة الحبيلين، التي تتصدر الأخبار منذ أسابيع، يمكن للزائر أن يربط بين طقوس التعليم في المدرسة وطقوس السياسة، التي تؤجج، منذ سنوات، نار الغضب والثورة في قلوب شباب المديرية.

تم إنشاء مدرسة سليك في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وعلى أنقاض القاعدة العسكرية البريطانية التي كان لثوار ردفان الكلمة الفصل في دحر أصحابها من الجنوب اليمني. وعلى ما يبدو فإن لعنة الإمبراطورية التي غربت شمسها، حلت على المدرسة، فعندما سألتُ مديرة المدرسة، المربية الفاضلة مسيك حبيش عمر، لماذا تأخر تشييد مبنى حديث للمدرسة كل هذا الوقت، أجابت: "لعنة بريطانيا لا تزال تلاحقنا".

مدرسة سليك هي خير تكثيف للحرمان الذي تكابده ردفان التي كانت في "قمة كل ثائر" بحسب الأغنية الخالدة للفنان محمد مرشد ناجي. لا مبنى، ولا مستلزمات تعليمية، بل مكان "أكل الدهر منه وشرب" كما تقول التربوية مسيك التي تدير منذ 10 سنوات المدرسة، كمن يرقص على رؤوس الثعابين! ولئن كانت "المدرسة" هي مجرد تعبير مجازي عن فصول في العراء، و"ديمة" يطلق عليها الإدارة، فإن حديث "الثعابين" أبعد ما يكون عن المجاز، بل هو الواقع عينه.

فما إن وصلت للتو إلى "المدرسة"، أحسست بالوحشة والرهبة عندما وقعت عيناي على ثعبان ضخم يتجاوز طوله مبنى الإدارة!

ولاحقاً قالت لي المعلمة "ق.ق.ج": أكثر ما يخيفنا هنا هو الثعابين، كم هي مخيفة؟ طوال العام الدراسي وهي تهاجمنا، وحتى أيام المطر نجدها وقد سبقتنا إلى "الديم" والأماكن المغطاة".

هذه المعلمة الصامدة تدرس طلاب الصف السادس في غرفة لا يتجاوز طولها 4 أمتار، وفي الغرفة ينحشر نحو 90 طالباً وطالبة لتلقي حقهم التعليمي.

"هذا وضع لا يُحتمل"، قالت المعلمة، وأضافت: نناشد المسؤولين في الوزارة والمجلس المحلي المسارعة إلى إنهاء هذا الـ"الوضع الذي لا يحتمل".

وخلال جولة على "الأنقاض التعليمية" رفقة المديرة مسيك، سألتها، لغرض كسر الانقباض الذي يسيطر علينا: "من دعمكم في بناء مبنى الإدارة المدرسية؟".

كان السؤال المحايد والمخادع في ألفاظه كفيلاً بإجبار التربوية الصابرة على الضحك. وبعد الضحك أوضحت قائلة: "هذا المبنى (الديمة) هو من إبداعاتي، لقد بنيتها ذاتياً، ومعلمات المدرسة قمن بمساعدتي على جلب الأحجار". وتابعت: الدعم الذي ننتظره من سنوات نطمح أن يكون لإنشاء مبنى مدرسي متكامل في الجوار. هناك صفان دراسيان من الطلاب الصغار يتلقون تعليمهم في العراء، وتحت أشجار السدر والسمر، وفي ظروف قاسية، خصوصاً في فصل الصيف، وفي مواسم الرياح والأمطار.

عادت المديرة مجدداً للحديث عن مبنى الإدارة! وقالت: "هذه الديمة لا ندخلها إلا وقت الأمطار، لكنها لا تتسع لنا".

كان الجرس الحديدي مربوطاً بقطعة قماش إلى باب "الإدارة". وحين جاء الدور عليه في جولتنا المروِّعة، توجهت المديرة بالحمد للمولى عز وجل، كون الجرس الحديدي لم يسقط بعد على أحد الطلاب أو إحدى المعلمات.

تحلم المديرة بأن يتحقق مشروع بناء مدرسة متكاملة تخلّص أطفال المنطقة من لعنة المحتل البريطاني، ومن خطر لدغات الثعابين. لكن المشروع المنتظر أصابته هو الآخر لعنة الفساد. فقد ظهر من ينازع الطلاب على ملكية المكان، وحسب صالح سعد عضو المجلس المحلي، فإن الهيئة الإدارية للمجلس المحلي والأهالي لجأوا إلى القضاء للفصل في النزاع قبل عدة سنوات، ورغم صدور أحكام لصالح الأهالي والهيئة الإدارية، فإن المحكمة العليا أعادت ملف القضية مجدداً إلى المحكمة الابتدائية. وفي العام الماضي قضت المحكمة الابتدائية لصالح مشروع المدرسة، وغرمت الطرف الآخر 50 ألفاً.

ويشعر صالح سعد عضو المجلس المحلي، بالأسف لأن القضية علقت مؤخراً في متاهات محكمة الاستئناف التي لم تبادر إلى الفصل في قضية منظورة أمامها تتعلق بمصالح أهالي المنطقة.

وإن أشار إلى مدرسة أخرى اسمها "الصمود" تواجه أيضاً أوضاعاً كارثية، حيث يحتشد نحو 100 طالب وطالبة في القاعة الواحدة، تمنى أن يبادر رئيس مجلس القضاء الأعلى والجهات الرقابية في القضائية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بوضع حد للتسويف الراهن في إجراءات القضية.

توزعت بين اغتصاب وخطف وزواج قاصرات وضرب

"الشقائق" يتلقى 12 شكوى باعتداءات ضد أطفال ونساء

12 شكوى عن اعتداءات عنيفة وجنسية ضد أطفال ونساء تلقاها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، عبر خط الأمان (الخط الساخن)، خلال شهر أبريل الماضي.

معظم الشكاوى تتعلق بالأطفال، والتي بلغت 9، وجاءت بقية الشكاوى متعلقة بالنساء.

وتوزعت شكاوى الأطفال بين 4 حالات زواج قاصرات وحالتي اغتصاب وحالتي خطف، فيما شكاوى النساء تمثلت جميعها بحالات ضرب.

وإلى جانب الحالات التي تلقاها المنتدى، فقد رصد "الشقائق" خلال أبريل في وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية، 8 حالات بين عنف واغتصاب وقتل تعرضت لها نساء وأطفال.

وجاءت هذه الحالات بحالتي اغتصاب لطفلين أعقبهما اعتداء حد الموت، وحالتي اغتصاب لطفل وامرأة، و4 حالات قتل لطفل و3 نساء.

القضايا التي تصل لمنتدى الشقائق يتابعها فريق المساعدة القانونية في عدد من المحافظات. وقد استطاع الفريق التابع للمنتدى استصدار حكم بالسجن لمدة عامين لاثنين من المتهمين باغتصاب امرأة في ذمار، ولتشديد العقوبة لكي تصبح أكثر ردعاً للمعتدين جنسياً على النساء، فقد استأنف محامي برنامج الحماية مع النيابة الحكم.

بعد الالتفاف على جريمة اختطافها واغتصابها بتحرير عقد زواج كزوجة لأحد المتهمين

طفلة في محافظة إب تتعرض لتهديدات بتلبيسها الجريمة وتقديمها للمحاكمة كزانية

3 أيام والطفلة "أ.غ.م" يتعرض جسدها للانتهاك ويتناوب خاطفوها على اغتصابها.

"أ.غ.م" 13–14 عاماً وفق بلاغ منظمة سياج لحماية الطفولة، تعرضت للاستدراج والاغتصاب بعد خطفها بالحيلة من قبل 3 أشخاص من مديرية حبيش إلى مديرية حزم العدين بمحافظة إب، وأنها ظلت من 21 إلى 23 مايو، محتجزة بإحدى الغرف في مديرية حزم العدين، حيث وضعها الخاطفون لتنفيذ جريمتهم.

لم يقتصر الأمر على جريمة اختطاف واغتصاب الطفلة، فبدلاً من ترك الحادثة تأخذ مجراها القانوني وإنصاف الضحية ومعاقبة الجناة، وكنوع من الالتفاف على الجريمة، قالت منظمة سياج: فقد تم تحرير عقد زواج شرعي بالطفلة من قبل أحد الشخصيات الاجتماعية في المنطقة كزوجة لأحد المتهمين، إلى جانب تعرض المجني عليها لتهديدات بالقتل وتلبيسها الجريمة وتقديمها للمحاكمة كزانية راشدة وليست طفلة ضحية.

وحسب سياج فإن أحد المتهمين ألقي القبض عليه في المنطقة التي وقعت فيها الجريمة، وأن الآخرين لا يزالان فارين من وجه العدالة.

وإزاء ما تتعرض له المجني عليها من تهديدات والالتفاف على جرم الحادثة، حذرت سياج من محاولات تمييع الجريمة، مطالبةً وزير الداخلية والنائب العام ومحافظة إب بسرعة التوجيه بإلقاء القبض على المتهمين الفارين وتقديم الجميع للمحاكمة.

كما طالبت بتأمين حياة الطفلة وإرسالها إلى ملجأ آمن، وتقديم مساندة نفسية وإعادة تأهيلها.

في حالة عدم قيام إدارة مستشفى 22 مايو باستيعاب الموقوفين عن العمل

نقابة المهن الطبية بعدن تهدد بالاعتصام

هددت النقابة العامة للمهن الطبية والصحية في محافظة عدن بدعوة جميع العاملين والعاملات في القطاع الصحي للاعتصام اليومي في ساحة مستشفى 22 مايو في حالة عدم قيام إدارة المستشفى باستيعاب الموقوفين عن العمل والمحولين والمبعدين عن مواقع مسؤولياتهم، ومن أوقفت رواتبهم.

وقالت النقابة في بيان لها إن تهديدها باللجوء للاعتصام جاء عندما لم تجدِ المحاولات المتكررة التي قامت بها مع إدارة مستشفى 22 مايو لحثها ومساعدتها لحل المشكلات التي يشكو منها العاملون في المستشفى.

وأشارت إلى أن العاملين يشكون من تعامل إدارة المستشفى معهم بقسوة من خلال الممارسات التعسفية الباطلة والمصطنعة والإجراءات الإدارية البعيدة عن الأنظمة والقوانين النافذة في البلاد، بالإضافة إلى تعرض البعض للتوقيف والبعض الآخر للتحويل.

ووصفت النقابة الممارسات والإجراءات التي تمارسها إدارة المستشفى بأنها لا تخدم العمل ولا المصلحة العامة، كما أنها تعبر وكأن المستشفى ملكية خاصة.

وكيل وزارة الداخلية الذي أعدمته محاكمة صورية

أبناء الشهيد أحمد عبدالقادر.. 40 سنة يبحثون عن العدالة

■ عدن - فؤاد مسعد

منذ ما يقارب 40 عاما وأسرة الشهيد أحمد عبدالقادر لم تذق طعم الحياة الكريمة كبقية الأسر، ولم تصرف مستحقات والدهم الذي تمت تصفيته عام 1971، ولم تستلم أسرته أي راتب شهري، ولم يرد له الاعتبار، ولم تمنح الأسرة العيش الكريم، على الرغم من أن عائل الأسرة كان يشغل وكيلا لوزارة الداخلية حينها.

هذا ما يقوله نجله وجدي الذي وجه مناشدة لرئيس الجمهورية، جاء فيها:

إن والدي تمت تصفيته جسديا في 1971، بلا أي ذنب، ولم يكتفوا (القتلة والسفاحون) بتصفيته وحرماننا من الأبوة، بل جاؤوا إلى المنزل وفتشوه وسرقوا علينا مبلغا وقدره 3600 درهم يمني خاصة بالشهيد، وسرقوا وثائقه الخاصة وأخذوا سيارته التي صودرت لرئاسة الجمهورية آنذاك.

وجدي يختتم رسالته لرئيس الجمهورية قائلا: "نلجأ إليكم بعد الله سبحانه وتعالى، وأملنا فيكم كبير بتقديم يد العون والمساعدة وتقديم الدعم اللازم لأسرة الشهيد، وتعويضنا التعويض العادل لمتلكاته الخاصة التي سلبت منا".

يقول وجدي الذي يشغل حاليا عضوية المجلس المحلي بمديرية صيرة بعدن، إن أسرتهم واجهت الكثير من المتاعب بعد تصفية والده الذي خلف 8 أطفال (5 بنات و3 أولاد)، تلقوا الرعاية بعد ذلك من عمهم شقيق والدهم الذي عوقب هو الآخر بعد أشهر قليلة على إعدام شقيقه، بمصادرة السينما الشعبية التي كان يملكها، حيث جرى تأميمها، وتحول إلى بائع تذاكر في السينما نفسها.

ويضيف في حديثه لـ"النداء" أنه في اليوم الذي أعدم والده خرجت طالبات مدرسة شمسان الإعدادية في مسيرة طلابية للتضامن مع زميلتهن (بنت المحكوم عليه) والتنديد بحكم الإعدام الصادر بحق والدها، لكن السلطة يومها أوقفت المسيرة باستخدام القنابل المسيلة للدموع، قبل أن تصل إلى المكان المحدد لها.

يتذكر بعض معارف أحمد عبدالقادر أنه كان يدعم الثوار إبان انطلاق ثورة أكتوبر، نتيجة لخبرته الإدارية وكفاءته، فقد ترقى في السلم الوظيفي حتى وصل وكيلا لوزارة الداخلية، مسؤولا عن إدارة الهجرة والجوازات.

يقول سالم عبدالله ياسين الأمين العام المساعد لمنظمة مناضلي الثورة اليمنية والدفاع عن الوحدة، إن "الأوضاع السابقة التي مرت على الشطر الجنوبي كانت مليئة بالأحقاد وتصفية الحسابات، وبسبب ذلك واجه المناضل أحمد عبدالقادر الإعدام رغم أعماله الطيبة مع الثورة ودعمه المالي وخبراته التي قدمها لثورة 14 أكتوبر"، بحسب رسالة موجهة لرئيس الجمهورية.

وفي رسالة موجهة من محافظ عدن لرئيس الجمهورية بتاريخ 2009/1/11، وموضوعها: "المناضل الشهيد أحمد عبدالقادر وكيل وزارة الداخلية السابق الذي أعدم في 1971 بجنوب الوطن اليمني سابقا"، أفاد المحافظ رئيس الجمهورية بأن توجيهاته السابقة بهذا الخصوص "توقفت بوزارة الداخلية لعدم وجود ملف للشهيد، علما بأن الوثائق التي بحوزتنا تؤكد مكانة الشهيد وموقعه القيادي العسكري بوزارة الداخلية".

يواصل عدنان الجفري محافظ عدن، خطابه لرئيس الجمهورية، قائلا:

ما جرى بحق هذه الأسرة من ظلم وتعسف وحرمان أجبرها على أن تلجأ إلينا وتقدمت بهذه المظلمة والتي تركزت:

أولا: إسقاط راتبه من عام 1971 وكافة مستحقاته،

ثانيا: مصادرة السيارة الخاصة بالشهيد واستعمالها لرئاسة الجمهورية آنذاك، ولدينا ما يؤكد ذلك من الوثائق.

ثالثا: لم يتم رد الاعتبار مع بقية الشهداء في جنوب الوطن سابقا.

رابعا: لم تعالج أوضاع أسرة الشهيد حتى يومنا هذا وخصوصا برفع درجاتهم الوظيفية أو الامتيازات الأخرى.

خامسا: حرمان الأسرة من الحصول على قطعة أرض أسوة بأسر الشهداء الآخرين.

الأمل كبير يا فخامة الرئيس بمعالجة هذه النقاط الخمس ومنح الامتيازات لأسرة الشهيد كونها من الأسر الأكثر استحقاقا، وكذا منحهم التعويض المناسب كبقية أسر شهداء الثورة اليمنية.

توجيهات رئيس الجمهورية الصادرة بتاريخ 11/ 2008/5، والتي قال المحافظ إنها توقفت في وزارة الداخلية، تضمنت توجيه رئيس الوزراء "للاطلاع على المذكرة المرفوعة من أسرة الشهيد والتوجيه بإنصافهم ومعاملتهم أسوة بأمثالهم"، وبدوره وجه رئيس الوزراء وزير الداخلية "للاطلاع والعمل بموجب التوجيهات"، وحين وصلت التوجيهات إلى وزير الداخلية سارع لتوجيه الوكيل للشؤون المالية والإدارية "للاطلاع ورفع مباينة عن المذكور ليتم العمل بموجب التوجيهات". ويبدو من خلال الوثائق أن التوجيهات توقفت هنا، يقول وجدي إنه تردد كثيرا على الجهات المختصة في وزارة الداخلية، لكن دون جدوى، ربما لأن المعنيين هناك لم يجدوا ملف الشهيد حسب قولهم، بينما تحتفظ الأسرة بالوثائق التي تؤكد أن والدهم كان إلى قبل إعدامه يشغل وكيلا لوزارة الداخلية مدير إدارة الهجرة والجوازات والجنسية، وهذا ما أكدته إدارة التقاعد وزارة الداخلية –فرع عدن، في رسالة وجهتها للإدارة العامة للتقاعد بصنعاء بتاريخ 1994/10/26.

لا يزال أبناء الشهيد ينتظرون الإنصاف ورد الاعتبار لوالدهم الذي تركهم مكرها وهم في السنوات الأولى من العمر، لم يكن قد تجاوز الـ34 من عمره حين اقتيد إلى السجن، وبعد 3 أشهر جرت تصفيته بعد محاكمة يقول نجله وجدي إنها صورية.

امتدت معاناة الأسرة سنين طويلة في غياب والدهم، ويتذكر وجدي أن شقيقته (نادية وأمل) لم تحصلا على منحتيهما الدراسيتين إلا بعد تعهدهما بعدم إثارة قضية والدهما في الخارج.

كبر أولاد الشهيد وبناته، وصار من بين الأطفال الصغار طبيبتان ومدرّسة ومهندس وعضو مجلس محلي، يقول وجدي إن والدتهم توفيت قهرا وكمدا وهي تحضهم على ألا يتركوا حق والدهم، لذا فهو وإخوانه يطالبون رئيس الجمهورية برد الاعتبار لوالدهم أسوة بغيره من الشهداء، ويتساءل: هل تنتظر الحكومة أن نعلن أنفسنا حراكاً كي تلتفت لمطالبنا؟ ولماذا لا تستجيب إلا لمن يقطع الطريق ويقوم بأعمال تخريبية؟

أسر غادرت عدن هروباً من حرارة الصيف

انقطاعات الكهرباء في عدن تتفاقم ومليارات المعالجة لا تكفي

■ عدن - فؤاد مسعد

اضطر خطيب جامع بخور مكسر لاختصار خطبة الجمعة الماضية تحسبا لانقطاع الكهرباء، وقال إن فترة الانقطاع لم تعد ساعة كما كان في السابق، بل صارت 4 ساعات.

وناشد في خطبة الجمعة "أصحاب الأمر" وضع الحلول لمشكلة الانقطاعات المتكررة للكهرباء في عدن، سيما في هذه الأيام التي ارتفعت فيها درجة الحرارة إلى الحد الذي لا يحتمل. وتمنى على المسؤولين عن هذه الانقطاعات أن يجربوا العيش في أماكن حارة وبدون كهرباء، واستدرك قائلا: إن الله بالمرصاد لكل من يعذب الناس، حسب قوله.

منذ حوالي 10 أيام تفاقمت مشكلة انقطاع الكهرباء في عدن ولحج بشكل متزايد، بعد أن خفت المشكلة أثناء زيارة رئيس الجمهورية لعدن قبيل الاحتفال بعيد الوحدة. ويشكو مواطنو عدن من الانطفاءات المتواصلة ليلا ونهارا في مختلف أحياء عدن، وقد اضطرت بعض الأسر للسفر إلى الأرياف لقضاء فترة العطلة الصيفية لدى الأقارب بعيدا عن حرارة الصيف التي تضاعفت بفعل انقطاع الكهرباء، كما فعل سيف علي الذي غادر مع أبنائه إلى الضالع، فيما ينتظر محمد محسن وآخرون إكمال أبنائهم الدراسة كي يتسنى لهم الخروج من حر الصيف.

مساء أمس الأول انقطعت الكهرباء حوالي ساعتين عن منطقة الشابات بخور مكسر ومناطق في الشيخ عثمان والمنصورة، لتعود قبل أن يشمل الانقطاع أحياء أخرى في خور مكسر، وتواصل الانقطاع على الأحياء المختلفة على الرغم من كثرة شكاوى المواطنين مما يخلفه هذا الانقطاع من مضاعفة حرارة الجو، خصوصا على الأطفال والمسنين والمرضى، إضافة إلى ما يتكبده ذوو الأجهزة الكهربائية من خسائر مادية جراء الانطفاءات المفاجئة للكهرباء، وهو ما جعل كثيرين منهم يشترون مولدات خاصة تفاديا لما يلحقه الانقطاع المتكرر عليهم من أضرار.

ويقول مختصون إن المرضى بالضغط والسكر يتأثرون كثيرا بارتفاع درجة حرارة الجو، وبالتالي يؤدي لمضاعفة أمراضهم، ويجعل حياتهم معرضة للخطر.

المواطن محمد فضل يتساءل إن كان الانقطاع ناتجاً عن تفجيرات في مأرب، فلماذا يتعين على عدن وحدها أن تدفع فاتورة هذا النقص؟ ويضيف لـ"النداء" أن الناس قد سئموا من تبريرات الحكومة التي لا تقدم ولا تؤخر، ويرى أن ما يقوله المسؤولون يؤكد أنهم لا يلقون أية أهمية للمشاكل الحقيقية للناس.

مواطنون أبدوا استغرابهم من إهمال الحكومة لتوفير الخدمات الضرورية لمواطنيها، وعدم وضع حل جذري لهذه المشكلة التي تتفاقم يوما بعد آخر، ويتساءل بعضهم: هل الحكومة جادة في استقبال خليجي 20 وعدن على هذا الحال؟ وهل سيكون لائقا باليمن أن تستقبل الحدث البارز بكهرباء لا تستمر سوى ساعات قليلة ثم تنقطع؟

يقول أحدهم: لو كانت الحكومة جادة في التفكير بحلول مناسبة للمشكلة لاستقطعت راتب يوم من مرتبات الموظفين لتوفير ما يلزم، والموظفون إذا تأكد لهم جدية الحكومة في ذلك سيقبلون بهذا الاستقطاع، رغم أن مرتبات الموظفين تتعرض في كثير من الأحيان لاستقطاعات غير قانونية.

ويقترح بعض المواطنين أن تؤجل بعض المشاريع التي تقوم بها الحكومة، لأن الأولوية للكهرباء وحل مشكلة الانقطاعات فيها، خصوصا في عدن وغيرها من المناطق الحارة.

وقد حاولت "النداء" الاتصال بمدير المؤسسة، إلا أن هاتفه رفض الرد أكثر من مرة، ولم تفلح جميع محاولات التواصل مع المدير الذي آثر عدم الرد على الاتصالات.

تقول إحصاءات الكهرباء بعدن إنها تغطي 90% من مناطق المحافظة التي يبلغ سكانها مليون نسمة تقريبا، ويبلغ عدد المشتركين 135.379 مشتركا.

وترجع إدارة الكهرباء سبب الانقطاعات إلى أن الطاقة المتوفرة في محطات التوليد أقل من الطاقة المطلوبة.

ويقول مدير مؤسسة الكهرباء بعدن إن الانقطاعات التي تحصل هذه الأيام ليس لها علاقة بالشبكة واستيعاب الشبكة، ولكن لظرف آخر هو أكبر من قدرة منطقة كهرباء عدن، مشيرا في تصريح نقلته وكالة "سبأ"، إلى أنها مشاكل التوليد، وارتباطها بالمنظومة في جميع المحافظات.

ويضيف: "مهما كانت الاستعدادات في مجال الشبكة دون أن يرافقها توسّع في مجال التوليد، لن تؤتي ثمارها، ولن يحس بها المواطن".

ويشير إلى أنه تُجرى حاليا إعادة تأهيل أكبر قدر من المولدات وإعادتها إلى الشبكة، كما تجري الترتيبات لإضافة 20 ميجاوات في خور مكسر بنظام التأجير، متمنيا أن تساعد في تخفيف العجز بين العرض والطلب، وهذه كان يفترض الانتهاء منها الشهر الفائت، لكن دون أن يلمس المواطنون أثرا إيجابيا لها.

يتحدث جلال ناشر مدير فرع مؤسسة الكهرباء بعدن عن استعدادات المؤسسة لصيف هذا العام بتنفيذ عدد من المشاريع الكهربائية في النصف الأول من العام الماضي، والربع الأول من العام الحالي، مثل: مشاريع الضغط العالي والمنخفض في المحافظة، حيث قُدّرت كُلفة مشاريع الصيف بمليار و929 مليونا و792 ألفا و885 ريالا.

وبحسب وكالة "سبأ" التي نقلت تصريحاته قبل 3 أسابيع، فإن هذه التكلفة تُعد الأولى في تاريخ المؤسسة خلال السنوات الثماني الماضية، وبهذا القدر من الإنجاز المادي والمالي.

وأضاف ناشر أنه تم التركيز على ربط المديريات بدرجة أساسية، وتأمين الربط الكهربائي، والانتهاء أيضا من تنفيذ مشروع الحسوة –المنصورة، مفيداً بأنه بدأ استبدال الشبكات القديمة نظام 6.6 كيلو فولت، إلى شبكة حديثة بنظام 11 كيلو فولت، وكذلك الأعمال الأخرى في مديريتي المنصورة ودار سعد، حيث تم إنشاء محطة تحويلية جديدة بقدرة 30 ميجاوات، ويتوقع الانتهاء منها خلال هذا الشهر، فضلاً عن الأعمال الأخرى في مديريات الشيخ عثمان وخور مكسر التي تعاني من اختناقات في الخطوط الرئيسية".

وقبل أكثر من شهر، أعلنت المؤسسة العامة للكهرباء بعدن إعدادها عددا من المعالجات السريعة التي قالت إنها ضرورية لمجابهة فصل الصيف لهذا العام، من خلال جملة من المشروعات المتعلقة بمجال توليد الطاقة الكهربائية وتحسين الشبكة الكهربائية في مختلف مديريات المحافظة بهدف تخفيف الانقطاعات.

وبحسب تقرير صادر عن المؤسسة فإن الإعدادات تتضمن إصلاح مولدين بقدرة 18 ميجاوات في محطة المنصورة "الجديدة"، والشروع في إجراءات توريد غلاية جديدة لمولد الكهرباء في منطقة الحسوة الذي يعمل بقوة "60".

وأوضح التقرير أنه تم اعتماد مليار ريال ضمن مشاريع البرنامج الاستثماري للكهرباء بالمحافظة لمعالجة مشاكل تأهيل الشبكة الكهربائية، وكذا اعتماد مبلغ مليار و100 مليون ريال لتصريف الطاقة ضمن برنامج الوزارة لهذا العام.

ومع كل ما تعلنه مؤسسة الكهرباء ومسؤولوها من مشاريع وإعدادات لمواجهة المشكلة، فإن الانقطاعات لا تزال تؤرق المواطنين في عدن، وغدا الهروب من المنازل إلى الشوارع والسطوح هو الإجراء المتبع لدى غالبية المواطنين في كل انقطاع، سيما هذه الفترة حين امتدت فترات الانقطاع وصارت تقتطع معظم أوقات العمل والنوم.

يذكر أن عدن كانت احتضنت مطلع صيف العام الماضي لقاء موسعا برئاسة وزير الكهرباء المهندس عوض السقطري، لمناقشة الاستعدادات الجارية في مجال الكهرباء لمواجهة متطلبات الصيف، ووقف أمام المشاريع الإستراتيجية التي قال المجتمعون إنه سيتم تنفيذها خلال الفترات القادمة، والفترة القادمة حسب توضيح الوزير لا تتجاوز أشهراً قليلة سيتم خلالها تنفيذ تلك المشاريع التي تأتي في سياق البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

ولكن ذلك لم يحد من تداعيات انقطاع الكهرباء المصاحب لارتفاع درجة الحرارة العام الماضي، مما أدى لوفاة عدد من المواطنين بسبب الاختناقات الناجمة عن ارتفاع درجة الحرارة.

والآن تفاقمت المشكلة بينما الحلول الجذرية التي من شأنها تأمين حاجة المواطنين من الكهرباء لا تزال في حكم المؤجلة إلى إشعار آخر، وربما أن برنامج الرئيس الانتخابي لا يسمح أن يعيش رعايا الرئيس الصالح في عدن وبقية المناطق الأشد حرارة، بين سندان الحرارة المرتفعة ومطرقة الانقطاعات المتواصلة.

• اثر الاعتداء على الارض

• الأسرة الضحية

أسرة في العدين تتعرض لاعتداء نافذين

■ إب - إبراهيم البعداني:

المواطن محمد عبده علي النشار (32 عاما) من مواطني مديرية غصن الزيتون (كما يحلو للبعض تسمية العدين لسلمية أهلها) نموذج طري وساخن لضحايا الانفلات في العدين، وتسيد القهر والظلم فيها وحكم العصابات.

منذ سنوات والرجل يخوض غمار معركة غير متكافئة، هو فيها وفقا لروايات محلية الطرف البريء والضحية، تعرض فيها لأصناف من التنكيل، كونه ينتمي إلى طبقة "الرعية" وخصومه إلى طبقة "الإقطاعيين" وفقاً للتقسيم البائد، ليس لشيء سوى أنه يرفض أن يكون طعماً سهلاً لأكلة السحت ومصاصي عرق وكدح الآخرين.

اثنين الأسبوع قبل الماضي، تعرضت أسرته: الأطفال والنساء ووالده الطاعن بالسن، لاعتداء من قبل عصابة مسلحة أطلقت الرصاص على منزله، واعتدت على أرضه بالخراب واقتلاع الزرع، وروعت الأطفال والنساء وأفزعت الآمنين، ثم لاذت بالفرار، تاركة وراءها بصماتها التي تدل عليها وقرائن وأدلة إثبات تدينها وتوجب تقديمها لمحاكمة عادلة وعاجلة حسب مصادر مطلعة والأسرة الضحية التي قالت إن غرماءها معروفون، ووجهت أصابع الاتهام إلى من قالت إنه غريمها الأول (ف.م.ح.ع.ع) وعضو المجلس المحلي عن دائرتها الانتخابية المحلية.

ولأن الرجل كان غائباً حينها عن منزله نظراً لتواجده في السعودية، تطوع أحد فاعلي الخير لإبلاغ إدارة أمن المديرية القريب مقرها من مسرح الجريمة بحوالي 500 متر، بوقائع الجريمة عقب حدوثها مباشرة، التي باشرت بالخروج إلى مكان الحادث وثبتت الوقائع الجنائية في محضر المعاينة ومحاضر جمع الاستدلالات، وأخذت أقوال المجني عليهم ثم تكاليف الخروج منهم لتتوقف الإجراءات عند هذا الحد دون طلب من وجهت لهم الاتهامات والتحقيق معهم أو الاستماع إلى الشهود، وكأن ذلك ليس من مهام رجال الأمن. وعلاوة على ذلك ذهبت إدارة الأمن تبحث بهمة عالية في وجع الضحايا وفزعهم المدرار عن تفويض لها وتقدم نفسها كحاكم قبلي لحل ما تسميه أصل المشكلة.

ووفقا لمعلومات مؤكدة فإن المتهمين قاموا بتنفيذ جرائمهم في الوقت الذي لديهم قضية منظورة أمام إدارة الأمن مع النشار الذي انتدب له وكيلاً للإنابة عنه في متابعة القضية على خلفية شجار على أرض سبق للنشار أن اشتراها عام 2002 عن طريق صهره الذي أرجع له ما اشتراه من أحد ورثة الشيخ حسين عبدالله عبدالرب، في موضع أحوال سلطان قرية العامرة بمساحة قدرها 110 قصبات، إلا أن ابن أخ البائعة ويدعى (ف.م.ح.ع.ع) قام بالتجني على النشار بمنعه من التصرف بأرضه المشتراة بحسب الوثائق الشرعية، بحجة أن هناك زيادة على وثيقة الشراء بغرض ابتزازه، كما سبق له من قبل بنفس الأسلوب. واضطر النشار لمراضاته هو وأعوانه تجنباً للمشاكل وتعب الشريعة، إلا أن الحفيد عاد مؤخرا بشهية أوسع مما كان عليه، وبنفس الموال، وبمعية عصابة من (فاعلي الشر) بالمنطقة، ليلجأ النشار على إثر ذلك إلى إدارة الأمن لحمايته، وهو ما لم يقع حتى الآن، بل على العكس تطور الأذى والعدوان العمدي به إلى أن وصل حد الاعتداء على أسرته وأرضه في غيابه بقصد إرباكه وتهديده كما تقول أسرته بقتل أحد أبنائه إن لم يخضع لمشائخه ومشيئتهم.

الأسرة في شكواها التي بعثت بها إلى الصحيفة، ناشدت النائب العام ووزير الداخلية حمايتها وإنصافها وفقا للقانون، محملة كافة أجهزة الدولة مسؤولية ما وقع لها وما قد يقع.

• والد النشار الطاعن بالسن

السطو على أرض مشروع "درة المكلا" التابع للمستثمر بقشان وآخرين والرئيس يوجه بتعويض المعتدين على الأرض

هكذا هو حال الاستثمار في محافظة حضرموت وغيرها من المحافظات، فعلى المستثمر أن يخضع للمتنفذين؛ إما بصرف الأموال الطائلة أو الدخول كشريك حماية من أجل إنجاح الاستثمار في هذا البلد. نحن أمام قضية في غاية الحساسية، فرغم ما تتشدق به الحكومة اليمنية من تسهيلات وامتيازات خاصة تقدم للمستثمرين حسب قانون الاستثمار، لكن القوانين في بلدنا هي حبر على ورق فقط، وهذا مثال من عدة أمثلة حيث تقدم المهندس عبدالله بقشان وشركاؤه بمشروع "درة المكلا السكني" إلى السلطة المحلية بالمحافظة منذ عام 2002، على أمل أن يحظى ببعض الامتيازات والتسهيلات على حسب ما نقرأ ونسمع عن قانون الاستثمار في اليمن، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل. وحباً في وطنهم قاموا بشراء أرض المشروع من حر مالهم، ولم يحصلوا على الامتيازات والتسهيلات التي وعدتهم بها الحكومة، فبتاريخ 2002/5/18 اشترى الشركاء في المجموعة اليمنية للتنمية المحدودة، وهم: عبدالله أحمد بقشان، محمد حسين العمودي، عيسى محمد عوض بن لادن، علوي محمد عوض باروم، أحمد عثمان آل بوبكر العمودي، محمد ناصر محمد حبتور، وسالم عمر غييث، الأرض المملوكة للأخ أحمد بامفلح الواقعة بمنطقة الريان بمدينة المكلا –حضرموت، والتي تبلغ مساحتها 390 هكتاراً (ما يعادل 3 ملايين و900 متر مربع) بمبلغ وقدره 225.000.000 ريال يمني، بموجب عقد بيع رقم 276 لعام 1423هـ بتاريخ 2002/5/20، مسجل في محكمة المكلا الابتدائية، والذي أوضح أن الأخ محمد أحمد بامفلح اشترى الأرض المذكورة من ورثة المتوفى محمد أحمد بن شابط بموجب عقد بيع رقم 261 لعام 1423هـ بتاريخ 2001/5/27، والمسجل لدى محكمة المكلا الابتدائية بمحافظة حضرموت بحسب الوثائق والمستندات، وهي: 1. وثيقة الملك الأصل المحررة في شهر محرم 1332هـ المسجلة لدى محكمة المكلا الابتدائية برقم 7246 بتاريخ 1990/10/21. 2. الوثيقة الشرعية المسجلة لدى محكمة المكلا الابتدائية برقم 599 بتاريخ 1993/6/20 (الوثيقتان مقيدتان لدى مصلحة المساحة والسجل العقاري فرع محافظة حضرموت برقم 263 بتاريخ 1996/7/15). 3. صك التوكيل الشرعي من المشترين (الموكلين) لوكلائهم محمد ناصر محمد حبتور، ومحمد أحمد سالم بامفلح، بموجب وكالة شرعية صادرة من القنصلية العامة للجمهورية اليمنية بجدة المرجع (1749/843/7/16) بتفويضهم بإبرام عقد الشراء والتوقيع عليه نيابة عنهم.

يذكر أنه سبق للملاك الشرعيين (ورثة المتوفى محمد أحمد بن شابط) أن دخلوا في نزاع على الأرض المذكورة مع كل من: مكتب الإسكان بمحافظة حضرموت، الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة حضرموت، مكتب الزراعة والري بمحافظة حضرموت، مصلحة أراضي وعقارات الدولة، وزارة الشؤون القانونية بديوان محافظة حضرموت، وإدارة مأمور مديرية المكلا. وقد صدرت أحكام قضائية باتة تثبت ملكية الأرض لورثة المتوفى محمد أحمد بن شابط على النحو التالي: 1. الحكم الابتدائي رقم 362 لعام 1991، صادر من محكمة المكلا الابتدائية، 2. حكم محكمة الاستئناف رقم 45 لعام 1993، صادر من محكمة استئناف حضرموت، 3. حكم المحكمة العليا للجمهورية اليمنية رقم 103، صادر بتاريخ 1993/11/11، 4. حكم المحكمة العليا للجمهورية اليمنية رقم 581، الصادر بتاريخ 12/1/ 1999، 5. حكم محكمة استئناف حضرموت رقم 196، الصادر بتاريخ 2002/1/26، 6. حكم المحكمة العليا رقم 328، الصادر بتاريخ 2003/8/20، 7. القرار التنفيذي الصادر في 1993/11/31، 8. القرار التنفيذي للحكم رقم 328، الصادر بتاريخ 2003/8/20، برقم 1 لعام 1425هـ، بتاريخ 2004/2/29.

وقد بدأوا بالعمل في المشروع، وتم توظيف عدد كبير من أبناء مدينة المكلا العاطلين عن العمل، وجرى العمل بوتيرة عالية من أجل إنجاز المشروع السكني الذي سيعود بالفائدة على أبناء حضرموت خاصة واليمن عامة، إلا أنهم فوجئوا في فبراير 2009، بقيام كل من: كهلان مجاهد أبو شوارب محافظ عمران، والتاجر معصار سلاب، والتاجر محمد العمراني، بالاعتداء على جزء رئيسي ومهم من الأرض المملوكة للمستثمرين وإقامة سور عليها. تم تقديم شكوى للسلطة المحلية بالمحافظة، ممثلة بالمحافظ سالم أحمد الخنبشي، وذلك بتاريخ 2009/5/5، من أجل وقف الاعتداء والبناء على أرض المستثمرين، ووقف عرقلة المشروع، ولكن اتضح أن توجيهات السلطة المحلية والأمنية بحضرموت وتعليمات القضاء غير منفذة، واستمر المعتدون في العمل على الأرض وبناء السور واعتبار الأرض مخزناً يتم فيه وضع الأحجار والحديد المستخدم الذي يجلبه المعتدون إلى الموقع.

كما أصدر رئيس محكمة الاستئناف بحضرموت هاشم عبدالاله الجفري مذكرة إلى المحافظ برقم (72/ 8/ ش ق1430هـ) بتاريخ 2009/5/20، ومدير الأمن برقم (73/ 8/ ش ق1430هـ) بإصدار توجيهات بإيقاف البناء وأي استحداث على الأرض المذكورة، وضبط المعتدين، وذلك تنفيذاً للأحكام القضائية الواجب تنفيذها.

كما تم رفع الموضوع إلى فخامة رئيس الجمهورية الذي أصدر توجيهات إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، ومحافظ حضرموت، ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني برقم 4549، وتاريخ 2009/7/15، بتمكين وتسليم مجموعة عبدالله بقشان الأرض، وتعويض كهلان مجاهد أبو شوارب محافظ عمران، بأرض أخرى من أملاك الدولة بمدينة المكلا، على اعتبار أن الأرض صُرفت له بتوجيهات عليا، ويبدو كهلان رافضاً لمبدأ التعويض متمسكاً بالأرض ذاتها لحاجة يرمي إليها.

كما رفع أعضاء مجلس النواب عن محافظة حضرموت، مذكرة إلى الأخ يحيى علي الراعي، رئيس مجلس النواب، بناء على الشكوى المقدمة لهم من المجموعة اليمنية للتنمية المحدودة، من أجل تمكين المستثمر عبدالله بقشان ومجموعته من أرضهم لإقامة مشروعهم الاستثماري "درة المكلا"، وذلك بتاريخ 2009/7/11، مطالبين بتحويل الملف إلى اللجان المختصة بالمجلس لإحقاق الحق لأهله واستمرار المشروع وامتصاص البطالة.

إلا أن كل هذه الإجراءات القانونية والمخاطبات والتوجيهات لم تلقَ آذاناً صاغية لتنفيذها، إذ لازال المتنفذون يمنعون تنفيذ أحكام القضاء وكافة التوجيهات، لا لشيء إلا من أجل عرقلة أي مشاريع استثمارية في محافظة حضرموت، حيث لازال الاعتداء على أرض "درة المكلا" مستمراً إلى اللحظة، وعلى المستثمرين عبدالله بقشان وشركائه الابتهال إلى الله ليرفع عنهم هذه الغمة، أو مساومة الذين اعتدوا على أرضهم، أو بيع المشروع بكامله بثمن بخس.

هذه عينة من أجل جلب الاستثمار والمستثمرين إلى اليمن وفق قانون الاستثمار في اليمن.

باكازم تاريخ يراد له التشويه

محمد صداعي علي

دفعني إلى كتابة هذه الرسالة أو المقال الموجه إلى رجال باكازم الشرفاء والأوفياء الشيوخ منهم أو المناضلين أو القبائل أو المثقفين أو الأدباء، وإلى باكازم في كل مكان، في مناطقهم أو خارج مناطقهم، كل ما يقال حول باكازم من قبل الكثيرين، وتوجيه الاتهامات لباكازم بألفاظ ومفردات ومصطلحات كلها تسيء إلى هؤلاء الرجال الشرفاء، فلباكازم تاريخ وطني مشرف تاريخ لا تملكه أية قبيلة أو أية منطقة في اليمن سواء في الشمال أو في الجنوب، فلماذا هذا التاريخ يراد له أن يشوه بسبب تصرفات من لا يعون أن تصرفاتهم هذه تشوه تاريخ منطقتهم وتشوه تاريخ باكازم؟ وهل كان في يوم من الأيام الشيخ الهندي الشمعي عضو المجلس الأعلى للاتحاد في دولة اتحاد الجنوب العربي قاطع طريق أو لصاً؟ كلا وألف كلا. وهل كان المناضل الوطني الكبير والقائد العسكري البارز الشهيد مهدي عشيش، رحمة الله عليه ورضوانه، أيضاً قاطع طريق أو لصاً؟ ومن يمتلك تاريخاً مثله؟ وهل كان القائد العسكري الجسور والشجاع اللواء حسين الجرادي قاطع طريق أو لصاً؟ كلا وألف كلا. وهل كان المناضل الوطني الكبير الوالد الجليل والشيخ الفاضل عقيل بن لطهف قاطع طريق أو لصاً؟ كلا وألف كلا. وهل كان المناضل الوطني الكبير الشيخ الجليل عبدالله بابا صاحب التاريخ العظيم، والذي لا يمتلك أي إنسان تاريخاً مثله، قاطع طريق أو لصاً؟ كلا. وهل كان الأخ العزيز المناضل الوطني الكبير العميد ركن علي عمر كازمي قاطع طريق أو لصاً؟ كلا وألف كلا. وهل كان المناضل الوطني الكبير الشهيد ناصر مقبل قاطع طريق أو لصاً؟ أو المناضل الوطني الكبير الشهيد صالح محمد السجر، أو المناضل الوطني الكبير الشهيد أبو بكر عبدالمجيد، رحمة الله عليهم ورضوانه، وغيرهم من رجال باكازم لا يستطيع الإنسان أن يحصي عددهم، فباكازم تاريخ مشرف ومشرق تسيء إليه بعض التصرفات التي يقوم بها هذا أو ذاك، وتوصل بالنتيجة إلى تشويهه، وهذا ما يراد لهذا التاريخ.

كما أن سكوت رجال باكازم جميعاً وعدم وقوفهم واحداً في مواجهة هذه التصرفات، يجعل الناس الآخرين يعتقدون أن هذا السكوت وعدم مواجهته يعني في ما يعنيه موافقة أبناء باكازم على هذه التصرفات المشينة، فماذا سيحقق أبناء باكازم بخطف سيارة قاض من الحواشب مع مبلغ مالي مع تلفونه السيار مع ختم المحكمة، وهو الوحيد من أبناء الحواشب عنده هذا الوضع؟ وماذا سيفيد أبناء باكازم عندما تخطف سيارة قاض من حضرموت أو سيارة أو قتل أي مواطن عابر في أرض باكازم أرض الشرفاء والأوفياء والذين لا يقبل أي منا تشويه تاريخهم بهذه الأعمال السيئة والمزعجة؟

فباكازم مثلها مثل كثير من المناطق تعاني من مشاكل ومن مظالم ومن إهمال، وهذه مسؤولية الدولة ومسؤولية أبناء باكازم من خلال التحرك سوياً لمقابلة القيادة السياسية وطرح كل الهموم والمشاكل والمظالم. أما أن يقوم البعض بممارسات وأعمال تقطع ونهب جعلت الصورة مشوهة لدى كل أبناء اليمن، وبنهب سيارة قاضٍ من الحواشب لا يمكن أن تحل قضية لباكازم.

وهنا نطالب رجال باكازم بأن يقفوا وقفة رجل واحد لمواجهة كل أعمال التقطع والنهب والتشويه لهذا التاريخ العظيم، والذي تستدعي الضرورة من رجال باكازم وكل من يكن لهم كل احترام وتقدير، أن يقف معهم وقفة رجل واحد، لنجعل تاريخ باكازم ناصع البياض ومتميزاً عن سائر المناطق والقبائل، فرجال باكازم المشهور والكندي وعلي سعيد والنقيب وأولاد سلامة والخبة وبن صعادة وعوض الزين وبن شلال والحامد وبن قفاز وصالح حسين وسعيد مهدي وچرفوش وغيرهم رجال دولة، ولم يكونوا قطاع طرق ولا لصوصاً. فدعوة نوجهها لكم يا رجال باكازم؛ أوقفوا هذا التشويه المتعمد لتاريخكم. رب فاشهد أني قد بلغت، والله من وراء القصد.

توضيح

جاء في صحيفة "النداء" العدد 235 ص13، الصادر في 3 مايو 2010، بقلم الكاتب الكبير عبدالباري طاهر، مقال بعنوان "اليمن المنكوبة والمنهوبة"، وذكر اسمي فيه. وحول ذلك يرجى نشر التوضيح الآتي:

– يصحح الاسم: الدكتور عبدالله أحمد نعمان بدلاً من الدكتور عبدالله أحمد لقمان.

– المرجع المذكور في هذا العدد هو كتاب قمت بتأليفه وإصداره في عام 1989، بعنوان "قضايا ومشكلات التنمية الزراعية (الحيازات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية)".

بينما جاء في المقال أنها رسالة الدكتوراه التي حصلت عليها في المجر عام 1978، ذلك أن عنوان رسالة الدكتوراه هو "التعاونيات الزراعية في جنوب اليمن".

إن حرصي لنشر هذا التوضيح لإزالة الالتباس الذي تكرر كثيراً في صحف ومجلات أخرى، والذي جرى الخلط فيه بين الكتاب المنشور ورسالة الدكتوراه التي هي موجودة حتى الآن باللغة المجرية فقط.

د. عبدالله أحمد نعمان
سكرتير ثاني منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة تعز

● معاذ خلال مأدبة غداء أقامها الحزب الاشتراكي ظهر أمس

الفتى معاذ كتحدٍّ يواجه سماحة الرئيس

سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

في مأدبة الغداء التي أقامها ياسين سعيد نعمان أمين عام الاشتراكي أمس، احتفاءً بالمفرج عنهم من معتقلي الحراك، كان "معاذ" أصغر المدعوين.

لاح مبتهجاً إذ صافحته. وقد مازحته قائلاً: يبدو أنك ستفوقني طولاً عما قريب.

عرفته قبل 5 سنوات بالتمام. حين جاء إلى مكتبي، رفقة وعد، شقيقه الذي يكبره بـ3 أعوام، يحملان وجعاً عمره 10 سنين ورسالة إليَّ من والدهما السجين.

مذّاك ترددا مراراً على مكتبي وشاهدتهما يكبران ويخبران الطرق المؤدية إلى السجن المركزي وإلى مكتب النائب العام ومقار الصحف والمنظمات الحقوقية.

في الموسم الدراسي الأخير اضطر وعد إلى مغادرة صنعاء إلى لحج لمواصلة تعليمه الثانوي، وقد تقدم معاذ منفرداً لمتابعة بعض شؤون الأسرة الصغيرة، فضلاً على تحمل مشاق الزيارة اليومية لوالده في السجن.

قبل 15 عاماً اعتُقل بجاش الأغبري بتهمة تشكيل عصابة مسلحة لغرض قلب نظام الحكم، والتخطيط لأعمال تخريبية ضد المنشآت العامة في محافظة المهرة. كان معاذ ساعتها جنيناً في رحم والدته. وبعد 10 سنوات، أي في 2005 تقريباً، طلع رفقة "وعد" إلى صنعاء، وقد كان أول مكان يزوره في عاصمة الوحدة هو السجن المركزي، وهناك شاهد للمرة الأولى أباه واقفاً وراء ستار حديدي.

والمغزى هنا، أن وجع معاذ، في مسطرة الزمن، أطول من عمره.

لاح لي باسماً ظهر أمس لحظة وقعت عيناي عليه. وعلى مائدة الغداء، كان يجلس إلى يساري.

وقد انشغلت عنه بأحاديث سريعة مع الرجل الضاج بالحياة والحيوية والحب الدكتور حسين العاقل، علاوة على انشغالنا جميعاً بأطباق الغداء!

وعندما سنحت لي فرصة للالتفات إليه أدركت وراء تقاسيم وجهه الهادئة ومسحة الكبرياء التي ورثها من أبيه، وجعاً هائلاً يحاول إخفاءه. ولاحظت أنه لم يأكل إلا القليل، وحين ألححت عليه كي يأكل المزيد، لم يستطع مجاملتي، فقد كانت غصة كبيرة تملأ حلقه، وكان قلبه ينتحب.

الأرجح أنه استدعى ساعة الغداء عمراً من الحرمان، هو الذي لم يقاسم والده الغداء قط.

لم تغادرني ملامحه منذ ودعته فور الانتهاء من الغداء، فقد كان عليه أن يسارع إلى السجن المركزي للحاق بموعده اليومي، وكان عليَّ أن أغادر إلى مكتبي للعمل.

يمثّل "معاذ" تحدياً حقيقياً لمقولات الإعلام الرسمي عن تسامح الرئيس علي عبدالله صالح ورحابة صدره، ودحضاً فورياً لروايات الجلساء والخلصاء في دار الرئاسة عن العفو الذي يفيض من قلب الرئيس.

الثابت أن الرئيس لم يستجب لمناشدات عديدة بإطلاق سراح بجاش الأغبري، وأبرزها تلك التي أطلقها عميد الأسرى العرب في سجون إسرائيل سمير القنطار في ديسمبر 2008.

ومعلوم أن القنطار، فور سماعه بمحنة بجاش الأغبري، الفدائي اليمني الذي قاتل، مثله، في صفوف المقاومة الفلسطينية في لبنان، وتعرض عام 1982 لإصابة خطيرة خلال إحدى العمليات الفدائية ضد وحدات إسرائيلية، تحمس عندما التقيناه، عبدالكريم الخيواني وفكري قاسم وأنا، لتوجيه نداء إلى فخامة الرئيس اليمني، يأمل فيه إطلاق سراح بجاش إكراماً لفلسطين ولبنان وللمقاومة.

لكن الرئيس لم يكترث لهذا النداء الفريد، مفضلاً الاحتفاظ بأسيره الأثير عامين إضافيين.

والآن، فإن الرئيس أطلق عفواً عن جميع المعتقلين على ذمة حرب صعدة والحراك الجنوبي. وبصرف النظر عن أية ملاحظات أو انتقادات للقرار الرئاسي، فإن حزمة أسئلة تفرض نفسها في مقام العفو هذا: لماذا يُستثنى بجاش الأغبري وهو الوحيد، من ناحية قانونية صرفة، من يحق للرئيس، وفق الدستور والقانون، استخدام سلطته الدستورية بالعفو عنه؟

ما الذي يكبح ملَكَة العفو لدى الرئيس في حالة بجاش الذي انخرط في عمل ضد الدولة في لحظة ملتبسة عقب حرب 1994، في وقت تفيض هذه الملَكَة بخيرها على خليط من الخاطفين والمخربين والمحاربين في غير بقعة من الأرض اليمنية؟

وإذا كانت العقدة في حالة بجاش الأغبري شخصية، متصلة كما يُقال بضغينة شخصية ضد بجاش تستبد بروح العميد علي محسن الأحمر، أحد أهم معاوني الرئيس، فكيف لنا أن نصدق مقال العفو والتسامح والتصالح في قضايا تقع في صميم الشأن الوطني، بينما يقبع مواطن يمني في السجن للعام الـ16 جراء محض ضغينة شخصية؟

● الفدائي بجاش الاغبري خلال تلقيه العلاج في مستشفى سويدي عام 1982

● معاذ ووعد أثناء زيارة لمكتب "النداء" عام 2006

تجليات المتاح*

بقلم:
د. ياسين سعيد نعمان

إذا أرادت المصالح الخاصة أن تكون أكبر من هذا المشروع فهي التي تتحمل بمفردها ما يصيب هذه الدولة من انتكاسة. هذا هو المتاح اليوم أمام اليمنيين.

حرصت وأنا أفسر هذا العنوان أن يكون حديثا مرتبطا بتجليات الوحدة، بمعنى أن تلك التحديات التي نعيشها اليوم هي امتداد لمظاهر وتجليات عاشتها الوحدة في فترة مبكرة، ولذلك حرصت أن أتحدث في هذا الموضوع في ثلاث مراحل على طريقة "وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين"، فواقع الوحدة اليوم لا يمكن تقييمه باعتباره أمرا مطاعا أو بالنظر لصلته أو قطيعته مع التاريخ، ولكن ونحن نتحدث اليوم ونستعرض ولو بإيجاز هذا المتاح كيف تحول هذا المشروع بالأمس من مشروع عاطفي إلى مشروع سياسي، وهل سار بشكل طبيعي بدون تحديات وصعوبات وتضحيات هذه المراحل الثلاث حتى عام 67، وحتى لا نذهب بعيدا بشكل موغل في التاريخ، وسنبدأ بفترات المعايشة التي عاشها جيلنا في الخمسينيات والستينيات، وما هي التحديات والتحركات وكيف واجه هذا المشروع في هذه الفترة من 62 إلى 67م ولثورة سبتمبر وأكتوبر.

في هذه المرحلة نستطيع أن نقول إنه لم يكن قد تبلور مشروع الوحدة على الأقل سياسيا، وكان اليمن بشماله وجنوبه غارقا في همومه تحت حكم الأئمة وتحت الاحتلال في عدن وتجزأت أكثر مناطق الجنوب إلى 23 سلطنة ومشيخة ومستعمرة والتي كانت تسمى محميات في تلك الفترة. ونستطيع أن نتحدث عن الدور الذي لعبته عدن في بلورة مشروع الوحدة من الناحية السياسية والثقافية المحلية التي كانت ترد إلى عدن مع القادمين من مختلف مناطق الجنوب أو بعض مناطق الشمال سواء البعيدة أو القريبة، كلها تأتي إلى عدن، وكان هذا الملتقى الذي تتلاقح فيه الثقافات المحلية التي كانت تنتج، وفي هذه الورشة التي بدأت بصورة مقدمات سياسية واقتصادية ونقابية وثقافية وفكرية تصنع هذا المشروع الوحدوي في إطاره السياسي. صحيح أن الناس كانوا يتحدثون بانتماء بهذا القدر أو ذلك، وكانت تتشكل على الصعيد الآخر فجوات هائلة كبيرة، وكان الآتي من مناطق الشمال يطلق عليه يمني ومن مناطق الجنوب الداخلية يطلق عليه بدوي، هذه التقسيمات التي عكستها الثقافات المحلية التي كان لعدن بحكم الإرث الثقافي والاقتصادي والعمالي إنتاج هذا الوضع الجديد الذي نشأ وأنتج المشروع الوحدوي من صفته العاطفية إلى صفته السياسية.

في عدن تشكلت الجمعيات والأندية التي كان لها طابع اجتماعي وسياسي في صورتها الاجتماعية والثقافية، وإن أخذت بعض الأحيان الواجهة أو العنوان المحلي، لعبت دورا فاعلا في تلاقح الأفكار في الحوار وتقارب الثقافات المختلفة، وهنا لابد أن نتحدث عن مسألة غاية في الأهمية، وهي المتعلقة بتشكيل هوية الجنوب. وفي الشمال لم تكن هناك مشكلة في الهوية، فالوضع يمني معروف، ففي الجنوب ونحن نستعرض اليوم التاريخ نتحدث عن الوحدة كمشروع وكحاضر، لم تكن متمثلة بهذه السهولة، كان يتنازع الجنوب هويات مختلفة، وكانت تضع علامة فارقة ما بين الهوية اليمنية التي جاءت كمشروع سياسي مع الهويات المحلية (اللحجي والعدني والعوبلي والحضرمي... الخ)، كانت الهوية مرتبطة بالإطار الجغرافي والسياسي للسلطنات المختلفة والإمارات، ثم بعد ذلك بدأ الانتقال من الحديث عن الدور الذي لعبته عدن في هذا التلاقح وعن هوية الجنوب العربي يومها، وكانت أعلى قليلا من الهويات المحلية المختلفة، عادت المحاولة مع الهويات في الجنوب في إطار العمل السياسي المستمر في إنتاج هوية أكبر لهذا الجزء من البلد، وانتهى بمشروع الاتحاد الفدرالي الذي قدمه الإنجليز عام 59، وكان هذا المشروع يراد له أن يكون بديلا للهوية اليمنية للجنوب، ولكنه ووجه بقوة وبسياسة وطنية واسعة، وخرجت المظاهرات من كل أنحاء عدن وزحفت على ما يسمى آنذاك بالمجلس التشريعي في عدن، وكانت المظاهرة الطلابية وسقط شهداء وكانت المقاومة ليس لدمج الجنوب في هذه الهوية لاعتقاد الناس وإيمانهم بأن هذا التشكل السياسي كان الهدف الأساسي منه هو إحلال الهوية اليمنية للجنوب وتشكيل قطيعة سياسية وطنية مع الجزء الآخر من البلاد، وأفشل المشروع بانتصار ثورة أكتوبر واستقلال الجنوب في 67.

كان مشروع الوحدة يتبلور في الجنوب وسط النخب السياسية والثقافية في صور صراع مع مشاريع أخرى أقامها الاستعمار والسلاطين. وبينما مشروع الوحدة الذي كان يتبلور في وجدان الناس "وكان صورة فعلا للوحدة الوطنية اليمنية يعايشها الناس في عدن" برغم محاولات السلطات الاستعمارية وسياستها التفريقية بوسائل مختلفة بين ما هو شمالي وعدني وجنوبي، وكان في ثلاث فئات (عدن والآتين من المحميات في الجنوب وأبناء الشمال)، أتحدث عن مشاهد تبلور هذا المشروع داخل الوجدان الشعبي في مقاومة كل هذه المحاولات لإيجاد التواصل.

– أولا: انخراط الجماهير في النضال السياسي الوطني المقاوم للاستعمار ومشاريع التجزئة، ومنها مقاطعة الانتخابات التشريعية في عدن التي كانت تستثني أبناء الشمال من المشاركة سواء بالترشح أو التصويت، مثلا الانتخابات التشريعية 56 – 58 وما بعدها، وصدور قانون يمنع أبناء الشمال من التصويت أو الترشيح، حصلت مقاطعة واسعة لدرجة أن هذه الانتخابات أفشلت، وكانت هذه واحدة من التغيرات السياسية وليس الوجدانية فقط التي بدأت تنقل بالوعي الاجتماعي للوحدة، ونجحت هذه المقاطعة في أكثر من مناسبة بصورة عبرت عن تبلور الموقف السياسي والجماهيري الرافض للتجزئة.

– ثانيا: انخراط الجماهير في النضال السلمي المقاوم لمشروع الاتحاد الفدرالي عام 59، ولعبت النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والمهنية والمرأة في هذه الفترة دورا مهما، وأخرجت قيادات نسائية رائعة كانت همزة الوصل للعمل الاجتماعي النسوي والعمل النسوي. وكانت هذه واحدة من النقاط التاريخية الهامة في الصمود أمام المخطط "وسقوط شهداء أمام المجلس آنذاك للتعبير عن هذا الرفض".

– ثالثا: انخراط أعداد كبيرة من أبناء قبائل الضالع والصبيحة وردفان ولحج وحضرموت والمهرة وشبوة، للدفاع عن ثورة سبتمبر وتشكيل كتائب الدفاع عنها. ومن أهم المشاهد لبلورة مشروع الوحدة السياسية قيام المئات من أبناء هذه المناطق للالتحاق بالكتائب عندما كان الاستعمار يقوم بترحيل أبناء الشمال من الشوارع بسيارات فكانوا يلتحقون بها ليجدوا مواصلات لإيصالهم إلى تعز، ومنها الالتحاق بتلك الكتائب، وشكلوا كتائب لوحدهم وضرب العديد منها في نقيل "يسلح"، واستشهد أكثر من 30 من أبناء الجنوب حينها لمحاولتهم فك الحصار عن صنعاء من الناحية الجنوبية.

– رابعا: انخراط أبناء الشمال في ثورة أكتوبر في الجنوب بالعمل الفدائي على وجه الخصوص ضد الاستعمار، وكان أول شهيد فيه (عبود) من شرعب سمي يوم استشهاده (14 فبراير) يوم الشهداء.

شكلت تعز الخلفية اللوجيستية لانطلاق 14 أكتوبر. وباختصار يمكن القول إن هذه المرحلة شهدت صراعا مصيريا بين العوامل التي أنتجت شروط الوحدة وبين عوامل أخذت تدفع نحو التجزئة.

– خامسا: المشاريع التي كان يدعمها الاستعمار ومنها المشروع الفيدرالي.

– سادسا: غياب موضوع المشروع السياسي في برنامج النظام الحاكم (الأئمة)، ناهيك عن أن هذا النظام أنتج وضعا تفكيكيا على مستوى اليمن بشكل عام.

– سابعا: انشغال سلطة الحكم في صنعاء بعد الثورة بتحديات لم تمكنها من مشروع سياسي للوحدة لدرجة أن الوحدة لم تكن بالنسبة لها غير خطاب تحريضي لمواجهة بعض التحديات التي كانت تأتيها من الجنوب، وظل الخطاب يتحدث عن إلحاق الجنوب بالوطن الأم، وظل هذا الخطاب السائد في مرحلة معينة لم ينتج مشروعا سياسيا حقيقيا، واستمر خطاب السلطة في صنعاء حتى بعد ثورة سبتمبر وكان يتحدث عن إلحاق الفرع بالأصل، بالتالي أحدث ردة فعل للنخب السياسية والثقافية في الجنوب في مرحلة معينة، في حين كان يتبلور مشروع الوحدة على قاعدة التكافؤ بين شطرين، كانت هذه النخب قد جاءت بعد ثورة سبتمبر بطرح عودة الفرع للأصل، وحدث نوع من التباعد بين النخب التي كانت مرتبطة بفكر ثقافي وسياسي موحد من حركة القوميين العرب والبعث وقوى اليسار، هذه القوى التي بدأت تنتج فكرا سياسيا استطاعت في الأخير أن توازن، وبالتالي تخترق هذا التباعد الذي كان تناميا بالألقاب بين من يرى أن الجنوب هو جزء من الشمال وردة الفعل بأن الجنوب ليس له علاقة بالهوية اليمنية. وهذه المواقف بدأت تطرح هذه المشاريع السياسية لمواقف مختلفة.

– ثامنا: التجزئة الثقافية المحلية في سلطنات الجنوب، والتي كانت عقبة حقيقية أمام مشروع الوحدة.

– تاسعا: النخب في الشمال كانت تنظر فقط لتحرير الجنوب لضمه للأم ولم تكن تهتم بالتفاعلات السياسية والاجتماعية التي كانت تجري في الجنوب من أجل تثبيت الهوية اليمنية. وهذه أهم قضية في قضية الصراع من أجل الوحدة والتي لم يعشها الشمال بقدر ما عاشها الجنوب، ولم تنظر النخب السياسية والثقافية في الشمال إلى القيمة الفعلية في هذا الصراع الذي كان يدور من أجل تثبيت الهوية اليمنية في الجنوب في تلك المرحلة.

المرحلة الثانية:

منذ عام 67 وما الذي حدث منذ استقلال الجنوب وجعل الناس في تلك الفترة يتوقعون أن يطلق على الدولة الجديدة اسم الجمهورية اليمنية، لاسيما وقد جرى تكثيف هذا الاسم في الوعي السياسي، وحملت الجبهتان من الجبهات التي ناضلت من أجل التحرير، وهما الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل (لاحظوا هذا الاسم)، ثم جاءت في ما بعد جبهة التحرير أيضا لتحرير الجنوب المحتل، ثم تكريس تسمية الجنوب اليمني في الوعي السياسي إذ توقع الناس ليلتها تسمية الجمهورية الجديدة بـ"جمهورية جنوب اليمن"، وماذا حدث، سميت الجمهورية اليمنية الجنوبية الشعبية، ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، السبب الرئيس وراء هذه التسمية حقيقة كان له صلة بهذه المفاهيم التي كانت حول موضوع الوحدة.

وهنا جانب سياسي في الموضوع أنه عندما أطلق على جمهورية اليمن الديمقراطية بمعنى أن مضمون الوحدة القادم يكون متكافئا بين الشطرين، وأن هذه الوحدة لا يمكن أن تقوم بدلالة اللفظ القديم على أساس إلحاق الجزء بالكل، وطبعا بدأت هذه المشكلة تجر نفسها من جديد بين النخب السياسية بين السلطتين في ما بعد، وبعدها بدأت مرحلة مختلفة من مراحل بلورة مشروع الوحدة في إطار الصراع، لأن هناك من قال لماذا لم تتحقق الوحدة مباشرة بعد الاستقلال لأن اليمن واحد ووحدوية الثورة كما يقال، ومحاولة البعض أحيانا تسريع هذه المواقف ببراهين سطحية، وبالنظر للوضع القائم يومها في اليمن يضعنا أمام إشكاليات منها:

السلطة في صنعاء قبل الاستقلال في سباق الصراع القائم بين الجبهة القومية وجبهة التحرير انحازت لجبهة التحرير، وهو موقف ملحق بالموقف المصري وحقيقة التباعد بين الجبهتين القوميتين اللتين كانتا تقودان النضال المسلح في الجنوب ونخبة الحكم في صنعاء لم تسمح بأي تقارب سياسي في مرحلة معينة من تلك المراحل.

الوضع في الشمال كان الملكيون محاصرين صنعاء 67 – 68، وكان الوضع ينذر بسقوط صنعاء في أيدي القوى المعادية، وبالتالي وضع مربك نظرت له السلطة الحاكمة في الجنوب في إطار تحقيق الوحدة بأنه مستحيل.

عندما نتحدث في هذا الموضوع لكل طرف من الأطراف السياسة التي عاصرت المرحلة وفي ظل ذلك الوضع السائد آنذاك له مبرراته، ولكن لابد لأي محايد أو مؤرخ أن يقرأ الواقع كما كان آنذاك.

بعد أن أخذت الأوضاع في الاستقرار تشكلت جمهوريتان: الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبدأ النظامان يتجهان في مسيرات مختلفة لاستقطاب الوضع السياسي في المنطقة بشكل عام، وبدلا من أن يتكاملا باتجاه الوحدة كان كل طرف يرفع شعار الوحدة، ولكنه كان يريد تحقيقها بخياراته السياسية الأيديولوجية، بمعنى أن هذا المنطق يقول "لن تتحقق إلا بإسقاط أحد هذين النظامين"، ففي المرحلة الأولى كانت مواجهة عسكرية بين الشطرين في عام 72، والجميع يرفع شعار الوحدة، وانتهت بلا شيء، بل بمزيد من الفرقة والتباعد والحروب، وبعدها تم التوقيع على اتفاق القاهرة وبيان طرابلس، وبعد كل حرب كان يتجه اليمنيون نحو الوحدة حيث كانت الملاذ. هروب اليمنيين إلى الوحدة طبعا كان على ورق، وكانوا شعوريا يجدون أن المخرج الوحيد هو الوحدة.

المواجهة الثانية عام 79، وهي الحرب التي انتهت باتفاقية الكويت، وكانت أرقى من حيث الشكل والمضمون من اتفاق القاهرة وبيان طرابلس، في هذه الاتفاقية في الكويت 79 حيث لم تأت بخيار سياسي وعسكري مفتوح، ولكن عبر إنتاج مصالح مشتركة للشعب اليمني في الشمال والجنوب. هذه النقطة في غاية الأهمية كانت تقول: لكي نبني قواعد متينة للوحدة لابد من بناء هذه القواعد في داخل مصالح الناس، ونشأت شركات مشتركة في مجال النقل البري ومجال الزراعة ومجال التجارة من خمس إلى ست شركات، وبدأت تؤسس نظرة جديدة بشكل جديد. حقيقة شهدت الأوضاع نوعا من الاستقرار، وبدأ الحديث عن موضوع إنتاج مصالح ولو بشكل بسيط. هذه الفترة استمرت فترة طويلة من عام 72 إلى عام 86 عندما حصلت الأحداث في عدن وأخذ الشمال موقف خصم للسلطة التي جاءت بعد 86، وتوقفت الاتصالات والعلاقات 3 سنوات، فما الذي حدث في محطات الوحدة؟

تحديات الوحدة

كانت تحديات الوحدة تنشأ من حسابات الدولتين القادمتين، حين كانت إرادة الشعبين شيئا معادلا لمسار الوحدة واتجاهها وصيرورتها، وكانت مصالح النظامين تتجه في اتجاهين مضادين للوحدة، وكل يوم كان هناك تباعد، لكن هذا التباعد بشيء من الوجدان الشعبي كان الناس يتجهون لمزيد من التقارب ربما لفشل النظامين السياسيين في إنتاج تنمية حقيقية في الشمال والجنوب، وكان الناس يؤمنون أن الوحدة هي المخرج من المأزق، وبذلك خرجت الوحدة من حساب النظامين، وخاصة بعد أن اتضح أن من الصعب تحقيقها إما بالضم أو الإلحاق وعودة الجزء إلى الكل كما كان يقال في صنعاء، أو بخيارات النظام السياسي في الجنوب.

المواجهة الأخيرة في هذه الحقبة هي الصراع حول حقول النفط بعد انتهاء نفط مأرب بعد اكتشافه عام 84 وبدأ الشمال ينتبه للنفط الموجود في الجنوب وخاصة المناطق التي كانت تسمى مناطق الحدود، وكانت نزاعات كثيرة بدأت باكتشافات كثيرة في المناطق الشرقية في بيحان ووادي جنة عبر تشكل مناطق تماس ومواجهات عسكرية يومية، كانت تسير جنباً إلى جنب مع المفاوضات والمباحث بشأن الوحدة. هذه الفترة توقفت بين الشطرين من 86 حتى 89، وكان الوضع في حالة استقطاب وتنافر مستمر. وفي 89 جاء الرئيس علي عبدالله صالح في زيارة لعدن بعد خصومة امتدت لسنوات كانت عبارة عن تشاورات عديدة للمواجهات العسكرية والنف،ط وتناولت طائفة من الموضوعات السياسية والفكرية والنفطية، أي لم يكن الموضوع الأساس هو الوحدة كما كان يقال، وكانت الاتصالات قبلها أن كل طرف وضع رؤى "كونفدرالية وأشياء أخرى"، والهدف الأساس هو إيجاد حل لمشكلة النفط في مناطق الأطراف والصراع الذي كان يؤجج على قاعدة أوسع للحرب السابقة. قيل إن الشمال جاء وطرح مشروعاً فدرالياً، والجنوب طرح الوحدة الاندماجية، والحقيقة هناك مبالغة في هذا الطرح، الإخوة في الشمال عندما طرحوا توحيد القوات المسلحة في أربعة قطاعات سياسية يفهم منها مشروع فدرالي، لكنه يتضمن مشروعا سياسيا واقتصاديا متكاملا بقدر ما كانت فكرة مطروحة، والجنوب كان لديه مشروع بهذا المستوى، لكنه كان يميل للكونفدرالية، حصل أثناء التعايش تقارب كان ينتج كل يوم في العقل السياسي والمواقف بعد ذلك تذكرته الأطراف كلها، والذي هو من نتاج اتفاقية الكويت، حينها تشكلت لجنة لصياغة الدستور اليمني الموحد، واللجنة مشكلة من قانونيين وسياسيين من الشمال والجنوب، وقيل حينها إن هذا المشروع الذي صيغ من هذه اللجنة لا يجوز التعديل فيه، وإذا قبله المجلس اليمني الأعلى المطروح من رئيسي الشطرين عليهم أن يقبلوه بكل ما فيه، وبمجرد القبول به يعني إعلان الوحدة، هذه هي اتفاقية الكويت. استعجلت اللجنة وانتهوا من المشروع بسرعة، وظل مجمدا 10 سنوات والناس نسوه، فهذا المشروع إنتاج عمل لفترة زمنية طويلة، فكانت الموافقة على الدستور موافقة على الوحدة، هكذا كان يقال بين الناس. وفي عام 89 تم التوقيع على هذا الدستور من قبل المجلس اليمني الأعلى، وبدأ الترتيب بعد ذلك لإجراءات الوحدة. هذا للتذكير.

وبعد التوقيع برزت بعض الملاحظات وبعد المواد، وكان واضحا أن أي تعديل سيفضي لتعديلات شاملة، لكن في حينها ظل الدستور كما تم الاتفاق عليه في الفترة الانتقالية، وبدأ إعلان الوحدة في 22 مايو 1990، وتوحد اليمن وهتف الجميع للوحدة ورفعوا أيديهم لله سبحانه وتعالى أن يعين البلد ومن قاموا على الوحدة.

ثم ماذا حدث؟

حققنا الوحدة ولكننا فشلنا أن ننتج الحامل السياسي لدولة الوحدة، فهذه القيادة التي تصدت للوحدة فشلت في إنتاج حامل سياسي لدولة شراكة وطنية لهذه الوحدة. هذا هو جوهر المشكلة. صفيت دولة الجنوب باعتبار انتقال حصل إلى صنعاء باعتبارها العاصمة وتمسك صنعاء بدولتها.

باختصار: التاريخ يعيد نفسه، وهذه المشكلة. الوحدة كانت تحتاج لحامل سياسي حقيقي ينتج الشراكة الوطنية القائمة على أساس شراكة في الحكم والثروة لكل أبناء الجنوب والشمال، فالشمال كان دولة والجنوب أنتج جوهر المشكلة التي هي قائمة لليوم.

في ما يخص هذا الموضوع نقول باختصار: في ضوء ما هو متاح لليمنيين مع الأزمة القائمة التي تهدد البناء وتعيد التفكك الثقافي والسياسي، هل يقدر الناس أن يتنازلوا لصالح الوحدة، وبناء الدولة القادرة على أن تحميها؟

نستطيع أن نقول إن هذه الوحدة مصانة كما صانها الناس في وجدانهم طوال الحقبة الماضية، باعتبارها مشروع الأمل الذي ناضلوا من أجله، لا توجد صعوبات حقيقية في أن تُنتج هذه الدولة، إلا إذا أرادت المصالح الخاصة أن تكون أكبر من هذا المشروع، فهي التي تتحمل بمفردها ما يصيب هذه الدولة من انتكاسة. هذا هو المتاح اليوم أمام اليمنيين.

* ورقة قدمها الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في ندوة "الوحدة.. إلى أين" التي أقامتها دائرة المرأة بالإصلاح في ذكرى الوحدة الـ20.

سأقرأ باب الوريد
يقول النشيد:
إذا حرّر الله أرواحكم
سوف يملؤكم بالجليد.
يقول كذلك:
مدّوا فراستكم قاب عين

لكي تولدوا مرتين.
وأذكرُ قبل النواة،
وقبلَ تساقطنا في الحياة
قرأتُ فصول التكوّن في البدء
حتى إذا ما بكيت
سمعتُ منادياً يلوّح لي بصداه:

بدأنا هنا، سنعيد.
فهل نبلغ الآن قلبا
لنقرأ أخبارنا من بعيد؟

"سنغير أحبابنا" أيمن جليل

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com
الاثنين 17 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 31 مايو 2010 العدد (238)
Mon. 17/6/1431 - 31 May 2010

راب يمني.. طريقة أخرى للتعبير

عبدالرزاق العزعزي

في موقع يوتيوب بإمكانك أن تضع هذه الجملة "راب يمني" لتنتهي بنتائج لمجموعة من الأغنيات المصورة لفرق أعضاؤها يمنيون تؤدي فن الراب كنسخة يمنية. تغلب على هذه المقاطع صوتا وصورة أنها أعدت للرد على فرق راب خليجي تسخر من اليمني فيقوم فريق يمني آخر بالرد بأغنية. من أكثر الفرق التي تنشر أغانيها على موقع يوتيوب فرقة وحوش اليمن، وتعرف نفسها "فرقة عربية يمنية مكونة من 6 أشخاص هم كاوي، وليد، مافيو، إيساي، أردي، وتوني جي". والفرقة موجودة في بلاد الغربة: أوروبا. تدافع عن الحق العربي باستقلالية فلسطين والعراق ولبنان، وتدافع عن اليمن، وتقف أمام كل من يغلط على أصل العروبة. صدر لها ألبومان الأول كان ألبوم "الجوكر"، والثاني هو "صدى الأحرف".

هنا في اليمن جذبت أغاني الراب الشاب أحمد شيخ عبدالله بازغفيان، 20 سنة؛ كطريقة جديدة ليعبر بها عن ذاته وعما يفكر به، فهو يعد نفسه أول مغني راب ظهر على وسائل للإعلام، من خلال حفل نظمته منظمة رعاية الأطفال -برنامج سراج، خلال أحد الاحتفالات باليوم العالمي للشباب في محافظة عدن. وهو أحد القيادات الشابة الذين يعملون على طرح عديد من القضايا وإيصالها لعدد كبير من الناس بواسطة التكنولوجيا الحديثة.

بحسب أحمد شيخ: "الراب بدأ في الأربعينيات عبر الأفارقة الأمريكيين، حيث كانت معيشتهم تلك الفترة صعبة للغاية، إضافة لكون التمييز العنصري آنذاك كان موجوداً، لذلك كانوا يعبرون عن حياتهم عبر الراب؛ لكونه وسيلة سهلة للتعبير. ودخوله الدول العربية بشكل أساسي كان في فلسطين عن طريق فرقة الدام، وهم أول من غنى راب باللغتين العربية والعبرية. ثم بدأ يظهر في دول الخليج.. لكنه لم يكن "راب نظيفاً"، بل كان يتضمن بعض الألفاظ السيئة، وهذا ما جعل المجتمع الخليجي واليمني ينظرون إليه نظرة دونية.

كانت بداية أحمد شيخ مع الراب منذ سنوات، وبدأ يؤديه "بشكل هادئ حتى أتت فترة بدأت أغني فيها راب يحوي ألفاظاً سيئة، فانتشرت هذه الأغاني في الأوساط الشبابية عبر البلوتوث، وهذا ما جعلني أتعلق به أكثر.

لكن بسبب تلك الأغاني واجهتُ مشاكل عدة، فتوقفت عن أداء مثل هذه الأغاني، وقدمت راب مفيداً أناقش من خلاله مشاكل مجتمعية، وقدمت أغاني عدة من خلال الراب، كأغنية ارفع رأسك أنت يمني، وأغنية أعزك يا بلادي، وأغنية تاريخ اليمن التي لم أنتهِ بعد من كتابتها، وهي تحكي عن تاريخ اليمن من أحداث الإمام والوحدة والانفصال، وتحكي أيضاً عن الشهداء. وقمت حديثاً بإنتاج أغنية حول أضرار المخدرات، وقدمتها لمبادرة الصفوة التي تعمل ضد المخدرات في اليمن.. وعادة لا أحصل على أي مبالغ حيال هذا، ولكني أشعر بأني قدمت شيئاً للمجتمع بطريقتي الخاصة".

دفع الراب أحمد شيخ لاحتراف الهندسة الصوتية وتصميم الألحان "كانت الاستوديوهات -القليلة- لا تعترف بي، فكنت كلما أذهب لتسجيل أغنية راب يرفض أصحاب الأستوديو ذلك، وهذا ما جعلني أضطر لدراسة الهندسة الصوتية ومعرفة كيفية تصميم الألحان". وقد حصل شيخ على لقب سراج في أغسطس 2008 من قبل منظمة رعاية الأطفال.

أسس أحمد شيخ فرقة سماها "إكس يونت X Unite"، يقول: "كنا نعد أقوى 4 مغني راب في عدن". ونظم من خلال الفرقة حفلات راب كثيرة في عدن "دمجنا أغاني عربية مع الإنجليزية لتجذب انتباه ولو قليل من الناس.. أيضاً نظمنا مسرحية "كنا وكيف صرنا" دمجت فيها فكرة الراب وكتبنا فيها ولحنا 5 أغان.. وأي موضوع أو قضية تظهر ويثار فيها جدل نحاول أن نسجل أغنية راب خاصة بالقضية، ونقدمه للمجتمع".

ويسعى أيضا من خلال الفرقة لتوحيد رابيي اليمن، "فعملتُ على لمّ تشتت مغني الراب في اليمن تحت كيان واحد، وقمنا من خلالها بمنع أي راب يمني من شتم أي راب يمني آخر، ووحدنا أفكار مغني الراب بحيث صرنا يداً واحدة. أخطط حالياً لإنشاء فرقة جديدة بهيكلية أقوى بحيث نتجنب المشاكل التي واجهناها من قبل". ما يقوم به أحمد شيخ محاولة للقول ها نحن وهكذا نريد أن نعبر عن أفكارنا، وهو يتمنى "أن يتقبل المجتمع ما نؤديه من أغاني راب كفن وموسيقى وليس تقليداً للغرب".

● احمد شيخ يؤدي فن الرب

حفل فني يدعو للاهتمام بالماضي

تحت شعار "من ليس له ماض.. ليس له حاضر" أحيت فرقة "مجموعة التواهي" بقيادة الشاب عمر المصري، الجمعة الماضية، في قاعة نادي الميناء الرياضي الثقافي بعدن، حفلاً فنياً غنائياً، كمحاولة من الفرقة لاسترجاع وتذكير الجمهور بمجموعة من الأغاني العدنية واللحجية القديمة التي ظلت راسخة في ذاكرة التاريخ وذاكرة كل يمني تذوق ذلك الفن الجميل لكبار رواد الفن في اليمن ك: محمد سعد عبدالله وأمل كعدل، وغيرهما الكثير.

حضر الحفل أعضاء من المجلس المحلي من مديريات التواهي، القلوعة والمعلا وبعض من أعضاء الهيئة الإدارية في النادي، وعلى رأسهم طه نعمان -رئيس النادي. كما حضره بعض المهتمين في مجال الفن والعزف وعامة الناس.

وعلى هامش الحفل غنى أعضاء الفرقة وعزفوا بعض الأغاني المصرية والخليجية القديمة والحديثة، التي علمت وحفرت بقوة ووضوح في ذاكرة المستمع، كأغنية "كلمة حلوة وكلمتين" للمغنية المصرية الراحلة داليدا، التي أهدتها الفرقة لليمن بمناسبة مرور 20 عامًا على الوحدة اليمنية؛ الـ22 من مايو... وعزفت الفرقة أيضاً بعض المقطوعات الموسيقية بالجيتار لأغانٍ غربية.

الجدير بالذكر أن الحفل كان برعاية الدكتور عبدالباري دغيش -عضو مجلس النواب، وبالتنسيق والتعاون مع نادي الميناء الرياضي الثقافي، وتنظيم الناشط الحقوقي م. عاد نعمان.

الجنس الأدبي الغائب

مجلة «غيمان» تكرس عددها العاشر لأدب الطفل

صدر العدد العاشر من فصلية "غيمان" التي تعنى بـ"الكتابة الجديدة". وقد كرست "غيمان" أغلب موضوعات العدد لأدب الطفل، كما ضم محتوياته مواد متنوعة من الدراسات والنصوص والترجمات ومراجعات للكتب الأدبية.

وعن أدب الطفل، كتب الشاعر والناقد الدكتور عبدالعزيز المقالح: "إن الطفل العربي أكثر أطفال العالم حرماناً، وإن التأليف للأطفال -وهم المستقبل- غائب تماماً، وما المجلات التي كانت تصدر باسمه في هذا البلد العربي أو ذاك، إلاّ تساؤل لا تنمي معرفة الطفل ولا تكسبه ما يحتاج إليه سِنُّهُ من معلومات أولية في مجال الإبداع والفكر".

ويضيف المقالح في باب "أول الكلام" أن ما يكتب للطفل في الوطن العربي "في غالب الأحيان من قصص، وما يُقدم له من معلومات، لا يخاطبه كإنسان، بل بوصفه طفلاً، وهو بالتالي يخاطب حجمه لا عقله، وهي نظرة ساذجة؛ فالطفل هو الرجل أو المرأة، ولديه من الأحاسيس والوعي ما يجعله يكتشف زيف الكثير مما يقدمه إليه بعض من يتوهمون أنهم يكتبون له، فضلاً عن أنهم لا يدركون مشكلاته وأبعاد رؤيته المبكرة للأشياء، ولا يحاولون الإصغاء إلى أسئلته العميقة، تلك المرتبطة بالواقع وما يعاني منه عالم اليوم من صراعات مفتعلة ومن حروب مدمرة وضحايا كثيرة من النساء والأطفال والأبرياء ممن لا حول لهم ولا قوة".

وحول الموضوع نفسه، جاءت مختارات العدد لقصائد للأطفال كتبها شاعر العروبة الكبير سليمان العيسى، الذي أهداها عبر "غيمان" من مكان إقامته في دمشق. وتضمن باب "سؤال الكتابة"، الذي كان أيضاً مكرساً حول أدب الطفل باعتباره الجنس الأدبي الغائب، عدداً من الإجابات والآراء لـ"عبدالتواب يوسف"، "محمد عبدالوكيل جازم"، "منير طلال"، "رشاد السامعي"، "أحمد الشرعبي" و"سماء الصباحي".

أما باب "دراسات" فقد تضمن عدداً من الدراسات لنخبة من الكتاب والأكاديميين، إذ تكتب الدكتورة حفيظة الشيخ عن "المفارقة في العنوان الشعري عند الشاعر عبدالله هادي سبيت"، ويكتب الدكتور حاتم الصكر عن "التحليل النصي، مقترحات وإجراءات". إضافة إلى دراسة تحليلية للناقد الدكتور حسين سرمك حول مسرحية "الشيء" للدكتور شاكر خصباك.

فعالية

في العفيف، الجريمة والشعر

● غدا الثلاثاء 1 يونيو تقيم مؤسسة العفيف ندوة بعنوان "الجريمة كمؤشر لانحراف المجتمع وتغير القيم"، يشارك فيها الدكتور عبدالحكيم الشرجبي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، بورقة يتناول فيها البعد الاجتماعي لتفشي الجريمة، والأسباب المؤدية إليها، والفئات العمرية الأكثر ارتكاباً للجريمة، كما وإفرازاتها على البنية المجتمعية.

ويشارك في الندوة أيضاً المحامي خالد الآنسي بورقة حول البعد القانوني للجريمة، متحدثاً فيها عن طرق التعامل مع المجرمين، وإمكانية الحد من الجريمة بتفعيل القانون، مستعرضاً بعض القوانين ذات الصلة.

● وعصر الأربعاء 2 يونيو، تقيم العفيف فعالية نقدية للديوانين الشعريين للشاعرة ميسون الإرياني "سأثقب بالعاشقين السماء" و"مدد"، يشارك فيها بأوراق نقدية الدكتورة منى المحاقري، والدكتور محمد المحجري، والدكتور طاهر الجلوب.

وستتناول الفعالية تجربة الإرياني الشعرية، وما تمثله من إضافة شعرية متمايزة للجيل الألفيني.

صنعاء تحتفي بالزهور واب بالثقافة

● غدا الثلاثاء تتواصل بجامعة صنعاء فعاليات المهرجان السنوي العلمي الثاني 2010، للزهور ونباتات الزينة وتطبيقاتها، الذي تنظمه كلية العلوم بالجامعة، ويكون الأربعاء المقبل هو اليوم الأخير.

● وفي جامعة إب، تتواصل فعاليات الأسبوع الثقافي العلمي الذي بدأ الأحد الماضي ويستمر لمدة أسبوع.

ويحفل الأسبوع بفعاليات وأنشطة ثقافية وعلمية ومسابقات أدبية بين الطلاب، ومعارض تشكيلية وتكنولوجية وتعليمية.

المسعد
الاثنين 17 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 31 مايو 2010 العدد (238)
Mon. 17/6/1431 - 31 May 2010

المشهد الذي استهل به الكاتب روايته الأولى «حقل الفؤاد»، يتكرر ويعيد نفسه ليكون خاتمة فصول الرواية الثانية «الشرق أشجان»

■ فؤاد مسعد

صدرت الأسبوع الماضي عن مركز عبادي للدراسات والنشر رواية "الشرق أشجان" للكاتب محمد علي محسن، وتقع في 151 صفحة من القطع الصغير، موزعة على 6 فصول. وتضم الرواية بأسلوب سردي مبسط عددا من الأحداث التاريخية التي عاشها جيل المؤلف في مرحلة ما بعد الثورتين والدولتين، وصولا لإعلان الوحدة في مايو 90، وتتناول القضايا الاجتماعية بروح نقدية بدت من خلال النقد الموجه صوب الأفكار البالية والتشدد والكبت بما هي قيم سلبية تلحق الأضرار الفادحة بمعتنقيها، حيث كان بطل الرواية "جمال" ورفاقه هم أبرز تجليات تلك الحالة المرضية التي تعد ملازمة للشرق والشرقيين.

ومؤلف الرواية لمن لا يعرفه هو كاتب صحفي متميز بجرأة الطرح وتماسكه، وفي كتاباته الصحفية كما في روايتيه (حقل الفؤاد، صدرت قبل عامين، والشرق أشجان)، تتجلى روح النقد إلى جانب قوة الإقناع المدعمة بسعة الاطلاع ورحابته، وسلامة الأسلوب وسلاسته، وتلك هي القواسم المشتركة التي يلحظها القارئ لمحمد علي محسن الصحفي والروائي، السياسي الحصيف الذي يستعصي على التصنيف والتوصيف، والمثقف الإنسان الذي يرفض أشكال التعصب المقيت للون أو المنطقة أو الطائفة أو القبيلة، وكثيرا ما أفحم دعاة التعصب المناطقي والقروي بآرائه الجريئة وأفكاره الرحبة، ذات البعد الإنساني، تاركا لهم خنادق الجغرافيا وبنادقها، لهم وعليهم أيضا.

من أول وهلة يقف القارئ على علاقة حميمة يقيمها المؤلف مع المرأة، بعموم الجنس الذي يشمل الأنثى التي لا يقر بالظلم الواقع عليها وسط ثقافة ذكورية فظة وغليظة، كما يقول وهو يهدي روايته لثلاث من نساء المشرق، الأم والمعلمة "وفاء"، وهي مصرية استقر بها المقام في اليمن، والحبيبة "أشجان"، رفيقة صبا البطل وابنة الرفيق الشيوعي "عبده" القادم من صنعاء مع أسرته، و"أنوشكا" أستاذة الهندسة في إحدى جامعات أوكرانيا التي صارت معشوقة "جمال" في آخر سني دراسته في الخارج.

وفي فصول روايته الجديدة يجاهد الكاتب لإبراز القيم الإيجابية اللازمة لنهضة الشعوب والضرورية لاستنهاض همم أبنائها من خلال سرده البسيط والعذب لمجريات الأحداث التي تبدأ في مراتع صبا أبطال الرواية بقريته الواقعة في الضالع التي يرمز لها بـ"يمنات"، مرورا بعدن ومدارسها وأحيائها، وليس انتهاء بعواصم أوكرانيا (أوديسا عاصمة السياحة، وكييف عاصمة السياسة)، وبينهما تتعارك تيارات السياسة وحوادث التاريخ. يتتبع المؤلف مع بطله "جمال" في فصول الرواية، كيف تضافرت تطورات الموقف وتداعيات المشهد لتقود اليمنيين للوحدة صبيحة الثاني والعشرين من مايو 90، وما تلاها من وقائع وأحداث عاشها الجيل الذي طالما حلم بتحقيق الوحدة.

في صفحات الرواية تبرز الشخصيات ومعها الأحداث، بينها الحقيقية والخيالية، إلى جانب ما يعتريها من قوة وضعف، ما يشوبها من قيم وسلوكيات تنم عن الجمود والتخلف، وما يستنهضها من قيم أخرى تدعو للبناء والعلم والقبول بالآخر. وحين تتجاذب الجميع تلك التيارات المتصارعة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، فإن بطل الرواية الذي يشبه المؤلف كثيرا، لا يخفي تأثره ببيئته حينا، بينما تجده ينحاز لقيم الحداثة والمدنية في معظم أحداث الرواية.

بين سطور الرواية تلمح الصراع الذي لا يكف بين الفرقاء المتناحرين، سواء كان باسم الأيديولوجيا التي أريقت الدماء غزيرة على مذابحها، أو تحت راية القبيلة والانتماء المناطقي الذي أودى هو الآخر بآلاف الضحايا دون أن يكون لهم ذنب سوى انتمائهم لمناطق صُنفت في خانة الخونة والعملاء، أو تحت عباءة الدين، وهذا الصراع تجلى في آخر فصول الرواية عقب تحقيق الوحدة، حيث يحل "جدل سقيم مشحون بالانفعال والرفض للآخر،..."، حين التقى "الشيوعيان العتيقان العم إبراهيم والعم عبده الصنعاني، الناصري القومي العم يوسف، صابر المجاهد العائد من جبال أفغانستان حيث كان يخوض جهاده المقدس ضد الشيوعية الكافرة"، إبراهيم ورفيقه يصفان ذلك الجهاد بالعمالة والارتزاق للمخابرات الأمريكية، بينما يتولى المجاهد قذع خاله إبراهيم بالشيوعي الملحد المناوئ للإسلام. كل تلك الحروب الكلامية والجدل المستمر كان يدور تحت سقف واحد، يرمز له الكاتب هنا بالخيمة التي جمعت الأضداد، فيما قلوبهم شتى وأفكارهم مختلفة حد التناحر، وهو ما حدث تبعا لذلك، إذ استفاق أهل البلد ذات صباح "على دوي انفجار هائل يصم الآذان، اقتلع الخيمة من أوتادها الهشة"، بدت الحرب كنتيجة حتمية لما كان يعتمل في صدور الجميع، المجاهد الذي يستحل دماء الشيوعيين ويحرم الدستور والحزبية وتولية المرأة المناصب العامة، و"مقيبل" والأمير شعلان العائدان من شمال اليمن ليبحثا عن أملاكهما المؤممة والمصادرة، وعن تلك الحرب تصور الرواية "الضباط والجند منكسرون، مهزومون، منهكون، حائرون، خائفون من القتال والموت هذه المرة بالذات،...".

المشهد الذي استهل به الكاتب روايته الأولى "حقل الفؤاد"، يتكرر ويعيد نفسه ليكون خاتمة فصول الرواية الثانية، لأن التاريخ يعيد نفسه على شاكلة حدث أو مهزلة وفقا لماركس.

في الرواية الكثير من المتعة والفائدة، حيث ترابط الأحداث وتسلسلها، فضلا عن استدعاء كثير من الحكم والأمثلة التي تتناثر بين سطور الرواية، مثلما تحضر رموز وأعلام اليمن في الثقافة والأدب والفن، حين يستحضرها أبطال الرواية كلما كان ذلك يخدم الفكرة ويضفي الجمال على النص بسياقه العام.

تطالع البردوني بشعره الذي لا يخلو من الإشارات والحكم الجليلة، وحين تشف النفس وتنتابها مشاعر الغربة والحنين يتجلى أيوب طارش ليشق الصمت ويشجي المشاعر بعذوبة صوته، حين يحلق "جمال" بطل الرواية الذي سمي تيمنا بالزعيم "جمال عبد الناصر"، في الفضاء متوجها صوب أوروبا الشرقية للدراسة يهزه صوت أيوب:

جنحت واجناحي حديد لا ريش
فارقت أرضي حيث أحب وأعيش..

"يا الله كم تؤثر فيّ هذه الأغنية وأنا بين أهلي وربعي، فكيف إذا ما تماثل حالي مع وقع الفراق المعبر عنه بكلمات الأغنية؟ ويواصل بوحه: لكم ساح دمعي على خدي لصوت الفنان الشبيه بشلال بنداح شوقا ووجدا، ويتساءل: من ذا الذي يحتمل وهو في جوف الطائرة وقع اللحن الحزين للأبيات؟

حديد من أين للحديد يطرب؟
حديد لا ذاق الهوى ولا حب..
لا شيء في روحي سوى اشتياقي
للنهر والرعيان والسواقي
ولهفتي لفرحة التلاقي
لمن فؤادي في هواه باقي

انطباعات مشاهد خارجي من وحي المؤتمر العاشر لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

بؤس في الثقافة أم ثقافة البائسين!

سامي أمين عطا
Sami_atta68@yahoo.com

■ الإهداء إلى أصدقائي الطيبين في الاتحاد جميعهم

استهلال: هنا ينبغي أن يُهجر كل شيء، وهنا ينبغي أن تزول كل فكرة فيها وجل
(دانتي؛ الكوميديا الإلهية)

عندما تحضر الأيديولوجيا يغيب الفكر والإبداع عموماً، كما يغيب الإنسان، هذه المعادلة تفصح عن نفسها دائماً؛ إن تاريخ اعتمالات الفكر والإبداع الإنساني مليئة بالشواهد والأدلة على ذلك.

إن مجتمعات البؤس، يجري فيها تعميم البؤس في كل مفاصله، يتحول الإنسان فيها إلى كائن بائس، فأحد أهم أسباب البؤس فيها، أن تغدو الأيديولوجيا تاج رأس نظامها السياسي. ويمكن أن تكون الأيديولوجيا عاملاً للدفع والتقدم أحياناً، لكنها لا يمكن أن تحمل هذه الميزة دائماً. أي أنها عندما تكون مرتبطةً بالإنسان ومصالحه، ويحتل الإنسان صدارة أولوياتها، حينها فحسب؛ تغدو عاملاً للتقدم، أما حين يغيب الإنسان وتنميته ثقافياً، تتحوّل الأيديولوجيا إلى عاملٍ معيق للتقدم.

وتأسيساً على ذلك، فإن الاتحاد أصيب بلوثة الأيديولوجيا، ومطالبٌ الآن أن يبرأ من هذه اللوثة ويتعافى.

يجري الحديث أحياناً عن ضرورة تجسير العلاقة بين المثقف والسياسي أو بين الثقافة والسلطة، لكن هذا التجسير ما هو إلاّ دعوة من بعض خائبي الرجاء من أنصاف المثقفين، الذين ترنو أعينهم إلى ذهب المعز، أو هم ينظرون إلى التجسير مقدمة إلى جلب المنافع، لا من أجل تأكيد وتوطيد قيم وترسيخ أخلاق، حيث تجدهم يتهافتون على المنافع الشخصية، ويستميتون من أجلها.

إن المال وتوزيعه وقف عند البعض في صدارة اهتمامه؛ فأضحى المال "قدس الأقداس" في معبده، وغابت قضايا كثيرة ومهمة، كان ينبغي مناقشتها، والجميع يدرك أن الفترة بين المؤتمرين التاسع والعاشر، زمن مستقطع من تاريخ الاتحاد، وفي هذه المرحلة شهد الاتحاد أسوأ مراحله على الإطلاق. لم يعر الاتحاد اهتماماً لقضايا كثيرة، كان ينبغي أن يتصدى لها. لعل قضايا مثل انتهاك الحريات، ومتابعة وضع العديد من المبدعين العاطلين عن العمل (وإن صحا مؤخراً قبل الانتخابات نأمل ألا تكون دعاية انتخابية يتبرأ منها حاملوها بعد أن انفض السامر)، كما كان يجب عليه أن يتخذ مواقف تنسجم مع إرثه النضالي، تنتصر لوحدة الناس المسحوقين، الذين وجدوا أنفسهم بين مطرقة سلطة حولت وحدة الناس إلى شعار للتكسب والمتاجرة به في سوق النخاسين، وسندان منظمات واتحادات تنكرت لوظيفتها أو حادت عنها. لقد غاب الاتحاد عن كل ذلك، وظل معظم أعضائه يتهافتون على فتات المال؛ فغابت القيم، وتم جر الاتحاد إلى مربع غير مربعه المعهود.

ينبغي على الاتحاد أن يرعى المبدعين، لا أن يحولهم إلى متسولين. أن يسهل لهم نشر إبداعهم وتسويقه، كي ينتفعوا من وراء إنتاجهم الإبداعي؛ فالتسول يحط من قدر المبدع، كما يحط من قدر الإبداع. وآسف لهذا التعبير إن كان قاسياً، ونأمل أن تكون هذه المرحلة كبوة حصان وعدّتْ. إننا بحاجة إلى اتحاد فيه من جسارة عمالقته؛ الجاوي والبردوني والربادي والشحاري. نريد أن يتجسد روح الإبداع، لا روح التكسب والارتزاق.

أمام الاتحاد مهام كثيرة من أجل استعادة عافيته، لعل استعادة استقلاله أول مهمة تنتصب أمام قيادته الجديدة. وأعتقد أن القيادة الجديدة تدركُ حجم وجسارة مهمةٍ كهذه.

هناك ناس يعملون من أجل تخليدهم في الذاكرة، وآخرون يعملون من أجل ملذاتهم وأهوائهم، نتمنى من القيادة الجديدة أن تكون من الصنف الأول.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 17 جمادى الآخرة 1431هـ
الموافق 31 مايو 2010 العدد (238)
Mon. 17/6/1431
31 May 2010

قصيدة الآيسكريم

عبدالكريم الرازحي

مهداة: إلى أنثى الآيسكريم

1 - أنثى الآيسكريم
متوتراً أصبحت
تنتظرُ التي تأتي
ولا تأتي
تقولُ:
الانتظارُ هو الجحيمْ
وتجيءُ أنثى الآيسكريمْ
وتذوبُ يا عبدالكريم.

2 - ضحكة أنثى الآيسكريم
أنثى
وضحكتها ألذ من النبيذ
ومن لذيذ الآيسكريمْ
الضحك
تسمعُ ضِحْكها
فتقولُ: شعرٌ طالعٌ من قلبها
ومن الصميمْ.

3 - تكونَ أجمل
وتكون أجملَ في عيوني
وهي تأكلُ آيسكريمْ
فمها يذوبُ حلاوةً
ولُعابها
خمراً يصيرُ
حديثها
يغدو
ألذ من العناق
ومن أحاديثِ الحريم.

4 - شَجَيْرةُ الآيسكريم
للآيسكريم شُجَيْرةٌ
ألوانها زاهيةٌ
في الصيفِ
في قيظِ الظهيرة
نستظلُّ بظلها
لا شيءَ أبرد من ظلال الآيسكريم.

5 - دفءَ الآيسكريم
في البردِ
في فصلِ الشتاءِ
وحين يشتدُّ الصقيعُ
نزورُ بيت الآيسكريمْ
بالدفءِ نشعرُ
بالربيعِ
فكلُّ غصنٍ مُزهرٍ
وكلُّ زهرٍ مُثمرٍ
وكلُّ أعوجَ مستقيم.

6 - جحيمَ المرأة
قالت لي يوماً
وهي تغطسُ
تستحمُّ قُبالتي بالآيسكريم:
أنا لا أطيقُ الحرَّ
في هذا اللباس
الحرُّ شيءٌ لا يطاقُ
هو الحجابُ جحيمنا نحن النساءَ
بأي ذنبٍ نحنُ نُحشر في الجحيم!

7 - في الهند
في الهند - كنتُ إذا عثرتُ على شُجَيْرَةِ آيسكريمْ
أذوبُ
أجلس تحتها
أحنُّ
أطلبُ رقمها
فيجيءُ عذباً صوتها
حلواً يرنُّ كأنهُ حجرٌ كريم.

8 - الآيسكريم صديقنا
الآيسكريمُ صديقنا
وهو المترجمُ بيننا
ما لم نقلهُ لبعضنا
الآيسكريمُ يقولهُ
ويقولُ شعراً كل ما قلناهُ نثراً
لو صمتنا لحظتين
ينوبُ عنّا في الكلام
وإن تكلمنا يذوبُ
به كلانا نستغيثُ
بنا يهيمْ.

9 - الآيسكريمَ الوطن
الآيسكريمُ ملاذنا
وبه نجاهرُ
لا نَخافُ
نظلُّ نأكلُ في العلنْ
الآيسكريمُ لنا وطنْ
فيه نقيمْ.

10 - زمنَ عقيم
العقمُ أصبحَ شائعاً
والكلُّ أصبحَ تابعاً
والحرُّ يزحفُ طائعاً
زمنٌ عقيم.
أدباؤنا احترفوا السقوطَ
بهم جنونُ الانحطاط
تقول أنثى الآيسكريم:
وراءَ كلِّ "مبدعٍ"
وراء كلِّ كلِّ مدّعٍ
كلُّ أديبٍ لامعٍ
مُخْبرٌ عظيمَ.

حذر

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

من أجمل الصور التي شاهدتها لشقائق الرجال، منظر شرطية تؤدي التحية لرئيس الدولة بطريقة لا تقل رجولة عن تلك التي يؤديها الأشاوس، وكان ذلك في حفل تكريم أقامه اتحاد النساء خلال الاحتفالات بعيد الوحدة المغدورة، فقد ظهرت الأخت بكامل هندامها العسكري المحتشم، وزادتها روعة الثقة بالنفس التي ارتسمت على ملامح وجهها المشرق، ولم يخل منه ابتسامة الإقبال على الحياة العامة، وتقبل تحمل مسؤولية الحفاظ عليها من باب الواجب الذي كان حكراً على الذكور، وكسرته اختياراً بقناعة أغضبت من لا همّ لهم غير التفكير من تحت السرة، والإسهال في إصدار فتاوى الكبت المفضوح!

لقد شاهدت من قبل صوراً كثيرة لشرطيات في الصحف، ولاحظت صدفة مشاهد على الشاشة الصغيرة، فأثارت إعجابي بلا تحفظ، وأعتبر إشراك المرأة للرجل طوعاً في تقاسم مسؤولية تثبيت الأمن، وتوفير النظام، وحماية السكينة العامة، واحدة من الإيجابيات النادرة جداً التي تُحسب لصالح حكم كثرت سيئاته وقلت حسناته!

لكن كما يقولون "الحلو ما يكملش"، فقد حز في نفسي مشاهدة صورة لشرطيتين تؤديان واجبهما الرسمي بنقاب في مدخل قاعة جرى الاحتفاء فيها بعيد الوحدة الأخير، فلو أنهما في مهمة التحام مع جماعة إرهابية، أو مداهمة وكر ممنوعات، لقلنا الحذر واجب، خوفاً من عمل انتقامي لاحق، فيما كان وجود الاثنتين -إلى جانب الاختصاص الاعتيادي في تفتيش النساء- يهدف عدم استغلال الاحتشام الزائد في تنفيذ أي عمل أنثوي يحاسب عليه القانون، والحيلولة أيضاً دون اندساس ذكر بالغ بالعباية والنقاب بين الشقائق لتفريغ شحنة احتقان، وبالمرة قطع الطريق على احتمال قيام جاهل حاقد مبرقع بتنفيذ عملية إجرامية تحصد الأرواح، ولن ينفع معها وبعدها ندم. وقياساً عليه لا داعي لبرقعة الشرطيات، وإلا استُغل النقاب المذكور لإخفاء مجرمين بهيئة شرطيات، فالبرقع أنجح وسيلة للاختراق، وتنفيذ أبشع الجرائم بدم بارد!

عشنا وشفنا

هشام علي السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● بتاريخ 21 نوفمبر 1961، نشرت صحيفة "الندوة" بمكة المكرمة، في عددها رقم 873، خبرا تحت عنوان "أول اتفاقية بترول من نوعها في العالم"، جاء فيه أن السلطنتين القعيطية والكثيرية في حضرموت وقعتا اتفاقية مع شركة "بان أمريكان" الأمريكية باقتسام الأرباح بنسبة 55% لحضرموت و45% للشركة.. وحق حضرموت في المساهمة بنسبة 20% ما بعد التصدير بعام واحد، وألا يشمل الامتياز غير الحقول، وأن تتنازل الشركة عن 87.5% من رقعة الامتياز خلال 20 سنة.

● كما نصت الاتفاقية أن يكون 70% من الموظفين و90% من العمال حضارمة، فإن لم يجد فمن البلاد العربية.

● بعدها غنى محمد جمعة خان "يا حضرموت افرحي بترولنا با يجي".

● للحظ التعس لم يظهروا البترول في حضرموت إلا بعد اختفاء السلطنتين بـ24 سنة، وذلك في 18 ديسمبر 1991، عندما أعلنت شركة "كنيديان أوكسيدنتال" اكتشاف النفط بكميات تجارية.